جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية
فرع: العلوم السياسية
تخصص: علاقات دولية

رقم: .....

إعداد الطالبة:
هناء بن السعيد

يوم 17جوان 2025.

العجز الديمقراطي في دول العالم العربي
– ليبيا دراسة حالة –

لجنة المناقشة:

أسماء بن لمخربش	أستاذ (ة) محاضر(ة) (أ)	الجامعة: محمد خيضر بسكرة	رئيسا
فريجة لدمية	أستاذ (ة) محاضر(ة) (أ)	الجامعة: محمد خيضر بسكرة	مشرفا
راضية لعور	أستاذ (ة) محاضر(ة) (أ)	الجامعة: محمد خيضر بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2025/2024.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

فإنني أشكر الله وافر الشكر أن وفقني وأعانني على إتمام هذه المذكرة.

أتوجه بأسمى آيات الشكر والعرفان للأستاذة المشرفة *" فريجة لدمية"* التي أشرفت على هذا البحث بكل تواضع، والتي منحتني الكثير من وقتها، وكانت لرحابة صدرها وسمو أخلاقها وأسلوبها المميز في متابعتي أكبر الأثر في المساعدة على إتمام هذا العمل، وأسأل الله العلي القدير أن يجازيها خير جزاء وأن يكتب صنيعها في موازين حسناتها.

ثم أتقدم بجزيل الشكر إلى كل الطاقم الإداري بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة محمد خيضر بسكرة.

إلى أساتذتي في كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

كذلك أتوجه بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الكل بإسمه.

وكل من قدم لي يد المساعدة من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

﴿ فَرِحِينَ بِمَا آتَاهُمُ اللَّهُ مِن فَضْلِهِ ﴾.

إهداء

إلى من وهبوني الحياة والأمل والنشأة على شغف الاطلاع والمعرفة، ومن علموني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر، برا وإحسانا، ووفاء لهما "أبي العزيز وأمي الغالية".

إلى من وهبني الله نعمة وجودهم في حياتي "إخوتي وأختي سندي وعزوتي".

إلى زوجي الكريم سندي ورفيق دربي وطفلاي ربيع حياتي

إلى كل من كاتفني في شق الطريق نحو النجاح في مسيرتي العلمية.

هناء بن السعيد

مقدمة

مقدمة:

شهدت منطقة العالم العربي خلال العقود الأخيرة تحولات سياسية واجتماعية عميقة، لم تكن مجرد أحداث عابرة بل كانت تحولات سياسية أعادت تشكيل الخرائط الجيوسياسية وأنماط الحكم، هذه التحولات التي بدأت تتجلى بوضوح مع مطلع العصر الحالي وتصاعدت وتيرتها مع أحداث "**الربيع العربي**" عام **2011**، كشفت عن بنى سياسية واجتماعية هشة بشكل ضمني، وأنظمة حكم لم تعد قادرة على الاستجابة للتحديات المتراكمة والتطلعات المتزايدة لشعوبها، ولم يكن الأمر مقتصرا على تغيير الحكومات أو إسقاط الأنظمة، بل تعداه إلى تفكك وشروخ عميقة في النسيج الاجتماعي للدولة.

كان أبرز تجليات هذه التحولات هو بروز ظاهرة العجز الديمقراطي، وهي ليست مجرد غياب للديمقراطية بمعناها الشكلي أو الإجرائي كإجراء انتخابات مثلا، بل هي حالة من الإخفاقات المتكررة والمتجذرة في بناء أنظمة سياسية مستقرة، شاملة، وتشاركية تستجيب لتطلعات الشعوب بشكل حقيقي وفعال، وهذا العجز يعكس فشلا بنيويا في تأسيس آليات حكم رشيد تضمن تداول السلطة سلميا، وتحمي الحريات الأساسية، وتسمح بمشاركة المواطنين في صنع القرار، فالمنطقة على عكس مسارات التحول الديمقراطي في مناطق أخرى كأوروبا الشرقية أو أمريكا اللاتينية، وجدت نفسها في حلقة مفرغة من عدم الاستقرار والانتكاسات الديمقراطية.

فبينما تتجه العديد من دول العالم، حتى تلك التي كانت تصنف ضمن الأنظمة السلطوية الصارمة، نحو تعزيز قيم الديمقراطية والحكم الرشيد، كشف المشهد العربي عن تحديات بنيوية كبرى تحول دون ترسيخ مؤسسات ديمقراطية حقيقية وفعالة، ويتجلى هذا العجز في استمرار أنماط الحكم الاستبدادي التي لا تزال تهيمن على المشهد السياسي، سواء كانت في شكل أنظمة جمهورية ديكتاتورية أو ملكيات مطلقة لا تتيح مجالا للمشاركة السياسية الحقيقية، ويضاف إلى ذلك ضعف المشاركة الشعبية التي غالبا ما تكون شكلية أو قمعية، حيث تستخدم الانتخابات كوسيلة لشرعنة الأنظمة القائمة بدلا من كونها أداة للتغيير، وتقمع أي محاولات حقيقية للمعارضة أو التعبير الحر، كما يتضح هذا العجز في هشاشة سيادة القانون، حيث تتضاءل سلطة الدستور والقانون أمام سلطة الفرد أو الجماعة الحاكمة، مما يفتح الباب أمام المحسوبية والفساد، وإن تفشي الفساد، الذي ينخر في أركان الدولة والمجتمع من خلال غياب الشفافية والمساءلة، لا يقوض فقط التنمية الاقتصادية، بل يؤدي أيضا إلى تآكل الثقة بين المواطن

والدولة، وكل هذه العوامل مجتمعة تؤدي إلى حالة مزمنة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي، وتغذي الصراعات الداخلية المتعددة الأوجه، وفي كثير من الأحيان، تفتح الباب للتدخلات الخارجية التي تزيد من تعقيد المشهد، وإن فهم هذا العجز ليس مجرد ترف أكاديمي أو تنظير سياسي، بل هو ضرورة حتمية لفهم ديناميكيات الصراع والتنمية في المنطقة، وأيضًا لوضع استراتيجيات قابلة للتطبيق لتحقيق الاستقرار والازدهار.

❖ أهمية الموضوع:

وتكتسي هذه الدراسة أهميتها على المستويين علمي وعملي:

- ✓ **الأهمية العلمية:** يتناول البحث قضية حيوية تتعلق بالاستقرار الإقليمي والعالمي في سياق التغيرات الجيوسياسية السريعة، ويقدم تحليلا معمقا للعجز الديمقراطي في المنطقة العربية، مستفيدًا بشكل خاص من الحالة الليبية الفريدة، وهذا الفهم يتجاوز السرديات السطحية، ويساعد في تحديد جذور الصراعات المحتملة من خلال فهم أسباب العجز الديمقراطي.
- ✓ **الأهمية العملية:** يوفر البحث رؤى عملية للحكومات والمنظمات، مما يمكنها من صياغة استراتيجيات أكثر فعالية لدعم الديمقراطية، كما يقدم إطارا ممكنا لتجاوز العجز الديمقراطي، ويهدف إلى توجيه المنطقة نحو أنظمة أكثر استقرارا.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

ومن بين الأسباب التي دفعتنا لاختيار موضوع العجز الديمقراطي في دول العالم العربي – ليبيا دراسة حالة– أسباب موضوعية وذاتية وهي كما يلي:

- ✓ **أسباب ذاتية:** تتمثل في:

1) اهتمام الباحث المتراكم بمنطقة شمال أفريقيا والوطن العربي يمنحه قاعدة معرفية قوية.
2) دافع شخصي للتعمق في أسباب تعثر الديمقراطية في الدول النامية.
3) السعي لتقديم رؤية متكاملة وموضوعية تتجاوز التحليلات الجزئية.
4) شعور بالواجب لتقديم دراسات رصينة تسهم في فهم الأزمات وإيجاد حلول لها.

✓ **أسباب موضوعية:** تتمثل في:

1) تمثل تحديا بالغا لفهم بناء الدولة بعد الصراع، مع تفكك المؤسسات وانتشار الميليشيات والانقسامات الداخلية.
2) ضرورة تقديم تحليل علمي رصين يتجاوز السرديات السطحية ويوفر فهما أعمق للعجز الديمقراطي في ليبيا.
3) عدم استقرار ليبيا يغذي الإرهاب والهجرة، ويؤثر على أسواق الطاقة، مما يستدعي فهما أعمق لمعالجته.
4) موقعها الاستراتيجي وثرواتها تجعلها مؤثرة على الأمن الإقليمي والدولي، خاصة في قضايا الهجرة والطاقة.

❖ أهداف الموضوع:

لكل دراسة أهدافا وأغراضا تجعلها ذات قيمة علمية لذلك تهدف هذه الدراسة إلى:

✓ **أهداف علمية:** تحديد دلالات ومؤشرات العجز الديمقراطي الأساسية في السياق العربي، تحليل وتقييم المبادرات الديمقراطية في ليبيا، وبيان أسباب تعثرها، والكشف عن العوامل الداخلية والخارجية التي أدّت لاستمراره في ليبيا بعد سقوط نظام القذافي.

✓ **أهداف عملية:** تقديم مقترحات عملية لتجاوز العجز وتعزيز بناء دولة ديمقراطية في ليبيا والمنطقة.

❖ حدود الدراسة (الحدود المكانية والزمانية):

إن المجال الذي تهتم به هذه الدراسة يتمفصل في:

1) الحدود المكانية: تستهدف العالم العربي ثم ليبيا.

2) الحدود الزمانية: على الرغم من صعوبة تحديد الإطار الزماني الذي تتمظهر فيه حالة العجز الديمقراطي في العالم العربي وليبيا تحديدا إلا أن الحيز الزمني الذي غطته هذه الدراسة منذ سنة **2011** إلى غاية **2024**، مع الإشارة إلى أحداث ووقائع قد تكون خارج هذا الحيز الزمني متى دعت الضرورة البحثية لذلك.

❖ الإشكالية:

شهد العالم العربي تحولات عميقة كشفت عن ظاهرة العجز الديمقراطي. هذا ليس مجرد غياب للديمقراطية، بل هو إخفاق متجذر في بناء أنظمة سياسية مستقرة وتشاركية. فبينما تتجه دول أخرى نحو الديمقراطية، يواجه المشهد العربي تحديات بنيوية. يتجلى هذا العجز في استمرار الحكم الاستبدادي، وضعف المشاركة، وهشاشة سيادة القانون، وتفشي الفساد، مما يؤدي إلى عدم استقرار وصراعات وتدخلات خارجية، وفي ظل هذا المشهد، يبرز السؤال الجوهري لهذا البحث كما يلي:

ما هي الحركيات السببية المنتجة لحالة العجز الديمقراطي في العالم العربي ليبيا تحديدا؟

❖ الأسئلة الفرعية:

1. ما هي الحركيات السببية الرئيسية الداخلية و الخارجية، المنتجة لحالة العجز الديمقراطي في دول العالم العربي
2. ما هي الأسباب الجوهرية والتحديات المستمرة التي أدت إلى تعثر مسار الانتقال الديمقراطي في ليبيا منذ عام 2011؟

❖ الفرضيات:

- ✓ **الفرضية الأولى:** الأسباب البنيوية الداخلية هي المحرك الأساسي للعجز الديمقراطي.
- ✓ **الفرضية الثانية:** تساهم العوامل الخارجية، بما في ذلك تأثير النظام الدولي، العولمة، وضغوط القوى والمؤسسات الدولية، في تفاقم العجز الديمقراطي في العالم العربي وتحديدا في ليبيا.

❖ المنهج المتبع في الدراسة:

يعتمد هذا البحث على المنهج الوصفي الذي يهدف إلى وصف وتحليل ظاهرة العجز الديمقراطي في ليبيا بدقة، وسيتضمن ذلك التحليل النظري لبناء إطار مفاهيمي، والتحليل التاريخي لتتبع التطورات السياسية، وأخيرا دراسة الحالة لتطبيق المفاهيم على الوضع الليبي، بهدف تقديم صورة شاملة واستخلاص توصيات عملية.

❖ **الدراسات السابقة:**

إن المعرفة العلمية تراكمية بالأساس، فكل دراسة تنطلق من حيث انتهى إليه الباحثون الآخرون، فهناك العديد من الدراسات التي تناولت الموضوع محل الدراسة يمكن إجمالها فيما يلي:

- ✓ **الدراسة الأولى: دراسة صبرينة حملة (2021)**، تحت عنوان: تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي "دراسة حالة الجزائر العراق، مصر"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة بوبنيدر، قسنطينة، تسلط هذه الدراسة الضوء على مدى تأثير التدخلات الخارجية، سواء كانت إيجابية أو سلبية، على مسارات التحول الديمقراطي في ثلاث دول عربية محورية، وتهدف إلى فهم الآليات التي من خلالها تؤثر القوى الخارجية **(دول، منظمات دولية، فاعلون غير دوليين)** على إمكانية نجاح أو فشل الانتقال الديمقراطي، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن العامل الخارجي غالبا ما يلعب دورا مزدوجا، فبينما يمكن أن يدعم التحول الديمقراطي في بعض السياقات، فإنه في أحيان أخرى يعيقه أو حتى يساهم في إفشاله بسبب تضارب المصالح أو عدم فهمه للخصوصيات المحلية.
- ✓ **الدراسة الثانية: دراسة عائشة بوكليخة (2020)**، تحت عنوان: الحراك السياسي العربي وأثره على الأمن في المتوسط "دراسة حالة ليبيا"، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية متوسطية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، تسلط هذه الدراسة الضوء على العلاقة المعقدة بين الاضطرابات السياسية التي شهدها العالم العربي **(الحراك السياسي)** وتداعياتها على الأمن الإقليمي في حوض البحر الأبيض المتوسط، مع التركيز على ليبيا كنموذج يوضح هذه العلاقة، تهدف إلى تحليل كيفية تأثير حالة عدم الاستقرار والصراعات في ليبيا على أمن المنطقة المتوسطية، من حيث الهجرة غير الشرعية، انتشار الإرهاب، وتفاقم الجريمة المنظمة، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن غياب الاستقرار في ليبيا بعد الحراك السياسي قد تحول إلى تهديد مباشر للأمن الإقليمي والدولي، مؤكدة على ضرورة إيجاد حلول سياسية مستدامة لضمان الأمن الإقليمي.
- ✓ **الدراسة الثالثة: دراسة إيمان محمود أحمد برهم زيد (2018)**، تحت عنوان: تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة، مذكرة ماجستير

في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، تسلط هذه الدراسة الضوء على الآثار المدمرة للتدخل الخارجي على بنية الدولة الليبية بعد ثورة **2011**، وكيف أدت هذه التدخلات إلى تفكك المؤسسات وإعاقة، بل وإفشال، جهود التحول الديمقراطي، وتهدف إلى تحديد الأشكال المختلفة للتدخلات الخارجية **(عسكرية، سياسية، اقتصادية)** وتحليل تأثيرها المباشر وغير المباشر على وحدة الدولة الليبية وقدرتها على بناء نظام ديمقراطي مستقر، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن التدخلات الخارجية المتعددة، مع غياب استراتيجية موحدة وتضارب المصالح، لعبت دورا حاسما في تفكيك الدولة الليبية وإعاقة أي تقدم نحو الديمقراطية، مما ساهم في تعميق الأزمة.

- ✓ **الدراسة الرابعة: دراسة زينب فريح (2013)،** تحت عنوان: دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، تسلط هذه الدراسة الضوء على الدور المحوري الذي يلعبه العامل الاقتصادي، مثل البطالة، الفساد المالي، وعدم المساواة، في إحداث التحولات السياسية والاضطرابات التي شهدتها دول المنطقة المغاربية، وتهدف إلى تحليل العلاقة بين التحديات الاقتصادية والهياكل السياسية، وكيف يمكن للمشكلات الاقتصادية أن تكون محفزا رئيسيا للتغيير السياسي أو عدم الاستقرار، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن الأزمات الاقتصادية، وتحديدا تفاقم المشكلات الاجتماعية والاقتصادية، كانت عوامل أساسية ومحفزة في إطلاق شرارة التحولات السياسية في المنطقة المغاربية، وأن معالجة هذه التحديات ضرورية لأي استقرار سياسي مستقبلي.

❖ تقسيم الدراسة:

وتناولنا هذه الدراسة من خلال تقسيمها إلى فصلين يسبقهما مقدمة وتعقبها خاتمة.

الفصل الأول: المتمثل في التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة، والذي تضمن ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول مفهوم العجز الديمقراطي، وفي المبحث الثاني الأطر النظرية الشارحة والمفسرة لعملية التحول الديمقراطي، والمبحث الثالث الحركيات السببية المنتجة لحالة العجز الديمقراطي في العالم العربي.

الفصل الثاني: الذي يتمثل في مسارات الإنتقال إلى الديمقراطية في ليبيا"البدايات وأسباب التعثر"، والذي كذلك تضمن ثلاثة مباحث، ففي المبحث الأول نبذة تاريخية عن النظام السياسي الليبي في فترة حكم القذافي، وفي المبحث الثاني عوامل إندلاع الحراك الشعبي في ليبيا وأسباب التعثر، وأخيرا المبحث الثالث أدوات ومبادرات تعزيز الديمقراطية في ليبيا.

الفصل الأول:
التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة

تعد مسألة التحول الديمقراطي من أبرز المسائل والقضايا التي شغلت الباحثين والمفكرين في العلوم السياسية والاجتماعية، خاصة في العقود الأخيرة. ومع تزايد الاهتمام بالديمقراطية كنموذج للحكم الرشيد، يبرز مفهوم "**العجز الديمقراطي**" ليشير إلى الصعوبات والتحديات والمعوقات التي تواجه ترسيخ وتمكين الممارسات الديمقراطية في العديد من الاتجاهات.

ويكتسب هذا المفهوم أهمية خاصة عند دراسة التجارب الديمقراطية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تشير العديد من المؤشرات إلى وجود فجوة بين التطلعات الديمقراطية والواقع السياسي.

ويهدف هذا الفصل إلى تقديم تأصيل مفاهيمي ونظري شامل لدراسة ظاهرة العجز الديمقراطي، مع التركيز بشكل خاص على السياق العربي، سعيا لتحقيق هذا الهدف، وسيتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية تتناول جوانب مختلفة من هذه القضية، من خلال التطرق إلى مفهوم العجز الديمقراطي **(المبحث الأول)**، والأطر النظرية الشارحة والمفسرة لعملية التحول الديمقراطي **(المبحث الثاني)**، ثم يلي ذلك الحركيات السببية المنتجة لحالة العجز الديمقراطي في العالم العربي **(المبحث الثالث)**.

المبحث الأول: مفهوم العجز الديمقراطي

يعد مفهوم "**العجز الديمقراطي**" نقطة انطلاق رئيسية لفهم المعوقات والتحديات التي تواجه الممارسات الديمقراطية في مختلف السياقات، بما في ذلك العالم العربي الذي يمثل مركز اهتمام دراستنا، ويسعى هذا المبحث إلى التفصيل في هذا المفهوم وتوضيح أبعاده المختلفة من خلال استعراض دلالاته اللغوية والاصطلاحية، بالإضافة إلى تبيان علاقته ببعض المفاهيم الأخرى ذات الصلة التي قد تتداخل معه أو تكمله في توصيف الواقع السياسي.

ولتحقيق هذا الهدف، وبناءا على هذه المعطيات قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هما كالآتي، تعريف العجز الديمقراطي لغة واصطلاحا **(المطلب الأول)**، وثم تمييز العجز الديمقراطي عن المفاهيم الأخرى ذات الصلة **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: العجز الديمقراطي لغة واصطلاحا

أ- المفهوم اللغوي والاصطلاحي للعجز:

- ✓ **المفهوم اللغوي للعجز:** يأتي مفهوم **العَجْزِ** في اللغة العربية، وهو مصطلح أساسي يعبر عن حالات متنوعة من القصور وعدم التمكن في جوهره، يشير "**عَجَزَ**" إلى الضعف الذي يحول دون قدرة الشخص على إنجاز فعل أو تحقيق هدف ما، وهذا الضعف يتجلى في عدم الاستطاعة والعجز عن القدرة على القيام بالأمر المطلوب.[1]

إضافة إلى ذلك، يتضمن معنى "**العَجْزُ**" دلالات أخرى مرتبطة بالقصور. فهو يعني أيضًا التأخر عن تحقيق شيء ما، مما يوحي بعدم الكفاءة أو البطء الذي يمنع الوصول إلى المطلوب في الوقت المناسب، كما يشير إلى الكل وهو الإعياء والفتور الذي يصيب الإنسان ويجعله غير قادر على مواصلة الجهد أو إتمام المهمة.

[1] إبن منظور، **معجم لسان العرب، مادة "عجز"**، دار صادر، ج 10، باب العين، بيروت، لبنان، 1999، ص43.

وفي تعريف آخر يوضح **العَجْزُ** بأنه: نقيض الحَزْمِ والقُدْرَةِ، فالحَزْمُ يعني الإتقان والجدية في الأمور، والقُدْرَةُ هي الاستطاعة والتمكن، وبذلك فإن العَجْزَ يمثل الوجه المقابل لهذه الصفات الإيجابية، حيث يدل على التراخي وعدم الإحكام في العمل، بالإضافة إلى فقدان القدرة على تنفيذه بكفاءة.[1]

باختصار، يمكن فهم **العَجْزِ** على أنه حالة من الضعف والقصور الذاتي أو الظرفي التي تمنع الفرد من تحقيق مراده أو إنجاز مهمته بكفاءة وفي الوقت المناسب. إنه غياب القدرة والحزم اللازمين لتنفيذ الأمور بنجاح.

- ✓ **المفهوم الاصطلاحي للعجز:** يُعرف العجز بأنه: "**عدم القدرة على أداء وظيفة أو عمل ما، سواء كان ذلك بسبب نقص في القدرات الجسمية أو العقلية أو النفسية، أو بسبب عوامل بيئية أو اجتماعية تعيق الأداء**". [2]

ويعرف أيضا العجز في سياق علم النفس والاجتماع: وفي سياقات أخرى، يشار إلى "**عجز المتعلم (Lerne Helplessness)كمفهوم نفسي يشير إلى حالة من الاستسلام واليأس تنشأ نتيجة لتجارب متكررة من عدم القدرة على التحكم في الأحداث السلبية**"، وعليه هو "**عدم القدرة على أداء وظيفة أو عمل ما لأسباب مختلفة**".

ويعرف في العلوم المالية على أنه: "**نقص الإيرادات الحكومية عن تمويل النفقات بأشكالها المتعددة (نفقات استثمار ونفقات جارية) الأمر الذي يدفع الدولة لتغطية هذا الفارق عن طريق القروض الداخلية او الخارجية بهدف إنجاز الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة**".[3]

و في السياقات السياسية والقانونية، يستخدم مصطلح "**العجز**" للإشارة إلى حالة من عدم الأهلية أو عدم القدرة على ممارسة الحقوق أو القيام بالواجبات أو تولي المسؤوليات المنصوص عليها في القانون أو

---

[1] ابن منظور، **المرجع السابق**، ص 44.

[2] حامد عبد السلام زهران، **معجم العلوم النفسية والتربوية**، عالم الكتب، ط03، القاهرة، مصر، 1986، ص450.

[3] حيزية هادف، **العجز المالي في الجول النامية ودور السياسات في علاجه**، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2014، ص 123.

الأعراف السياسية، وبالبحث في أدبيات العلوم السياسية والقانونية، يستخدم مفهوم "**العجز**" للإشارة إلى عدم قدرة فرد أو مؤسسة أو نظام سياسي على أداء وظائفه بفعالية أو تحقيق الأهداف المنوطة به.

ب- تعريف الديمقراطية لغة واصطلاحا: وفيه ما يلي:

سنبين ذلك من خلال ما يلي:

- ✓ **المفهوم اللغوي للديمقراطية:** يركز هذا الاقتراب على الاشتقاق اللغوي للكلمة، والذي يربطها بشكل من أشكال الحكم وهو "**حكم الشعب**".[1]

إن كلمة الديمقراطية ذات الأصل الإغريقي مركبة من مقطعين هما **"demos"** بمعنى الشعب و **"ratien"** أو **"kratos"** بمعنى سلطة، قوة، قيادة، نفوذ، وبالمعنى الحرفي نقلا عن تركيبة هذا المصطلح فإن الكلمة تعني "**حكم الشعب**" أو "**سلطة الشعب**"، وهذا هو المعنى المثالي لمفهوم الديمقراطية.[2]

- ✓ **المفهوم اصطلاحا للديمقراطي:** للديمقراطية العديد من التعاريف الاصطلاحية نذكر أهمها فيما يلي:

إن مصطلح الديمقراطية أصله يوناني ورد كما يلي **Democratos** والمركبة من **demos** وتعني الشعب، و **cratos** وتعني الحكم، ومن خلال دمج المصطلحين ينتج لنا مفهوم حكم الشعب، والذي يجب أن يكون حكم الشعب بصورة مباشرة،[3] ويضيف "**ديفيد هيلدDavid Held**" في معنى الديمقراطية بأنها تأتي في ثلاث صور، فالصورة الأولى تتمثل في الديمقراطية التقليدية حيث قسمها إلى

---

[1] جمال علي زهران، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**، مكتبة الشرق الدولية، القاهرة، 2005، ص 21.

[2] صبرينة حملة، **تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي "دراسة حالة الجزائر العراق، مصر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة بوبنيدر، قسنطينة، 2021، ص45.

[3] صونيا العيدي، **المجتمع المدني، المواطنة والديمقراطية "جدلية المفهوم والممارسة"**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، جوان 2008، ص 08.

قسمين؛ ديمقراطية أثينية وديمقراطية جمهورية، أما الصورة الثانية اصطلح عليها بالديمقراطية اللبرالية، والصورة الثالثة هي الديمقراطية المباشرة. كما يوجد من أضاف إلى هاته النماذج الديمقراطية المباشرة والديمقراطية السياسية والديمقراطية شبه المباشرة.[1]

و تعرف أيضا الديمقراطية في صورتها المعاصرة هي أسلوب: "**لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها، وهي منهج ضروري يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وجماعاته، منهج يقوم على مبادئ ومؤسسات تمكن الجماعة السياسية من إدارة أوجه الاختلاف في الآراء وتباين المصالح بشكل سلمي، وتمكن المجتمع بالتالي من السيطرة على مصادر العنف ومواجهة أسباب الفتن والحروب الأهلية**".[2]

وتقوم الديمقراطية على مجموعة من المبادئ التي تتلخص في قانون الأغلبية الذي تتخذ بموجبه أغلبية عددية القرارات باسم الجميع داخل المجموعة، ودولة القانون التي تقوم على احترام التسلسل الهرمي للمعايير والفصل بين السلطات، واحترام حقوق الإنسان. وأخيرا، التعددية، باعتبارها إطارا للتفاعل الذي تبدي فيه المجموعات المختلفة قدرا كافيا من الاحترام والتسامح في التعايش والتفاعل، في أجواء من الانسجام ونبذ الصراعات.[3]

ج- تعريف العجز الديمقراطي اصطلاحا

للعجز الديمقراطي العديد من التعاريف نذكر أهمها فيما يلي:

العجز الديمقراطي يستخدم للإشارة إلى المؤسسات التي هي ديمقراطية إلى حد ما، ولكنها ليست ديمقراطية كما كان ينبغي أن تكون وفي هذا المجال يضرب المثل بالأمم المتحدة التي تعاني من العجز

[1] يوسف أزروال، **الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل**، مجلة أفاق علمية، م11، ع03، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2019، ص16.

[2] علي خليفة الكواري، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة، ضمن المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية كتاب جماعي، سلسلة كتب المستقبل العربي(19)، ط02، بيروت، ماي 2002، ص 14.

[3] إدريس لكريني، **تدبير أزمات التحول الديمقراطي "مقاربة للحراك العربي في ضوء التجارب الدولية"**، دار المطبعة والوراقة الوطنية، مؤسسة هانس زايدل، ط01، مراكش، 2020، ص15.

الديمقراطي، نظرا لتحكم الدول الكبرى من خلال الفيتو في قراراتها على حساب الدول المتوسطة والصغرى، وكذلك الاتحاد الأوروبي الذي يعاني بالمثل – **نتيجة أسباب متعددة**– من العجز الديمقراطي أيضا.[1]

يستخدم المصطلح للإشارة إلى الفجوة المتزايدة بين التطلعات الديمقراطية للشعوب العربية وبين الواقع السياسي والمؤسساتي القائم، والذي يتميز بمحدودية المشاركة السياسية الحقيقية، وضعف آليات المساءلة، وهيمنة السلطة التنفيذية، وتأثير قوى غير منتخبة على صنع القرار.[2]

يحدث العجز الديمقراطي **(أو الفجوة الديمقراطية)** عندما تقصر منظمات أو مؤسسات يُفترض أنها ديمقراطية عن تلبية مبادئ الديمقراطية في ممارساتها أو عملياتها، حيث تعاني العمليات والمنظمات التمثيلية والوسيطة من نقص ملحوظ في المساءلة والشرعية.[3]

يعرف العجز الديمقراطي بأنه: "**النقص المتأصل في الشرعية الديمقراطية للمؤسسات فوق الوطنية للاتحاد الأوروبي، والذي ينبع من ضعف الروابط بين المواطنين الأوروبيين وعمليات صنع القرار في بروكسل، ومحدودية دور البرلمان الأوروبي في بعض المجالات**".[4]

"أرند ليبهارت Arend Lijphart " يعرف العجز الديمقراطي بأنه: "**يمكن أن ينشأ عندما تكون هناك فجوة بين ما يتوقعه المواطنون من الديمقراطية التمثيلية وبين الأداء الفعلي للمؤسسات**

---

[1] عجز ديمقراطي أم أزمة مجتمعية؟، عجز ديمقراطي أم أزمة مجتمعية؟، تم الاطلاع عليه في 2025/04/13، على الساعة 12.00 صباحا وتم نشره على الرابط:https://www.aletihad.ae/wejhatarticle

[2] إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، تر: حسن عبد الله بدر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت،2011 ، ص ص25-26.

[3] قانون الاتحاد الأوروبي، للاتحاد الاوروبي يورو ليكس، وتم الاطلاع عليه في 2025/04/13، على الساعة 12.00 صباحا وتم نشره على الرابط:https://eur-lex.europa.eu/EN/legal-content/glossary/democratic-deficit.html

[4] أثناسيوس بسيغاس، من العجز الديمقراطي إلى الفائض الديمقراطي: بناء الديمقراطية الإدارية في أوروبا احصل على الوصول سهم، فصل من كتاب منشور بالإنجليزية، على الموقع الرسمي لأكاديمية أكسفورد، نشر على الإنترنت في 23 نوفمبر 2017، وتم الاطلاع عليه في: 13-04-2025، على الساعة 12.00 صباحا، وتم نشره على الرابط: https://academic.oup.com/book/25459?searchresult=1

الديمقراطية، ويشير إلى أن هذا العجز يمكن أن يتجلى في شعور المواطنين بأن أصواتهم غير مسموعة، وأن ممثليهم لا يستجيبون بشكل كاف لاحتياجاتهم وتفضيلاتهم، مما يؤدي إلى تراجع الثقة في النظام السياسي".[1]

وانطلاقا من التعريفات السابقة التي تناولناها والتي تخص العجز الديمقراطي خلصنا إلى أنه مصطلح يُستخدم في العلوم السياسية لوصف حالة أو وضع تعاني منه مؤسسة أو نظام سياسي يُفترض أنه ديمقراطي، ولكنه يفتقر إلى بعض أوجه الديمقراطية الكاملة أو لا يعمل بكفاءة ديمقراطية مرضية، وبعبارة أخرى، هو الفجوة بين المبادئ الديمقراطية النظرية والتطبيق العملي لها، مما يؤدي إلى:

- بشكل مبسط، يشير العجز الديمقراطي إلى قصور في تحقيق الديمقراطية بشكل كامل وفعال، مما يجعل المؤسسات تبدو ديمقراطية اسميًا ولكنها تعاني من نواقص جوهرية في تمثيل إرادة الشعب ومساءلة السلطة.
- شعور المواطنين بالعزلة أو عدم القدرة على التأثير في العملية السياسية.
- ضعف في سلطة الشعب أو تأثيره الحقيقي على صنع القرار.
- فجوة بين إرادة المواطنين والسياسات الحكومية.
- نقص في المساءلة والشفافية في عمل المؤسسات.
- وتأثير غير متناسب لجماعات المصالح أو النخب غير المنتخبة.

المطلب الثاني: العجز الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة

سنبين ذلك من خلال ما يلي:

أولا: العجز الديمقراطي والتحول الديمقراطي

يختلف مصطلح الاستعصاء الديمقراطي عن التحول الديمقراطي في أنه: "**مجموعة من حركات الانتقال من النظام غير الديمقراطي إلى النظام الديمقراطي تحدث في فترة زمنية محددة وتفوق في عددها حركات الانتقال في الاتجاه المضاد خلال نفس الفترة الزمنية كما تشمل الموجة عادة تحولا ليبراليا أو تحولا ديمقراطيا جزئيا في النظام السياسي ولا يتحول إلى الديمقراطية تحولا تاما، وقد حدثت ثلاث**

[1] Arend Lijphart,**Democracy and Its Crisis: Survival and Revival,chapter 08: Satisfaction with Democracy**, Westview Press, Perseus Books Group, The United States of America, 2002, p101.

موجات من التحول إلى الديمقراطية في العالم الحديث"،[1] وكان لكل من هذه الموجات أثرها في عدد قليل نسبيا من الدول، وفى كل موجة كانت تحدث بعض حركات الانتقال باتجاه اللاديمقراطية. كما لم تكن كل حركات التحول إلى الديمقراطية تحدث في أثناء موجات الديمقراطية، فالتاريخ لا يتصف بوحدة الاتجاه، فكانت كل من الموجتين الأوليتين من التحول إلى الديمقراطية تليها موجة مضادة عادت فيها الدول إلى الحكم اللا ديمقراطي، ولكن تظل مبالغة هي الأنسب في التعبير عن أن هذا السعي يتعدى الواقعية ويضخم من إمكانية تحديد نقطة زمنية واضحة لمثل هذا التحول المعقد، كما يصعب أيضا تحديد لحظة معينة لبداية موجة من التحول إلى الديمقراطية أو عنها، ولكن من المفيد لنا أن نتجاوز ونحدد تواريخ موجات التحولات السياسية كما يلي:

- الموجة الطويلة الأولى من التحول إلى الديمقراطية 1828-1926.
- الموجة المضادة الأولى1922-1942.
- الموجة القصيرة الثانية من التحول إلى الديمقراطية 1943-1962.
- الموجة المضادة الثانية 1958-1975.
- الموجة الثالثة من التحول إلى الديمقراطية 1974.

بالتالي يمكن التمييز بين مفهوم العجز الديمقراطي ومفهوم التحول الديمقراطي، انطلاقا من محتوى تعريفهما، ويكمن التمييز في أنهما يصفان حالتين مختلفتين تمامًا في مسار تطور الأنظمة السياسية:

التحول الديمقراطي: وفيه ما يلي:

- **الوصف:** يشير إلى عملية الانتقال من أنظمة غير ديمقراطية (مثل الأنظمة السلطوية أو الشمولية) إلى أنظمة ديمقراطية، وهذه العملية تتضمن عادةً سلسلة من الإصلاحات السياسية والقانونية والمؤسسية التي تهدف إلى إرساء مبادئ الديمقراطية مثل الانتخابات الحرة والنزيهة، وحماية الحقوق والحريات الأساسية، وسيادة القانون، والفصل بين السلطات.
- **الاتجاه:** يمثل حركة نحو الديمقراطية. إنه مسار يتضمن تفكيك المؤسسات السلطوية وبناء مؤسسات ديمقراطية جديدة.

[1] صامويل هانتنجتون، **الموجة الثالثة " التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"**، تر: عبد الوهاب علوي، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، ط01، الكويت، 1993، ص 73.

- **الهدف:** إقامة نظام حكم يستند إلى إرادة الشعب ويضمن مشاركة المواطنين في صنع القرار.
- **السياق التاريخي: "الموجة الثالثة للديمقراطية"** هو مفهوم صاغه **"صامويل هنتنجتون Samuel Huntington"** لوصف موجة التحولات الديمقراطية التي بدأت في منتصف سبعينيات القرن العشرين واستمرت حتى أوائل التسعينيات، وشملت دولا في جنوب أوروبا وأمريكا اللاتينية وشرق أوروبا وأفريقيا وآسيا.[1]

العجز الديمقراطي(Democratic Deficit) : وفيه ما يلي:

- **وصف:** يشير إلى حالة من النقص أو القصور في جودة الديمقراطية داخل نظام يُفترض أنه ديمقراطي بالفعل. إنه يصف فجوة بين المبادئ الديمقراطية النظرية والتطبيق العملي لها، مما يؤدي إلى ضعف في فعالية التمثيل والمساءلة والمشاركة.
- **الاتجاه:** يمثل حالة استمرار مشكلات داخل نظام ديمقراطي قائم. إنه لا يتعلق بالانتقال إلى الديمقراطية بل بتعزيز وتحسين الديمقراطية القائمة.
- **الهدف:** معالجة نقاط الضعف في الأداء الديمقراطي لزيادة الشرعية والفعالية وثقة المواطنين.
- **السياق التاريخي:** يظهر مفهوم العجز الديمقراطي غالبًا في سياق الأنظمة الديمقراطية الراسخة أو الأنظمة التي أكملت عملية التحول الديمقراطي اسميًا ولكنها لا تزال تعاني من تحديات في ممارسة الديمقراطية بشكل كامل.

مثال توضيحي:

- ✓ **التحول الديمقراطي:** سقوط نظام الحكم الشيوعي في بولندا وإجراء انتخابات حرة وتأسيس مؤسسات ديمقراطية جديدة في أواخر الثمانينيات وأوائل التسعينيات يمثل تحولا ديمقراطيا.
- ✓ **العجز الديمقراطي:** حتى في الأنظمة الديمقراطية الراسخة مثل بعض الدول الأوروبية، قد يُثار الحديث عن عجز ديمقراطي بسبب انخفاض نسبة المشاركة في الانتخابات أو شعور المواطنين بأن الاتحاد الأوروبي بعيد عنهم وغير مسؤول بشكل كافٍ أمامهم.

[1] صامويل هانتنجتون، **المرجع السابق**، ص 75.

باختصار التحول الديمقراطي هو عملية تغيير النظام إلى الديمقراطية، بينما العجز الديمقراطي هو مشكلة داخل نظام ديمقراطي قائم، أما الموجة الثالثة للديمقراطية تصف سلسلة من عمليات التحول، بينما العجز الديمقراطي يصف تحديًا يواجه حتى الأنظمة التي نجحت في تحقيق هذا التحول اسميا.

ثانيا: العجز الديمقراطي والاستعصاء الديمقراطي

يختلف مصطلح الاستعصاء الديمقراطي عن العجز الديمقراطي في أن الأنظمة التي نسميها ديمقراطية،[1] والتي أخذت تضعف، شأنها شأن الانظمة السلطوية بسبب تدني المشاركة السياسية، حيث لم يعد الناخبون يشعرون أنهم ممثلون وذلك لأسباب اقتصادية أو سياسية أو حتى اثنية أو ثقافية، وهو ما يعني انه يمكن القضاء على الديمقراطية اما من فوق على يد سلطة سلطوية أو من تحت عن طريق الفوضى والعنف والحرب الأهلية، وبالرغم من أن هدف الديمقراطية ايجاد مجتمع سياسي عادل أو الغاء كل أشكال السيطرة والاستغلال، ولكن أيضا ينبغي أن يكون هدفها الرئيسي أن تتيح للأفراد والجماعات والتجمعات أن تصبح ذوات حرة صانعة لتاريخها قادرة على أن تجمع في عملها بين جامعية العقل وخصوصية الهوية الشخصية والجماعية، فالديمقراطية في أزمة بسبب مجموعة من الدول التي تشهد تطورا اقتصاديا كبيرا إلا أنها تشهد ترسيخا لنوع من الحكم الاستبدادي المرتبط بهيمنة الشركات وأصحاب المصالح خاصة في كل من الصين وروسيا، وفي الشرق الأوسط والكثير من الدول تسود فيها الوان من الفوضى والعنف والقمع وانقسامات في المجتمعات بين الأديان والمعتقدات كما بين النخب والشعب، والتي لم يسبق لها أن كانت أعمق مما هي اليوم يشكل ذلك مرحلة زمنية تتسم بقدر كبير من عدم الاستقرار واليقين بشأن قدرة النظام الديمقراطي في الحفاظ على القيم التي تقوم عليها ضمن العملية التي تتم من خلال مختلف المؤسسات الديمقراطية، وضمن هذا الاطار تشير احصائيات منظمة **"فريدم هاوس""Freedom House"** إلى أن العام **2019** يشكل السنة **14** على التوالي التي تشهد فيها الديمقراطية تراجعا.[2]

[1] ليلى مداني، **اشكاليات المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال افريقيا**، أشغال الملتقى الوطني يوم 08 ديسمبر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس، الدار البيضاء، الجزائر، 2020، ص17.

[2] ليلى مداني، **المرجع السابق**، ص17.

والعجز الديمقراطي هو مصطلح مرادف للاستعصاء الديمقراطي، وهو استعصاء مزمن ولا سبيل إلى الخلاص منه، بدليل أنه: "**على رغم التحولات العالمية، الإقليمية والداخلية، لم يحرّك الوطن العربي ساكنًا، ولو خطوة ذات معنى نحو الديمقراطية، وهذا على الرغم من تحوّل حوالي أربعين دولة في العالم إلى أنظمة ديمقراطية منذ نهاية الحرب الباردة. ومازالت الدولة التسلطية تعمل من خلال أجهزتها القمعية على صيانة الإذعان الاجتماعي**"، في هذه المنطقة من العالم، وما يسميه عبد النور بن عنتر "**الاستعصاء الديمقراطي**"، ويسميه باقر النجار الديمقراطية العصية في البلدان العربية، والخليجية على نحو أخص، وتتجلى هذه الديمقراطية العصية لا في تعطيل إمكانية إحداث تغييرات وإصلاحات سياسية واقتصادية أساسية في المنطقة العربية، ولا في دفع الأمور نحو تعميق الفجوة بين الدولة والنخب السياسية من ناحية، والمجتمع من ناحية أخرى فحسب، بل إنها تتجلى، كذلك، في إطاحة أي إمكانية لنشوء مجتمع مدني قوي ومؤثر وسليم ومعافى، وفي عجز الأنظمة السياسية العربية عن تحقيق الديمقراطية والإصلاح السياسي والإداري في مجتمعاتها، ويرجع باقر النجار هذا العجز إلى طبيعة الدولة العربية وهيمنتها المطلقة على المجتمع والحكم على السواء، بالإضافة إلى طبيعة علاقاتها التحالفية عموما مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية، هذا يعني ان الديمقراطية ستبقى عصية في هذه البلدان ما دامت طبيعة الدولة العربية ، لم يطرأ عليها أي تغيير حقيقي، وما دامت العلاقات التحالفية مع الدول الغربية باقية على حالها، وما دام المجتمع المدني ضعيفا وتابعا وعديم الفعالية، وفي ظل هذه الظروف، ربما تطول هذه الحالة من الاستعصاء الديمقراطي بحيث لا يمكن التنبؤ متى يمكن أن تحدث المعجزة التي تجعل هذا التحول الديمقراطي ممكنا في هذه المنطقة، وهو ما يدفع إلى الاعتقاد بأن أقصى ما يمكن التطلع إليه، هو ديمقراطيات شكلية وهو يفرغ الديمقراطية من مضامينها الجوهرية الأساسية.[1]

وللربيع العربي أهداف رئيسية عبرت عنها الشعوب التي شاركت فيه، كانت متعددة ومتشابكة، ولكن يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- **إسقاط الأنظمة الاستبدادية وتغيير الحكام:** كان المطلب الأساسي هو إنهاء عقود من الحكم الشمولي والديكتاتوري الذي قمع الحريات وسيطر على مقدرات الدول.

[1] تبين، **الدراسات الفكرية والثقافية**، مجلة فصلية محكمة يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، م01، ع04، د ب ن، ربيع 2013، ص643.

- **تحقيق الديمقراطية والحكم الرشيد:** تطلعت الشعوب إلى بناء أنظمة سياسية قائمة على التعددية، الشفافية، المساءلة، وسيادة القانون، مع تعزيز مبدأ المشاركة الشعبية والتداول السلمي للسلطة.
- **العدالة الاجتماعية والاقتصادية:** طالب المحتجون بإنهاء الفساد المستشري، وتوزيع الثروات بشكل عادل، وتوفير فرص عمل، وتحسين الأوضاع المعيشية التي تدهورت في ظل سياسات اقتصادية غير عادلة.
- **الكرامة الإنسانية واحترام حقوق الإنسان:** كان البحث عن الكرامة، ووقف الممارسات القمعية، وضمان الحريات الأساسية **(كحرية التعبير والتجمع)** وحقوق الإنسان، من الدوافع الجوهرية للانتفاضات.

إنهاء الفساد: تفشى الفساد في معظم الأنظمة، وكان مطلب القضاء عليه من الأولويات، سواء الفساد السياسي أو الاقتصادي أو الإداري.[1]

بشكل عام كانت أهداف الربيع العربي تتمحور حول إعادة الاعتبار للشعوب العربية، ومنحها صوتا في تقرير مصيرها، وبناء مستقبل أكثر عدلا وحرية وكرامة.

بالتالي التمييز بين العجز الديمقراطي **(Democratic Deficit)** والاستعصاء الديمقراطي **(Democratic Gridlock)** كلاهما يشيران إلى مشكلات في عمل الأنظمة الديمقراطية، لكنهما يركزان على جوانب مختلفة من هذا الخلل:

- **العجز الديمقراطي (Democratic Deficit) :** وفيه ما يلي:
  - **التركيز:** يركز على نقص أو قصور في جودة الديمقراطية وعمل المؤسسات الديمقراطية، ويتعلق بمدى تمثيل إرادة الشعب، ومساءلة الحكومة، وشفافية صنع القرار، ومشاركة المواطنين، وأنه يشير إلى فجوة بين المبادئ الديمقراطية النظرية والتطبيق العملي.
  - **الطبيعة:** هو حالة مزمنة وهيكلية قد توجد حتى في ظل نظام ديمقراطي مستقر، لا يعني بالضرورة توقف عمل الحكومة، بل يشير إلى أن الديمقراطية لا تعمل بكامل طاقتها أو لا تلبي تطلعات المواطنين بشكل كافٍ.

الأمثلة: ضعف الإقبال على الانتخابات، شعور المواطنين بأن أصواتهم لا تسمع، هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية، تأثير جماعات الضغط غير المنتخبة، محدودية سلطة البرلمان.

[1] تبين، **المرجع السابق**، ص644.

- **الاستعصاء الديمقراطي:(Democratic Gridlock):** وفيه ما يلي:[1]
  - **التركيز:** يركز على عدم قدرة النظام السياسي على اتخاذ قرارات أو تمرير قوانين فعالة بسبب صراعات بين أطراف سياسية مختلفة أو مؤسسات متنافسة. يتعلق بشكل أساسي بفعالية صنع القرار داخل النظام.
  - **الطبيعة:** هو حالة من الجمود السياسي حيث تتعطل العملية التشريعية والتنفيذية بسبب الانقسامات العميقة وعدم القدرة على التوصل إلى توافق، ويمكن أن يكون مؤقتا أو مزمنا.

الأمثلة: سيطرة أحزاب متنافسة على فروع مختلفة من الحكومة **(مثل سيطرة حزب على الرئاسة وآخر على البرلمان)**، استخدام آليات مثل الفيتو بشكل متكرر لعرقلة التشريعات، استقطاب سياسي حاد يؤدي إلى عدم تعاون بين الأحزاب.

باختصار، العجز الديمقراطي يشير إلى مشكلة في جودة الديمقراطية وعمقها، بينما الاستعصاء الديمقراطي يشير إلى مشكلة في قدرة النظام الديمقراطي على العمل واتخاذ القرارات، وقد يتواجد الاثنان في نظام سياسي واحد ويتفاعلان مع بعضهما البعض، لكنهما يمثلان تحديين مختلفين للديمقراطية.

ثالثا: العجز الديمقراطي وأزمة الديمقراطية

ويختلف مصطلح أزمة الديمقراطية عن العجز الديمقراطي في أنه يرى الكثير من المراقبين، وأن الديمقراطية تمر بأزمة ، وتعاني من اجهاد شديد بسبب تدهور ثقة المواطنين في القادة المنتخبين والأحزاب السياسية وموظفي الحكومة، خاصة أن تعاملهم لم يؤدي الى التقليل من البطالة المزمنة والفقر والجريمة وبرامج الخدمة الاجتماعية والهجرة والضرائب والفساد، ولعل أهم التحديات التي تواجه الدول ضمن الفئات الثلاثة من طبيعة الدول ضمن معيار الديمقراطية باعتبار أن التحدي الذي يوجه كل مجموعة يختلف وفقا لدرجة وجود وتعمق الديمقراطية كممارسة وهي:[2]

---

[1] تبين، **المرجع السابق**، ص645.

[2] بروس بيونو دو مسقينا والستير سميث، **الفساد سبيل للاستلاء على السلطة دليل الاستبداد والمستبدين**، تر: فاطمة نصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2014 ، ص ص30-35.

- **الدول غير الديمقراطية:** يكمن التحدي في مدى امكانية تحولها إلى دول ديمقراطية أي مدى قدرتها على ذلك، وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه بالرغم من التحولات الدولية وحتى الوعي الجمعي ودور تكنولوجيا الاتصال والتواصل الاجتماعي في الدفع باتجاه زيادة مطالب الشعوب في مختلف الدول غير الديمقراطية، إلا أن الانتكاسات التي عرفتها الكثير من مناطق العالم منها دول شمال افريقيا وحتى دول الشرق الأوسط ضمن ما عرف بثورات الربيع العربي، أثبت أن التحول الديمقراطي صعب جد في الكثير من تلك الدول وحتى ضمن الموجة الثانية من الثورة والتي عرفتها خاصة السودان والجزائر إلا أنها لم تثمر بقدر مطالب وطموحات الشعبين الجزائري وحتى السوداني، كما أن الظروف الدولية وظروف الجائحة حالت دون استمرار تلك الثورات والشيء الاساسي ضمن هذا الاطار هو أن الانتخابات الخاضعة للرقابة والقمع الانتقائي في مصر والأردن والمغرب والكويت مثلا ليس إلا مجرد "**استراتيجية بقاء**" تتبناها الأنظمة الاستبدادية وضمن هذا الاطار قد يعتقد معظمنا أن افلاس الدولة هو أزمة مالية إلا أنه من منظور البقاء السياسي فأنه يرقى إلى مصافي الأزمة السياسية للاتفاق على المشاريع العامة بل انه لا يملك الموارد اللازمة لشراء الولاء السياسي من داعميه الأساسيين، ففي الوقت الذي تعني أوقات القحط الاقتصادي في الديمقراطيات نضوب مصادر تمويل المشاريع الحكومية التي تفيد المؤيدين وتشتري الشعبية السياسية فأنها تعني للمستبدين المصابين بهوس السرقة تفويت الفرصة عليهم للحصول على الأموال الطائلة وولاء تابعيهم المنتفعين من بقائهم، وكل هذا يجعل من الصعب جدا السير بخطى ثابتة باتجاه احداث تحول ديمقراطي داخل الدول التي تجذر فيها الفساد وترسخت استراتيجية البقاء حتى لدى بقايا النظام السياسي الذي قد يمتلك القدرة على تجديد نفسه.
- **الدول ذات الديمقراطية الحديثة:** يتمثل التحدي الذي يواجهها هو ما مدى امكانية دعم الممارسات والمؤسسات الديمقراطية الحديثة حتى تتحمل اختبار الزمن والصراع السياسي والأزمات التي يمكن أن تتعرض لها خاصة في ظل تعقد الأوضاع الدولية وسواد عدم اليقين وعدم القدرة على التنبؤ بالكثير من الأحداث التي شكلت انتكاسة اقتصادية وحتى اجتماعية ستنعكس بالضرورة على الوضع العام داخل الديمقراطية الناشئة ومنها اليوم تحدي جائحة **كوفيد 19** كمشكلة لم يتم توقع حدوثها وإلى يومنا هذا لا يمكن احصاء تبعاتها على جميع المستويات.
- **الدول الديمقراطيات الأقدم:** التحدي الذي يواجهها يتمثل في اتقان وتعميق ديمقراطيتها. فحتى هذه الأخيرة أي اعرق الديمقراطيات تعرف تراجعا في ممارستها الديمقراطية خاصة في ظل أزمة الثقة

وعدم الرضا من طرف المحكومين نتيجة التغيرات الاقتصادية المتعلقة بالعولمة والتي ساهمت في أزمة ثقة في الأنظمة السياسية للديمقراطيات القديمة، كما أن التأكل الديمقراطي الذي شوهد بين البلدان الحرة في تلك الدول التي تم تصنيفها على أنها ديمقراطيات كاملة من سنة 1985 حتى 2005 فترة الـ 20 **عاما** السابقة شهدت 13 **عاما** من الانخفاض، كما أن متوسط درجة الحرية للديمقراطيات الراسخة قد عرفا انخفاضا سنويا على مدار الـ 11 **سنة** الماضية.[1]

بالتالي التمييز بين يختلف مصطلح ازمة الديمقراطية عن العجز الديمقراطي من خلال اختلافهم في المدى والحدة للمشكلة التي يصفها كل مصطلح:

- **العجز الديمقراطي (Democratic Deficit) :** وفيه ما يلي:
  - **المدى:** يشير إلى نقص أو قصور مزمن في جودة الديمقراطية داخل نظام سياسي يُفترض أنه ديمقراطي، وإنه يركز على فجوات هيكلية أو مؤسسية تعيق الأداء الديمقراطي الكامل.
  - **الحدة:** يمثل حالة من عدم الرضا أو القلق بشأن كيفية عمل الديمقراطية، ولكنه لا يعني بالضرورة أن النظام الديمقراطي في خطر الانهيار الوشيك. إنه يشير إلى وجود مشكلات تحتاج إلى إصلاح لتعزيز الشرعية والفعالية الديمقراطية.

الأمثلة: ضعف مشاركة المواطنين، محدودية سلطة البرلمان، نقص الشفافية في بعض المؤسسات، تأثير قوي لجماعات الضغط، شعور المواطنين بعدم تمثيلهم بشكل كاف.

- **أزمة الديمقراطية :(Crisis of Democracy)** : وفيه ما يلي:[2]
  - **المدى:** يشير إلى وضع أكثر خطورة وشمولية يهدد أسس النظام الديمقراطي واستقراره، وإنه يشمل تآكلا أعمق في القيم والمؤسسات الديمقراطية.
  - **الحدة:** يمثل تهديدا وجوديا للنظام الديمقراطي، قد يتضمن تراجعًا في الحريات المدنية، وتصاعد الاستقطاب السياسي العنيف، وتآكل الثقة في المؤسسات الديمقراطية بشكل كبير، وظهور حركات مناهضة للديمقراطية قوية.

---

[1] بروس بيونو دو مسقينا والستير سميث، **المرجع السابق**، ص 35.

[2] بروس بيونو دو مسقينا والستير سميث، **المرجع السابق**، ص 36.

الأمثلة: تراجع في احترام سيادة القانون، انتشار المعلومات المضللة وتقويض العملية الانتخابية، عنف سياسي واسع النطاق، صعود الأنظمة الشعوبية السلطوية التي تقوض المؤسسات الديمقراطية، فقدان واسع النطاق لشرعية النظام الديمقراطي في نظر المواطنين.

المبحث الثاني: الأطر النظرية الشارحة والمفسرة لعملية التحول الديمقراطي

يتناول هذا المبحث الأطر النظرية الرئيسية التي سعت إلى تفسير ظاهرة التحول الديمقراطي، فقد تأثرت نظريات التحول، كنماذج نظرية، بالأطر المستمدة من مجالات العلوم الاجتماعية، مثل نظرية النظم، ونظرية الثقافة السياسية، ونظرية اتخاذ القرار، بالإضافة إلى نظرية التحديث الوظيفية البنيوية والمؤسساتية، وقد وفرت هذه الأطر النظرية المتنوعة أدوات تحليلية متعددة لدراسة التحولات في الأنظمة عبر مناطق مختلفة من العالم، مما ساعد على تحديد العوامل والمتغيرات التي تفسر نتائج بعض التحولات التي شهدتها دول متنوعة وفي ظروف مختلفة، ومع ذلك يمكن ملاحظة أن الأطر النظرية للتحول الديمقراطي لم تقدم هيكلا متسقا للعمل، بل اتجهت نحو التشعب بين مدارس فكرية متنوعة،[1] وبناءا على هذه المعطيات قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى أربعة مطالب هم كالآتي، الإطار المهتم بالبنية **(المطلب الأول)**، و الإطار المهتم بالمسار أو العملية **(المطلب الثاني)**، الإطار المهتم بالسياق المؤسسي**(المطلب الثالث)**، الإطار المهتم بالاقتصاد السياسي **(المطلب الرابع)**.

المطلب الأول: الإطار المهتم بالبنية

كان كل من" **almond lipset verba Moore غابرييل ألموند، سيمور مارتن ليبست، سيدني فيربا، بارينغتون مور الابن**"، وآخرون من رواد هذا الإطار الذي هيمن كثيرا على دراسة العلوم السياسية في أمريكا اللاتينية وجنوب أوربا في فترة **1960 و1970**، يؤكد هذا الإطار بأن التنمية الاقتصادية و الثقافة السياسية، صراع الطبقات الأبنية الاجتماعية والشروط الاجتماعية الأخرى يمكنها أن تفسر بعض مخرجات التحول هؤلاء الدارسين اهتموا بالمستوى الكلي للشروط الاجتماعية " **almond lipset verba Moore غابرييل ألموند، سيمور مارتن ليبست، سيدني فيربا، بارينغتون مور الابن**"، ، أو المتطلبات السوسيو اقتصادية والثقافية للديمقراطية، وسعى الباحثون إلى

[1] مصطفى بخوش، **العنف السياسي وعلاقته بالتحول الديمقراطي**، ملتقى دولي الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة محمد خيضر، بسكرة، يومي 09-10 مارس 2003، ص600.

تفسير أسباب الديمقراطية وآثارها وتوضيح طبيعة العلاقات الناتجة عنها من خلال دراسات كمية شملت عددا كبيرا من الدول، وقد توصلوا نتيجة لذلك إلى وجود ترابط إيجابي بين الديمقراطية والتنمية الاقتصادية وجوانب متعددة من التنمية الاجتماعية، وبينما تناول التأثيرات السببية طويلة الأمد لمستوى الثروة والتصنيع والتمدن والتعليم على عملية التحول الديمقراطي، اهتم باحثون آخرون بدور عوامل مثل الثقافة المدنية وصراع الطبقات وجماعات المصالح والدين وغيرها، وقد أثارت نتائج دراساتهم الإمبريقية نقاشات حول متطلبات التحول الديمقراطي ومستوى استقرار الديمقراطية، كما يتضح في أعمال **O'Donnell و Schmitter** التي تندرج ضمن الإطار البنيوي وتعد من أوائل الأعمال التي بحثت في تفسير انهيار الديمقراطية مع التركيز على الصلة الوثيقة بين الأبنية السياسية والشروط السوسيو اقتصادية، حيث ركزوا على التنمية الاقتصادية وصراع الطبقات كمتغيرات تفسيرية أساسية، وقد اشتركت هذه الدراسات في فرضية مفادها أن وجود هياكل سياسية واجتماعية معينة يمثل شرطا ضروريا للوصول إلى الديمقراطية.[1]

يساعدنا الإطار البنيوي في فهم أسباب تهديد النظم القديمة وتحدياتها، لكنه لا يوضح لنا لماذا وكيف تقوم النخب بإحداث التغيير، على الرغم من أن القيود البنيوية والاجتماعية قد تؤثر على المسار الطويل الأمد للديمقراطية وتساهم في تفسير محركات التغير الاجتماعي، إلا أنها تعجز عن تفسير سبب اتخاذ فاعلين سياسيين مختلفين لخيارات متنوعة، ولماذا تتغير تلك الخيارات، ولماذا يهيمن خيار معين على غيره ضمن نفس السياق الاجتماعي والبنيوي، وعلاوة على ذلك فإن الفكرة القائلة بإمكانية استنساخ الديمقراطية من الدول الغربية تعتبر عيبا جوهريا، حيث تفترض أن أي مجتمع اليوم يمكنه اتباع نفس المسار الذي أدى إلى الديمقراطية في تلك الدول، كما لوحظ عند "**هزار وكوفمان Hazar Kaufmann**" بأن نظرية التحديث افترضت علاقة ايجابية بين التنمية الرأسمالية والديمقراطية وهذا فشل في توقع النجاح الاقتصادي الحديث والتنمية السياسية في دول أمريكا اللاتينية والدول التسلطية الجديدة في شرق آسيا، لذلك مع بداية الثمانينات، أغلب تحليلات تغيير النظام التفتت بعيدا عن التفسيرات الاقتصادية بأي شكل من الأشكال، لهذا يرى "**كارل وشميتر Karl et Al-Salah**" بأن البحث عن

[1] عبد القادر رانبي، **التحولات السياسية في الوطن العربي بين العوامل الخارجية والتركيبة المجتمعية بعد 2011**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، قسم التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2022، ص 75.

مجموعة العوامل التي يمكنها تفسير حضور أو غياب الديمقراطية يجب أن يتم التخلي عنها وتعويضها بجهود أكثر تواضعا لتطوير فهم تنوع الظروف التي تظهر في ظلها الديمقراطية.[1]

المطلب الثاني: الإطار المهتم بالمسار أو العملية

يطلق على الإطار المهتم بالمسار أو بالعملية **Process -Oriented Approaches** أيضا الإطار الخيار الاستراتيجي **Strategic Choice Approaches** وقد شكلت أكبر تحدي للمنظورات البنيوية، هذا النوع من الأطر ركز على تفاعلات الخيارات الاستراتيجية للنخبة كتفسيرات ممكنة لنجاح أو فشل عملية التحول الديمقراطي، رواد هذا الإطار ركزوا على المستوى الجزئي في التحليل - **Micro Level**الدور الحاسم للنخب وخياراتهم الاستراتيجية الانقسام داخل النظام السلطوي، و التسوية بين المتشددين **"Hard-liners و اللينين Soft Liners** دراساتهم ركزت على استقلالية العمليات السياسية بدلا من المحددات الاقتصادية للتغير السياسي حسابات النخبة، خيارات الاستراتيجية، والتفاعل بين الخيارات نظر إليه كعامل حاسم في تحديد المخرجات السياسية سواء سيحدث التحول الديمقراطي أم لا، رغم انهم لم يذكروا أهمية العوامل الاقتصادية، وقد انضم إلى هذا الإطار لاحقا كل من **Odonnell وSchmitter's**، وبعيدا عن المنظور البنيوي، اتجهت الدراسات إلى التركيز على الدور الحاسم للنخب وخياراتهم الاستراتيجية والتسويات ، مؤكدة على أن ميولات النخبة وحساباتها واتفاقاتها ستحدد بشكل كبير ما إذا كان سيحدث انفتاح نحو الديمقراطية أم لا.[2]

انصب التركيز المركزي لهذه المجموعة من الدارسين على مسار التحول الديمقراطي بدلا من الشروط البنيوية، وقد أولى" **بالما غيوسيبيPalma Giuseppe"** هتماما خاصا لعملية "**هندسة الديمقراطية**"، التي تتضمن اتفاقيات متفاوضا عليها بين النخب الحاكمة والنخب المعارضة، وهذه الاتفاقيات تحركها إدراكات مشتركة للمصلحة الذاتية اتجاه قبول الديمقراطية كأفضل نظام ممكن في ظل الظروف الراهنة، وأكد على أن التفاعل بين النخب الحاكمة والمعارضة يمكن أن يتحول إلى "**لعبة غير**

[1] عبد القادر رانبي، **المرجع السابق**، ص 76.

[2] زينب فريح، **دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق و العلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013، ص ص30-31.

صفرية" ذات نتائج إيجابية، إذا ما التزمت الخطوات الصحيحة في عملية تحول النظام، ويعد إطار الخيار الاستراتيجي نموذجا نخبويا، حيث يمكن لخيارات النخبة الاستراتيجية وتفاعلاتها أن تكون متغيرا مهما يؤثر في نماذج التحول ومخرجاته، ومع ذلك تتخذ النخب خياراتها الاستراتيجية في سياق خاص يحدد أو يقيد هذه الخيارات وحسابات التكاليف والأرباح للاستراتيجيات التحول المختلفة.

وفقا "**هزار وكوفمانHazar Kaufmann**"، يتسم هذا الإطار بعدة جوانب، أولا يرون أن مسار التحول مؤقت ومليء بالشك وعدم اليقين ثانيا، ونظرا لأن القرارات تتخذ في ظل النظام القديم خلف الأبواب المغلقة، يصبح فهم هذا النموذج بشكل كامل أمرًا صعبا، ويرى "**هزار وكوفمان Hazar Kaufmann**" أن هذا الإطار أقل فعالية في تحليل مسار التحول مقارنة بمرحلة ترسيخ الديمقراطية، حيث تكون عمليات صنع القرار أكثر انفتاحا، لذلك لا يعتبر هذا النموذج أداة كافية لدراسة التحولات الديمقراطية بشكل مقارن.

كما يؤكد "**هزار وكوفمانHazar Kaufmann**" أن تفشل مثل هذه الأطر في معالجة العوامل التي تشكل الخيارات السياسية للفاعلين، والشروط التي تتغير في ظلها هذه الخيارات، وحتى هوية الفاعلين الجدد، وقد أوضحا أن البنية السوسيو– اقتصادية، والسياسة الاقتصادية، والأزمات الاقتصادية لا تؤثر فقط في الخيارات المختلفة للفاعلين، بل أيضًا في قدرتهم على التمسك بالترتيبات المؤسسية أو تغييرها، بالإضافة إلى ذلك فإن العجز عن تجنب الأزمة الاقتصادية أو تعديلها بنجاح يزيد من احتمالية تحول الأنظمة التسلطية ويقلل من قدرة القادة التسلطيين على التحكم في مسار التغير السياسي، بالمثل تتحسن فرص ترسيخ الديمقراطية عندما تكون الحكومة قادرة على إدارة التداعيات الاقتصادية السابقة بنجاح.[1]

المطلب الثالث: الإطار المهتم بالسياق المؤسسي

ركز الإطار المهتم بالسياق المؤسسي **(institutional context-oriented approaches)** على تأثير المؤسسات في تشكيل السياسات وأنماط الأفعال السياسية، والدور الهام للمؤسسات في هيكلة وتقييد أهداف وخيارات الفاعلين السياسيين، وتعتبر مأسسة النظام **(مدى امتلاك النظام لمؤسسات راسخة)** متغيرا تفسيريا للاختلافات في تحول النظام، وضمن هذا الإطار ركز بعض الباحثين على

[1] زينب فريح، **المرجع السابق**، ص 30.

التغيرات في علاقات الدولة والمجتمع التي لعبت دورا حاسما في التحول الديمقراطي، حيث كان المجتمع المدني عاملا أساسيا في سقوط الدول الشيوعية في أوروبا الشرقية، وقد فسرت أنماط التفاعل المختلفة بين الدولة والمجتمع مسارات ومخرجات متنوعة للتحول الديمقراطي، وكما أكد "**علي آر. أبو طالبي Ali R.Abootalebi**":"**طالما نظر إلى الدولة كمركز نهائي للسلطة، بقيت فرص نجاح الانتقال إلى الديمقراطية قليلة**"، بينما ركز البعض الآخر على الروابط بين الخيارات الاستراتيجية للنخبة والسياقات المحددة التي تضع معايير الفعل السياسي، محاولين بناء صلة بين الهياكل المؤسسية وخيارات النخب، وقد أكد "**تيري لين كارل وفيليب شميتر Terri Lynn Carl and Philip Schmitter**" أن الخيار الاستراتيجي للنخبة تمحور حول مجموعة الشروط التي يمكن أو لا يمكن تجاوزها مع الماضي وتقود إلى الديمقراطية. [1]

ويسعى باحثون آخرون إلى سد الفجوة بين الإطار البنيوي ومقاربة الخيار الاستراتيجي، وتوضيح كيف تعد مأسسة النظام متغيرا تفسيريا لفهم اختلافات التحول، وفي دراسة حديثة حول هولندا، واستخدم "**باتريك أونيلPatrick O'Neil** " التحليل المؤسساتي ووجد صلة قوية بين الأشكال المؤسساتية وانهيار النظام الشيوعي، وقد ميزت "**هيلغا والشHelga Walsh** " بين ثلاثة أنماط لحل النزاع: **الأمر والفرض، والمساومة والتسوية، والتنافس والتعاون**، والتي قدمت المناهج الكبرى المستخدمة في الحكم التسلطي، وفترات التحول، والسياسات الديمقراطية، وعلى الرغم من حضور هذه الأنماط في جميع النظم السياسية، إلا أن أهميتها النسبية تختلف باختلاف النظم، ففي حين تكون المساومة في الأنظمة التسلطية بمبادرة ورقابة الدولة، فإن المساومة في النظم الديمقراطية والتعددية تكون تنافسية ومتنوعة في ظل مناخ سياسي يسوده الثقة المتبادلة والتعاون.

يحاول الإطار المؤسساتي الربط بين القيود البنيوية وهيكلة الخيارات من خلال دمج نقاط القوة في المقاربتين السابقتين وتجاوز حدودهما التفسيرية، ويتيح لنا هذا النموذج تحليلا إمبريقيا لاستراتيجيات وخيارات قادة الأحزاب، التي تتحدد من خلال الهياكل القائمة، ويعزز فهمنا لأسباب وكيفية خيارات النخب، ومع ذلك تشير التجارب في الصين والاتحاد السوفياتي إلى أنه رغم وجود هياكل سوسيو

[1] عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004، ص 19.

اقتصادية ومؤسسات سياسية متشابهة، فإن مسارات التحول ونتائجها كانت مختلفة تماما، مما يطرح تساؤلات حول المتغيرات التفسيرية الأخرى، مثل اختلاف القيادات ودور القوة العسكرية في السياسة التحولية، التي تؤثر على تغير النظام أو تحدد معايير الخيار الاستراتيجي للنخبة.[1]

المطلب الرابع: الإطار المهتم بالاقتصاد السياسي

يركز هذا الإطار على سلسلة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، بالإضافة إلى التفاعل بين السياسة والاقتصاد كعوامل تفسيرية تحدد التنوعات والاختلافات في نتائج التحول، ويتمحور الاهتمام الأساسي للباحثين في هذه المجموعة حول تأثير الظروف الاقتصادية قصيرة المدى، أو تأثير الأزمات الاقتصادية، على عملية التحول وطبيعة الإنحيازات السياسية الجديدة، خلال فترة التحول تتأثر الظروف الاقتصادية بقدرة النخب الحاكمة على تحديد توقيت وطبيعة انسحابها من السلطة، كما أن الموروثات الاقتصادية والمؤسساتية للتحول تتأثر بصناعة السياسة الاقتصادية في الأنظمة الديمقراطية الحديثة، حيث يمكن أن تسهم إصلاحات السوق والديمقراطية في دعم وتعزيز هذا المسار، إحدى الفرضيات الأساسية كانت تربط بين الأزمة الاقتصادية وتغير النظام و في هذا السياق تندرج دراسة كل من "**ستيفن هزار Stephen Thousand** " و"**روبرت كوفمان Robert R.Kaufman**"، بعنوان "**الاقتصاد السياسي للتحولات الديمقراطية**"، و دراسة "**مارك غاسيور ويسكي Mark J. Gasiorowski**" تحت عنوان "**الأزمة الاقتصادية وتغير النظام السياسي الداخلي: تحليل تاريخ الحدث**"، ففشل التغلب على الأزمة الاقتصادية و إدارة وتسيير نتائج الصراعات التوزيعية سيزيد من إمكانية النظام القديم للتحول، وبالمثل فإن التعديل أو التأقلم الناجح مع الأزمة الاقتصادية وتحسين الأداء الاقتصادي سيزيد من فرص نجاح الترسيخ الديمقراطي.

إضافة إلى ذلك الإطار المهتم بالاقتصاد السياسي يلفت الانتباه لسلسة الإصلاحات السياسية والاقتصادية كان الاهتمام الأساسي لدراسة "**التحولات الثنائية أو المزدوجة" "Dual Transitions**" يركز على الإصلاحات السياسية والاقتصادية المتتالية أن تؤثر على فرص نجاح الديمقراطية و إعادة البناء الاقتصادي، كيف يمكن للترتيبات المتعلقة بالدولة و المجتمع المدني أن تسهل و توفر البيئة

[1] زينب فريح، **المرجع السابق**، ص 32.

المفضلة للتفاعل الاجتماعي، وكيف تهيكل البنية السوسيو اقتصادية خيارات السياسة والصراعات الاجتماعية.[1]

توجد بعض الأمثلة التجريبية التي توضح هذه القضية المهمة المتعلقة بتحول الأنظمة، وتقدم دروسا واقعية حول التحول السياسي والاقتصادي، ومن بين هذه الحالات تبرز كل من الشيلي والصين، حيث تم تحقيق التحرر الاقتصادي على حساب التحرر السياسي، تشير هذه الأمثلة إلى أنه بعد تنفيذ استراتيجية الإصلاح الاقتصادي، لا توجد ضمانات بأن النخب الاستبدادية ستختار الاتجاه نحو الديمقراطية السياسية، بدلا من ذلك قد توفر الإصلاحات الاقتصادية الناجحة مبررا للأنظمة الديكتاتورية للاستمرار في الحكم.

أما في بولندا والعديد من الدول الشيوعية الأخرى في الكتلة السوفياتية، فقد جرت الإصلاحات السياسية والاقتصادية في الوقت نفسه، ورغم أنه لا يمكن إنكار نجاح الانتقال الديمقراطي، فإن الإصلاحات الاقتصادية في الديمقراطيات الناشئة غالبًا ما تواجه صعوبات سياسية خطيرة، ليس بسبب الديمقراطية نفسها، بل بسبب غياب الهياكل المؤسسية المستقرة التي تتيح تمثيلا سياسيا قويًا يمكنه دعم الإصلاحات الاقتصادية، ومن بين التكاليف المرتبطة بالتعديل الهيكلي، كانت هناك حركات اجتماعية عنيفة من الجمهور ضد هذه الإصلاحات الاقتصادية، وابتعدت معظم الأحزاب السياسية عن البرامج، وتعهدت القيادة الشيوعية الجديدة بتأجيل الخصخصة والتركيز على إعادة البناء مستلهمة من النموذج الإسباني، حيث تم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية بعد تعزيز الديمقراطية، وهذا الأمر أتاح لنا مسارا أكثر جاذبية للتغيير السياسي والاقتصادي، كما أن ترسيخ الديمقراطية يقلل من المخاطر السياسية المرتبطة بالتكيف الهيكلي، إذ يساهم الوقت في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية في توفير البنية التحتية الأساسية للديمقراطية، مما يعزز الطابع المؤسسي لها من خلال وجود أغلبية برلمانية، وقد تمكنت القيادة السياسية من الحصول على دعم التحالف الحزبي، مما سمح لها بتركيز جهودها على الإصلاحات الاقتصادية.

كما ركز الإطار المهتم بالاقتصاد السياسي على العوامل الاقتصادية المؤثرة في التغيرات السياسية والديمقراطية، معتبرا الأزمة الاقتصادية متغيرا تفسيريا هاما، ومع ذلك يبدو أن هذا التفسير غير كافٍ، فالأزمة الاقتصادية قد تفضي إلى تغيير النظام في بعض الدول دون غيرها. وحتى داخل الدولة الواحدة، قد تؤدي الأزمة إلى تحول في فترة ما، يليها تراجع أو انتكاس في فترة أخرى، ويشير هذا التباين إلى

[1] عبد القادر رابني، **المرجع السابق**، ص 71.

ضرورة أخذ متغيرات تفسيرية أخرى في الحسبان إلى جانب العوامل الاقتصادية مثال: طبيعة النظام السياسي القائم، فنظام الحكم الشمولي على سبيل المثال قد يكون لديه آليات مختلفة لقمع المعارضة أو امتصاص الغضب الشعبي الناتج عن الأزمة الاقتصادية مقارنة بنظام ديمقراطي هش.[1]

المبحث الثالث: الحركيات السببية المنتجة لحالة العجز الديمقراطي في العالم العربي

لا يمكن فهم حالة العجز الديمقراطي بشكل كامل دون إجراء تحليل عميق للحركيات السببية المعقدة والمتداخلة التي ساهمت في نشأتها وإعادة إنتاجها عبر التاريخ، فهذه الحركيات ليست أحادية البعد أو ذات اتجاه واحد، بل تتداخل فيها عوامل داخلية وخارجية، تاريخية ومعاصرة، بالإضافة إلى العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبناءا على هذه المعطيات قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هما كالآتي، الحركيات السببية داخلية النشأة **(المطلب الأول)**، وثم الحركيات السببية خارجة النشأة **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: الحركيات السببية داخلية النشأة

تتجذر الحركيات السببية داخلية النشأة للتحول الديمقراطي في البنية الداخلية للمجتمعات والدول العربية، بالإضافة إلى تاريخها السياسي والاجتماعي والاقتصادي، وهذه الحركيات ليست ثابتة، بل تتفاعل وتتطور مع مرور الزمن، مما يؤدي إلى ظهور حالة من "**العجز الديمقراطي**"، التي تتسم بضعف المؤسسات الديمقراطية، وقلة المشاركة السياسية، واستمرار الأنظمة ذات الطابع السلطوي، وعليه سنوضح ذلك من خلال ما يلي:

أولا: أزمة الشرعية

يقول "**ماكس فيبر Max Weber** " إن نظام الحكم يعتبر شرعيا عندما يشعر المواطنون بأنه نظام صالح يعمل من أجل المصلحة العليا للأمة، ويستحق الدعم والطاعة، ومن جهة أخرى يشير "**روبرت ماكيفر Robert Morrison MacIver** " إلى أن الشرعية السياسية تتحقق عندما تتطابق إدراكات النخبة عن نفسها مع إدراك الجماهير لها، وتكون متوافقة بشكل عام مع القيم والمصالح الأساسية للمجتمع، مما يحافظ على تماسكه، وعند تطبيق هذه الرؤية النظرية على شرعية السلطة في العالم

[1] عبد القادر رانبي، **المرجع السابق**، ص 72.

العربي،[1] نجد أنها تواجه حقائق معاكسة تماما، حيث تعاني الدول العربية بشكل عام من أزمة شرعية، وتنعكس هذه الديناميكيات على جميع جوانب الحياة السياسية، فقد سعت الأنظمة الحاكمة في العالم العربي في مراحل معينة إلى بناء شرعية سياسية تعتمد على عوامل مختلفة عن تلك التقليدية، التي كانت تتمثل في استخدام العنف المادي، ومن بين هذه المحاولات، التركيز على المشاريع التنموية، والسعي لتحقيق الوحدة القومية، أو حتى اعتماد المواجهة مع الكيان الصهيوني كخيار لتحرير الأراضي والمطالبة برحيل الأجانب عن الأراضي العربية، كانت هذه خطوات جريئة ساهمت في تعزيز الشرعية السياسية للسلطات الحاكمة، مما أدى إلى حصولها على تأييد الجماهير ومساندتها لمشاريعها.

ومع ذلك لم يستمر هذا الوضع طويلا، بسبب فشل هذه الأنظمة في تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، واقتصار جهودها على ترديد الشعارات والخطابات الفارغة، بالإضافة إلى ذلك، تكررت الإخفاقات في تحرير الأراضي، وعدم القدرة على مواجهة الخطر الصهيوني الذي استمر في اغتصاب الأراضي العربية دون مقاومة، كل هذه العوامل أدت بشكل طبيعي إلى تراجع الفكرة القومية لصالح التوجهات القطرية، مما شكل ملامح الانتكاسة العربية وزاد من الفجوة بين الأنظمة الحاكمة والجماهير العربية، التي بدأت تشعر بالانفصال عن تلك الأنظمة، لم يكن أمام هذه الأنظمة خيار سوى الانخراط في حركة التحول الديمقراطي التي بدأت تلوح في الأفق مع نهاية الثمانينات وبداية التسعينات، وبالتالي استجابت هذه الأنظمة بشكل ما لمطالب الحركات والأحزاب المعارضة في الوطن العربي، حيث اعتبرت النخب الحاكمة أن عملية الانتقال الديمقراطي هي الوسيلة الأمثل لتعزيز سلطتها، كما أنها تمثل مخرجا مهما من الأوضاع الحرجة التي كانت تعاني منها، لذا قبلت هذه الأنظمة، طوعا أو كرها، بالمطالب الديمقراطية، وظهرت العديد من المحاولات التي كرست القيم الديمقراطية، مثل إقرار حرية الصحافة والتعددية السياسية والنظام التمثيلي، ولكن قبل أن نستعرض هذه التطورات التي تعكس استجابة للتحولات الدولية في هذا المجال، من المهم أن نبحث في العوامل التي تعيق التقدم نحو الديمقراطية في الدول العربية،[2] والتي يمكن تلخيصها في كابح الشرعية العضوية، المتمثل في تأثير العشائر والقبائل والطائفية، حيث تمثل العصبية الأهلية عائقا أمام أي جهود لتطوير أو تحديث القيم السياسية، حيث تعد من أبرز مصادر الشرعية السائدة في الدول العربية اليوم، ويبدو أن هذه النزعة، أو الديناميكية المتصلة بأشكال قوية من الانتماءات الجماعية كالعصبية القبلية أو الأثنية وغيرها، ليست مجرد مفهوم نظري، بل هي قوة

[1] إسماعيل معراف، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013، ص40.

[2] إسماعيل معراف، **المرجع السابق**، ص41.

فاعلة ذات حضور وتأثير ملحوظين في أنظمة سياسية متنوعة، ويتجلى هذا التأثير العملي لهذه النزعة بوضوح في سير الأحداث والتفاعلات السياسية، حيث تلعب دورا حيويا في تشكيل التحالفات، وتحديد التوجهات العامة، والتأثير على عمليات صنع القرار، ومما يشير إلى أن هذه الظاهرة الاجتماعية والسياسية ذات الانتشار الواسع لها تداعيات عملية ملموسة في عدد غير قليل من الدول حول العالم، مما يعني أن الشرعية السياسية في العالم العربي تستند إلى قيم وأفكار تقليدية، وتعارض أي تحديث في قيم الحكم، هذا الوضع يكشف عن التحديات التي تواجه مراحل الانتقال الديمقراطي، حيث تخضع البرلمانات ومجالس الشورى ومجالس الأعيان جميعها لتأثير العصبية والطائفية، مما يؤثر على الانتخابات والتصويت والتعيينات، وبالتالي لا تساهم هذه العصبية في تعزيز التخلف فحسب، بل تسهم أيضا في تعزيز التسلط والديكتاتورية، مما يعيق فرص تحقيق الديمقراطية كما يحدث في العديد من دول العالم، بالإضافة إلى الشرعية العصبية، هناك نوع آخر من الشرعية، وهو الشرعية الدينية، التي تعتبر أقل أهمية ولكن تأثيرها على التحول الديمقراطي أكثر تحديدا، وتستند النظم العربية إلى الشرعية الدينية من خلال تضمين مواد أساسية في دساتيرها تعلن أن الإسلام هو دين الدولة، وتعتبر الشريعة الإسلامية جزءا من نظامها القانوني، تسعى بعض السلوكيات والتوجهات إلى تبرير أفعالها باسم الدين، رغم أن الواقع يشير إلى عكس ذلك، وهذه الأنظمة الوضعية تعارض الخيار الإسلامي بشكل واضح، كما أن المعارضة السياسية الأكثر تأثيرا في الدول العربية تتبنى نفس الاتجاه، حيث تركز برامجها على شعار بناء الدولة الإسلامية وتطبيق الشريعة الإسلامية بسرعة، ويشير العديد من الخبراء إلى أن هذه الشرعية تعيق بشكل كبير عملية الانتقال الديمقراطي، لأن الوضع الدولي لا يقبل أي ديمقراطية لا تتماشى مع القيم الليبرالية، وأي محاولة للخروج عن هذا الإطار ستواجه بمعارضة قوية، بل قد تفتعل لها مشاكل لتفشل، بالإضافة إلى ذلك، هناك توجه آخر تبنته الأنظمة الحاكمة، يتمثل في استخدام القيم الوطنية والثورية كبديل للديمقراطية، وأن عدم الرغبة في الانفتاح السياسي وتداول السلطة تم تعويضه باللجوء إلى القومية واستغلال مشاعر المصلحة الوطنية والتهديدات الخارجية، حيث يعتبر أي سلوك سياسي من قبل المعارضة تهديدا للمصالح العليا للوطن، لقد استغلت الأنظمة العربية المستبدة القضية الإسرائيلية **(الكيان الصهيوني)** كذريعة لرفض تبني الديمقراطية، حيث وظفت فكرة "**المؤامرة الخارجية**" كورقة رابحة لتبرير عدم الإصلاح، وبالتالي حتى القوى المجتمعية والسياسية المستفيدة من الأنظمة القائمة أصبحت تعارض الديمقراطية خوفا على مصالحها المتجذرة في السلطة، وقد ساهمت أزمة الشرعية السياسية المتأصلة في هذه الأنظمة في تأخير نشوء شرعية ديمقراطية دستورية حقيقية، وأدت إلى تباطؤ عملية التحول، حيث لا تزال هذه الأنظمة تنظر إلى الديمقراطية كمنحة فوقية من الحاكم لا كحق أصيل للشعوب.[1]

[1] إسماعيل معراف، **المرجع السابق**، ص42.

ثانيا: نمط الدولة الريعية

يعتمد النموذج الإجرائي في هذا السياق على فرضية مفادها أن عدم حدوث تحول في البنية الاقتصادية للنظام السياسي يؤدي إلى ترسيخ اقتصاد ريعي، مما يضعف من قدرته على التحول، وتستند هذه الفرضية إلى أصول نظرية في مجال دراسة صامويل **"صامويل هنتنجتون Samuel Huntington "**، وهي ذات النتائج التي توصل إليها **"وليام كواندت William Quandt"**، **"ووفيرون وليتين,Fearon & Laitin"**،[1] تكمن العلاقة بين متغير الاقتصاد الريعي و النزاع في إفلاس الخزينة كمتغير وسيط، فالأنظمة الأنوقراطية تعتمد التوزيع العمودي للثورة، والتي مصدرها الريع الاقتصادي الذي يتجمع في خزينة الدولة ثم يوزع على شتى مجالات الإنفاق العمومي لذلك، إذا تعرض المصدر الريعي لخزينة الدولة إلى أزمة اقتصادية، سواء داخلية أو دولية، فإن النظام السياسي سيواجه عجزا حادا في معالجة الطلبات البيولوجية لبيئته كما أنه سيتحمل مسؤولية الأزمة وحيدا، ونتيجة ذلك مظاهرات إضرابات واحتجاجات تكتسح الشوارع ،فافي دراسة إمبريقية قام بها **"أدام برزورسكي وفرناندو ليمونجي" Fernando Limongi & Adam Perzeworski** ، دول جنوب أمريكا اللاتينية بين 1945– 1988، توصلا إلى أن نسبة مقاومة النظام غير الديمقراطي للأزمة الاقتصادية هي 30%، بينما تصل النسبة إلى **70%** في الأنظمة الديمقراطية، وبالتالي فإن جهاز صناعة القرار ونخبته فيها لا يستهدفان بشكل مباشر من قبل الفاعلين الداخليين إلا في حدود ضيقة، ويعزى ذلك إلى تفويض النظام السياسي لعملية توزيع الثروة إلى مؤسسات القطاع الخاص، على النقيض من ذلك، تظل هذه الوظيفة الحيوية في الأنظمة الأنوقراطية مصدرًا أساسيًا للموارد المالية وأداة للضبط الاجتماعي وكسب التأييد في ظل ضعف مؤسسات الدولة وهويتها، مما يجعل التنازل عنها للقطاع الخاص تنازلا عن جزء هام من السلطة السياسية، وبالتالي، فإن الاحتجاجات التي تتوجه في الأنظمة الديمقراطية نحو إدارات القطاع الخاص، تتسع وتتحول في الأنظمة الأنوقراطية إلى اعتصامات أمام مؤسسات الدولة.[2]

---

[1] عز الدين حمايدي، **نموذج البنية في تفسير نزاعات التحول الديمقراطي في الدول العربية (دراسة مقارنة)**، مقال منشور في مؤسسة كنوز للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص07.

[2] عز الدين حمايدي، **المرجع السابق**، ص08.

ثالثا: ضعف التعددية الحزبية ومأزق الحياة الدستورية

من أبرز العوائق التي حالت دون تحقيق التحول الديمقراطي في الوطن العربي هو ضعف الحياة السياسية بشكل عام، ومنظومة التعددية الحزبية بشكل خاص، فقد ظل هذا العائق يحد من انتشار الفكر الديمقراطي في الدول العربية، خاصة أن التوجهات الجديدة نحو التحولات الديمقراطية تعتمد أساسا على فكرة التنوع والتعدد في الحياة السياسية، ولا يمكن لأي دولة أن تطور أدائها دون وجود معارضة سياسية قوية تستند إلى القيم المؤسساتية وتعمل على تعزيز قيم الاختلاف الإيجابية، ولن تتحقق هذه الرؤية إلا إذا أتيحت الفرصة للأحزاب السياسية للعمل في بيئة حرة وشفافة وداعمة، أما إذا اختلت هذه القيم، فإن العمل السياسي سيصبح شبه مستحيل، مما سينعكس سلبا على استقرار وأمن المجتمع، فالحياة الحزبية في البلاد العربية عرفت أوجها في فترات تاريخية سابقا، حيث أنه منذ بداية القرن العشرين ظهرت العديد من التيارات السياسية المختلفة لعبت كلها أدوارا مهمة في تاريخ تطور المنطقة العربية، على الرغم من أن حزب البعث العريق ظهر في **07 أفريل 1947** مدفوعا بعوامل وأحداث شهدتها المنطقة، إلا أن نشاطه لم يكن مفعلا إلا خلال مرحلة الخمسينات حيث بدأ بالانتشار في كافة أرجاء الوطن العربي بأفكاره التوحيدية والقومية، فأنشأ فروعا له في عدة دول منها لبنان والعراق وسوريا واليمن والأردن، وذاع صيته من خلال تركيزه على دعم قضايا الكفاح الوطني في كل من مصر والعراق والجزائر، وأيضا برز كقوة مقاومة في رفض الأحلاف الاستعمارية، وكذا في الأزمة اللبنانية لعام **1958** وإلى جانب حزب البعث شهدت البلاد العربية أيضا ميلاد ما سمي بالحركة الناصرية، حيث أن هذه الأخيرة جاءت بإيديولوجية مختلفة تعارضت مع تلك التي كانت تنشط باسم الدين والتي تمثلها جماعة الإخوان المسلمين.[1]

بشكل عام تأثرت الأحزاب السياسية العربية خلال تلك الفترة بالإيديولوجيات السائدة مثل الليبرالية والاشتراكية، كما لعب الاستعمار دورا كبيرا في توجيه مسار هذه الأحزاب، حيث أصبحت هذه التشكيلات السياسية تمثل رمزا لتحرير الوطن، مما منح نشاطها طابعا وطنيا، وبدأت هذه الأحزاب في تبني قيم المقاومة والكفاح ضد المحتل، مما ساعدها على التفاعل مع الأوساط الشعبية، ومن الأمثلة على ذلك، الجبهة الوطنية التقدمية في سوريا هي ائتلاف سياسي تأسس عام **1972** بقيادة حزب البعث العربي الاشتراكي، وضم أحزابا أخرى كالحزب الشيوعي، بهدف إضفاء شرعية شكلية على حكم البعث مع

[1] إسماعيل معراف، **المرجع السابق**، ص44.

الحفاظ على سيطرته الكاملة على الدولة وحزب الاستقلال في المغرب، بالإضافة إلى جبهة وطنية في العراق التي جمعت بين الحزب الوطني الديمقراطي والحزب الشيوعي، وحزب الشعب الذي شكل جبهة التحرير في الجزائر، والحزب الدستوري في تونس، وجميع هذه الأحزاب تمكنت من تحقيق أهدافها وأسهمت في البناء السياسي والعسكري في البلدان العربية، ومع ذلك لا يعني ذلك أن التجربة الحزبية العربية في بداياتها كانت قوية لدرجة أنها لم تواجه أي صعوبات، بل بالعكس فقد تميزت مثلا مرحلة الأربعينات بسيادة وبروز تيار الانشقاق والتفتت، ففي لبنان مثلا بدأت بوادر الطائفية السياسية تتجسد، وتبرز أكثر وذلك من خلال تحول منظمتي الكتائب والنجادة إلى حزبين هامين عامي **1952و1954** وكذلك الشأن بالنسبة إلى حزب الشعب الجزائري الذي انقسم على نفسه في عام **1954** كما هو معروف في تاريخ الجزائر المعاصر، وإقدام زعيمه مصالي الحاج على حله، ومن ثم تفجر الخلاف داخل الحزب الحر الدستوري بتونس بين جناح "**بورقيبة**" المؤيد للتفاوض مع فرنسا والجناح الداعي لمقاومة الاحتلال بالكفاح المسلح بزعامة "**صالح بن يوسف**"، كما أن السودان هو الآخر عرف نفس الوضعية ولكن باختلاف بسيط، حيث كان ساحة للظاهرة الائتلافية الحزبية على مدار كل مرحلة الأربعينات وأيضا لم يشد عن القاعدة المتعلقة بالانشقاقات بحيث انشق الحزب الوطني الاتحادي على نفسه في عام **1955**، وبالتالي دخلت البلاد في مرحلة صراع سياسي مازال لحد الآن يلقي بظلاله على الحياة السياسية السودانية.[1]

رابعا: المجتمع المدني (الأدوار والكوابح)

من بين القيم الأساسية التي نشأت نتيجة التغيرات الدولية التي أعقبت نهاية الحرب الباردة، تبرز أهمية تشجيع منظمات المجتمع المدني ودعمها للقيام بأدوار متنوعة تعزز المسار الديمقراطي في جميع أنحاء العالم، وعلى الرغم من أن استخدام مصطلح "**المجتمع المدني**" بدأ يتزايد في أدبيات السياسة المقارنة خلال عقدي الثمانينات والتسعينات، إلا أن جذوره التاريخية تعود إلى فلاسفة العقد الاجتماعي الذين أكدوا على ضرورة توافق الأطراف الاجتماعية على عقد مشترك يحقق النظام ويجنب الفوضى، ومع ذلك فإن المفهوم الحقيقي للمجتمع المدني بدأ يتبلور بشكل أكبر مع الاتجاه القوي نحو إقامة نظم ديمقراطية في نهاية الثمانينات، وفي تلك الفترة نشأ انطباع مهم حول العلاقة بين هذا المفهوم والديمقراطية

[1] إسماعيل معراف، **المرجع السابق**، ص45.

كممارسة، مما دفع الباحثين في العلوم السياسية إلى استكشاف طبيعة هذه العلاقة، وما إذا كان يمكن اعتبار المجتمع المدني آلية فعالة لتعزيز الديمقراطية في الحياة السياسية، وهناك من اعترض على ذلك وأكد على أن المجتمع المدني هو مجتمع غير سياسي وبالتالي فهو غير معني بالأفكار السياسية، إلا أن الحقائق التي تجسدها الأحداث الراهنة تشير إلى أن مفهوم المجتمع المدني، كما نشأ في الغرب، قد شهد تطورا فريدًا في السياق العربي، ومع ذلك فإن الزعم بأنه كان السبب والدافع الأساسي لتطوير المجتمعات العربية نحو الديمقراطية يبقى محل نقاش.

ولكن هذا الوضع قد لا ينطبق على كل المجتمعات وهذا للعديد من الاعتبارات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، وفي مقدمتهم المجتمعات العربية بحيث أن الأنظمة السياسية التي حكمت الأقطار العربية منذ بداية الخمسينات تميزت بكونها سلطوية واستبدادية ولم تشهد تطورات ديمقراطية في أدائها السياسي إلا بعض الدول استثناء كلبنان والسودان خلال المرحلتين الديمقراطيتين **1964 – 1969 و1985–1989**، مع تسجيل بعض التحفظات على هذا الحكم.[1]

إن السلوكيات غير السوية التي اتبعتها السلطات تجاه المجتمع أسهمت في تراجع الوعي السياسي وانخفاض الرغبة في العمل الخيري والتطوعي، ويعود ذلك إلى مصادرة هذه الأنظمة لحق التعدد التنظيمي وفرض إجراءات تعسفية تحد من نشاطات القوى الفاعلة في المجتمع المدني، وقبل أن نبحث في تأثيرات ذلك على الواقع العربي، يجب أن نؤكد أن المجتمع المدني يختلف عن الهياكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، حيث يتكون من شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى والتكوينات الاجتماعية، وهذه الديناميات تحدث بشكل مستمر من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تعمل باستقلالية عن الدولة، وكما أن للمجتمع المدني خصائص تميزه عن المجتمع السياسي، إذ تركز التنظيمات السياسية على إدارة الشؤون الرسمية، بينما تتمتع المنظمات المدنية بالاستقلالية وتستخدم وسائل خاصة للحصول على مواردها، سواء من خلال الهبات أو المساعدات أو الاشتراكات التي يقدمها أعضاؤها، يجب أن يسود فصل واضح بين المجتمع المدني والسلطات السياسية، بحيث لا تقوم بينهما علاقة وصاية أو تبعية، فبينما يستمد النظام السياسي قوته وشرعيته من القوانين

[1] إسماعيل معراف، **المرجع السابق**، ص71.

والتشريعات التي تحدد مساراته وإجراءاته الرسمية، يرتكز المجتمع المدني على الأنشطة التطوعية والمبادرات غير الرسمية التي تنبع من إرادة الأفراد والجماعات الحرة.

ولا ترتبط بأي شكل من الأشكال بالسلطات، ومع ذلك لا يعني ذلك أن المجتمعين منفصلان عن بعضهما البعض، بل على العكس، فإن تعزيز دور المجتمع المدني يعتبر من أولويات المجتمع السياسي الذي يجب أن يعمل على تهيئة الأجواء والمناخ المناسب لتمكين المجتمع المدني من تعزيز الممارسة الديمقراطية ونشر الثقافة المدنية.

ومن الجدير بالذكر أن دور المجتمع المدني قد برز بشكل ملحوظ خلال أحداث بولندا منذ منتصف السبعينات واستمر حتى نهاية الثمانينات، فقد ساعدت التطورات الديمقراطية التي شهدتها أوروبا الشرقية في أواخر الثمانينات على تعزيز مكانة المجتمع المدني، حيث برزت النقابات العمالية والمهنية والمثقفون كقوى رئيسية، وطرحت الديمقراطية كخيار لا بديل عنه، وقد تأثرت هذه التحولات بما كان يحدث من تغييرات إيجابية في المجتمعات الغربية، مما جعلها تمثل مقدمة قوية لمزيد من التقدم.[1]

وبرز دور المجتمع المدني بشكل قوي، حيث تجلى في المظاهرات والاحتجاجات الصدامية ضد السلطات والأنظمة الحاكمة، لم يخرج المواطنون إلى الشوارع كأفراد، بل كأعضاء منظمين في حركات وتنظيمات طلابية ومهنية، مما يعد إنجازا كبيرا لقوى المجتمع المدني، ولا يمكننا تجاهل الدور الفاعل الذي قامت به جماعات الحفاظ على البيئة وحركات السلام ومناهضة التسلح النووي في دول أوروبا الغربية، حيث كان المجتمع المدني محركا رئيسيا لكل الحركات الاحتجاجية التي انتقدت الدولة، ليس فقط في مجالات الحقوق والحريات العامة، بل أيضًا في عمليات الانتخابات وطريقة عمل الأحزاب السياسية، بالإضافة إلى التعامل مع القضايا الدولية ذات الأبعاد الإنسانية.

المطلب الثاني: الحركيات السببية خارجة النشأة

تشير هذه الديناميكيات إلى العوامل والتدخلات الخارجية التي ساهمت، أو لا تزال تساهم، في عرقلة التحول الديمقراطي في العالم العربي، ويمكن تلخيص بعض هذه الحركيات فيما يلي:

أولا: تأثير النظام الدولي الجديد

[1] إسماعيل معراف، **المرجع السابق**، ص73.

أصبح مصطلح "**النظام الدولي الجديد**" شائع الاستخدام بين العديد من الباحثين والكتاب، حيث تم تداوله بمعانٍ واستخدامات متنوعة وفهم مختلف، وهذا يشير إلى عدم وجود توافق حول ماهيته، نظرا لتغيره المستمر، ومن الجدير بالذكر أن محاولات إقامة نظام دولي جديد ليست جديدة في التاريخ المعاصر، إذ شهد القرن العشرين ثلاث محاولات بارزة، وفي كل من هذه المحاولات، وقعت أحداث دولية كبيرة تلتها حالة من عدم الاستقرار في العلاقات الدولية واختلال في توازن القوى، وكما أن الولايات المتحدة الأمريكية في كل مرة كانت تخرج إلى الساحة العالمية معلنةً نفسها القطب الأوحد، ومبشرة بنظام دولي جديد يهدف إلى خدمة مصالحها على حساب مصالح الأمم والشعوب الأخرى.[1]

بدأ يتشكل اتجاه نحو عولمة القيم الغربية في مجالي السياسة والاقتصاد، مع تسخير مختلف الوسائل المتاحة لترسيخها كمبادئ وقيم للنظام الدولي الجديد، مما يقود إلى القول بأن دول العالم الثالث كانت تتمتع بقدرة أكبر على المناورة ومرونة أكبر في تحديد توجهاتها في ظل نظام توازن القوى ثنائي القطبية مقارنة بالنظام الأحادي، ففي ظل النظام الأحادي، تضعف مرونة الانسحاب ما لم تتبنى الدول النامية قيم النظام الجديد، بينما كان بمقدور هذه الدول رفض قيم القطبين في النظام الثنائي، على الرغم من محدودية حركتها، لأن الانسحاب آنذاك لا يكون على حساب قيم القطبين معا في الوقت نفسه، ويرى الباحث "**نبيل الدجاني**" أن الجديد في النظام الدولي الجديد، على الرغم من إبرازه لسيطرة الدول الكبرى، هو غياب القطب المنافس الآخر وتفرد القطب الواحد بمركز القيادة الدولية وسعيه لاستخدام القوة لربط دول العالم بسياساته وتبني قيمه، وجدير بالذكر أن التحولات العالمية كان لها تأثير على مسيرة التحول الديمقراطي في العالم الثالث، حيث أن العوامل الخارجية ليست محايدة، بل إن بعضها يرجح كفة التحول الديمقراطي ويدعمه، وبعضها معوق له أو غير مشجع على أقل تقدير،[2] وإذا جاز لنا فهم الديمقراطية على أنها آلية تتيح للشعب أن يحكم نفسه بنفسه في أفق من الحرية من ضمنها التعددية السياسية وسيادة القانون وضمان حقوق الإنسان، فلا نستطيع فهم فرض آليات هي نتاج خصوصية تاريخية وثقافية واقتصادية، وأن تكون تلك الآليات مصدرا للفتوى بشأن الآليات التي يختارها شعب من الشعوب على هذا

[1] سعد حقي توفيق، **انعكاسات النظام الدولي الجديد على العالم الثالث"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع09، د ب ن، 1995، ص 10.

[2] ضياء طيارة، **العوامل الخارجية والتحول الديمقراطي في البلدان العربية**، مجلة المستقبل العربي، ع192، د ب ن، 1995، ص 142.

يأتي في مقدمة التحديات القائمة ضمن إطار الديمقراطية سعي الدول المهيمنة لتذويب الخصوصية الوطنية بوساطة منظورها للديمقراطية باعتبارها مفهوما مجردا صالحا لكل زمان ومكان، وأن صعود تيار الديمقراطية وربطه بالتنمية **" Development"** يعد بحد ذاته تطورا ايجابيا ينبغي الترحيب به فالديمقراطية والمفردات المعبرة عنها، لا يمكن أن تكون ملكا خاصا لدولة ما، أو مجموعة دول أو حضارة أو اقليم أو شعوب معينة، فهي حصيلة الجهد الانساني كله وتهم البشرية بأسرها، تلك حقيقة يجب الاقرار بها بغض النظر عن استخدام هذه المفردات كأسلحة سياسية في خدمة السياسات الكونية، بل أن من حق الشعوب والدول التمسك بقيم الديمقراطية واحترام مبادئها والحق في بيئة نظيفة وتنمية مستقلة، كما انه يجب التنويه الى إن عالمية الديمقراطية ترتكز على حقيقتين هما:[1]

1) كونها نظاما إنسانيا أسهمت البشرية، كلها، في تطويره.
2) كونها مثالا ضامنا لسعادة الانسان.

لا ينبغي فهم عالمية الديمقراطية كمفهوم مطلق، بل إن شكلها يتحدد في النهاية ببنية المجتمع الذي تطبق فيه، كفكرة ونظام اكتسبت الديمقراطية نتيجة تاريخها الطويل، سمات عالمية وأخرى خاصة. وهذا يعني أنه لا يمكن فصل الديمقراطية عن التطورات الداخلية، ولا يمكن فرضها بأي شكل من الأشكال، لذا تصبح الخصوصيات في الديمقراطية ضرورة مؤكدة، تنبع من نسبية الديمقراطية عبر الزمن، حيث إنها نموذج وفكر في حالة تطور مستمر يتطلبه المجتمع وروح العصر، كما أن الخصوصية الديمقراطية تتجلى من خلال وجود وسائل وآليات متنوعة للوصول إلى الديمقراطية وتطبيقها وفقا لظروف المجتمع واحتياجاته.[2]

إن تشعب مقومات المعنى العام للديمقراطية، وتعدد النظريات بشأنها، علاوة على تميز أنواعها وتعدد أنظمتها، والاختلاف حول غايتها، ومحاولات تطبيقها في المجتمعات ذات قيم وتكوينات اجتماعية وتاريخية مختلفة، تجعل مسألة تحديد نمط التحول الديمقراطي دقيق وثابت مسألة غير واردة من الناحية العملية، وإن الديمقراطية المستخدمة على سبيل العقيدة السياسية ليس غاية في ذاتها، ولكنها وسيلة لبناء

[1] رياض عزيز هادي، **الديمقراطية والتنمية**، مجلة آفاق عربية، ع09، بغداد، 1993، ص07.

[2] رياض عزيز هادي، **الديمقراطية بين العالمية والخصوصية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع09، د ب ن، 1995، ص 174.

نظام دولي جديد يعكس التلاشي العملي لهامش الاستقلال الذاتي للكثير من دول العالم ومن ضمنها الدول النامية، ويمهد في الوقت نفسه، لعملية توحيد المصير العالمي والسياسة الدولية من جهة مصالح القوى العالمية المنتصرة في المواجهة العقيدية وبالتالي فأن النظام الدولي الجديد، وهو يعتمد الديمقراطية إيديولوجيا مهيمنة، إنما يعتمد الديمقراطية الأمريكية كنموذج مثالي يحمل في أعماقه القدرة على ضمان "**الثبات**" داخل الاطراف ويحول بينها وبين وجود حركات وطنية تسعى نحو "**التقدم**" وتتم تبعيتها تجاه المركز، بعبارة أخرى إن تعامل الولايات المتحدة مع الديمقراطية هو تعامل براغماتي أساسه المنفعة،[1] وتسعى هذه التساؤلات إلى استكشاف الأسس العملية التي تجعل النظام الديمقراطي الأمريكي نظامًا مقبولا وفاعلا، فعلى الرغم من التحديات والانتقادات الموجهة إليه، هناك مجموعة من المبادئ والآليات، كالفصل بين السلطات والحقوق الأساسية والتداول السلمي للسلطة، التي ينظر إليها على أنها عناصر نافعة تساهم في استمرار هذا النموذج الديمقراطي وقبوله بشكل عام، من دون كل الاشكال الديمقراطية الاخرى هي التي تتمتع بالقبول في نظر الولايات المتحدة، بسبب النفع الذي تحققه من خلال تحقيقها "**النظام**" الذي يشكل عنصرا ضروريا في سير عمل السوق الحرة التي تحرص الولايات المتحدة على ضمان وجودها إن تعامل الولايات المتحدة مع الديمقراطية، ضمن هذا الاطار، هو الذي يفسر موقفها المعارض اتجاه بعض التجارب الديمقراطية التي قد لا تدخل ضمن هذا الإطار، وهذا ما يؤكده موقفها المناوئ للتجربة الديمقراطية في تشيلي في عهد **الليندي**، والتجربة الديمقراطية في الجزائر التي تكللت بفوز الجبهة الإسلامية.[2]

تشجع الولايات المتحدة والغرب بشكل عام الديمقراطية في الدول التي تقع خارج نطاق نفوذهما، وسيستمران في ذلك، لكنهما ليسا معنيين بتشجيع التحول الديمقراطي في المناطق الخاضعة لسيطرتهما ونفوذهما، بل وليس من مصلحتهما القيام بذلك، فبينما يهدف تشجيع الديمقراطية في المناطق الخارجة عن سيطرتهما إلى خلق منفذ لهما للتغلغل فيها، فإن الانفتاح والتحول الديمقراطي في البلدان التابعة لهما

[1] عبد الرضا الطعان، **الأيديولوجية والنظام الدولي الجديد في النظام الدولي الجديد**، أراء ومواقف، مجموعة مؤلفين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992، ص184.

[2] عبد الرضا الطعان، **الديمقراطية الأمريكية والوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 07، بغداد، 1992، ص19.

بشكل كامل يمثل تهديدًا لنظام سيطرتهما ذاته، ويعود ذلك إلى أن نشوء أنظمة حكم جديدة سيحمل معه مطالب اجتماعية ووطنية مختلفة، وسيفرز مصالح جديدة تستدعي حتما إعادة توزيع وتقاسم الموارد المحلية، مما سيقلص بشكل كبير من نفوذ القوى الخارجية وسيطرتها، وسيمهد الطريق أمام المؤسسات الديمقراطية الحقيقية لتأخذ دورها الفعلي، علاوة على ذلك، فإن الديمقراطية السياسية وحدها، دون معالجة جذرية للاختلالات الاجتماعية المتراكمة، ستتحول سريعا إلى ممارسة شكلية تحمل في طياتها عوامل انهيارها المحتمل، ولا يمكن إغفال التأثير الكبير لبنية النظام الدولي الجديد على مسار التحول الديمقراطي، فهو يفرض نفسه بقوة، وكثيرا ما يتجاهل الخصوصية التاريخية لتطور أي أمة.[1]

ثانيا: العولمة

تشير العولمة إلى انتقال صلاحيات الدولة وسلطاتها في مجالات الاقتصاد والإعلام، وبالتالي في السياسة والثقافة أيضا، إلى المستوى العالمي، ومع ذلك يرى البعض أن العولمة السياسية لن تؤدي إلى زوال الدولة، بل ستقتطع منها بعض وظائفها، وذلك لأن وجود الدولة ضروري لتنظيم المجتمع وإصدار القرارات المعترف بها دوليا على سبيل المثال، وتتجلى حركة العولمة السياسية في وقائع وظواهر متنوعة، من أبرزها ظهور مفهوم المجال السياسي العالمي، الذي يمثل تصورا للعالم كوحدة سياسية واحدة، على الرغم من أنه ليس كذلك، ويستبعد تحوله إلى هذه الوحدة في المستقبل.[2]

وإن مفهوم العولمة يتجاوز مجرد الإطار الجغرافي ليشمل الإطار الزماني أيضا، فهو يمثل حقبة ما بعد الدولة القومية، وعصر التحول الرأسمالي الشامل للبشرية تحت هيمنة دول المركز وقيادتها وسيطرتها، في ظل نظام عالمي يتميز بتبادل اقتصادي غير متوازن، غالبا ما تستفيد الدول أو الأطراف الأكثر قوة على حساب الأطراف الأقل قوة، مما يؤدي إلى استمرار أو تفاقم التفاوتات الاقتصادية على المستوى الدولي.

ويرى بعض الباحثين أن جذور العولمة كنظام اقتصادي وإعلامي وأيديولوجي تعود إلى مبادرة طرحها منظرون أمريكيون عام **1965**، وعلى الرغم من ذلك، فالعولمة ذات تاريخ أقدم بكثير، وليست

[1] رياض عزيز هادي، **الديمقراطية بين العالمية والخصوصية، المرجع السابق**، ص72.

[2] عبد الخالق عبد الله، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003، ص 39.

وليدة العقود الأخيرة التي شهدت ازدهار وانتشار هذا المفهوم، ليصبح أحد المفاهيم الأساسية لتحليل مختلف الظواهر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية المرتبطة بها، ولعل بروز آثار العولمة في هذه المرحلة التاريخية يعود إلى تعميق تأثيرات العلم والتقنية من جهة، والتطورات الكبرى الأخرى من جهة ثانية، وخاصة الثورة في عالم الاتصالات، والوجه المعروف للعولمة اليوم هو أنها أداة من أدوات الهيمنة الأمريكية، ولحظة تتويج لانتصار النظام العالمي الذي نشأ من رحم الدولة الوطنية، والذي ما زالت هذه الأخيرة تعيد إنتاجه داخل حدودها وخارجها على حد سواء.[1]

يرى "**فرانسيس فوكوياما Francis Fukuyama**" أن الدولة ذات الاقتصاد القائم على السوق الحر تسعى، من الناحية الاقتصادية، إلى تعزيز المصلحة الذاتية للأفراد، باعتبار الثراء الاقتصادي معيارا لانتصار الرأسمالية بعد انتهاء الحرب الباردة، وفي عصر العولمة أصبح المجتمع المعاصر مجتمع معلومات، وتتميز المعلومات بطبيعتها التراكمية، حيث تنمو وتزداد قيمتها مع إضافة المزيد إليها دون أن تفقد المعلومات السابقة أهميتها، فاستخدامها لا ينقص من توافرها أو جودتها، بالإضافة إلى ذلك، تحتفظ المعلومات بجوهرها عند نقلها أو نسخها، وهي غالبا ما تعتمد على وحدتها وتمامها للحفاظ على معناها وقيمتها، مما يجعل تجزئتها أمرا غير فعال، وتساهم في تطوير قدرة الإنسان على اتخاذ القرارات الأكثر فاعلية، كما ترتكز على العمل الذهني والإبداع والتجديد، وقد صاحب ذلك ثورة اتصالات هائلة تتجسد في عولمة البث التلفزيوني المباشر عبر الأقمار الصناعية، بالإضافة إلى شبكة الإنترنت التي أحدثت تحولا جذريا في مجال الاتصال الإنساني والمعرفة البشرية على حد سواء، وفي هذا السياق، يمكن لثورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات أن تحدث تحولا ملحوظا في المشهد السياسي والاجتماعي في العالم العربي، فعلى صعيد المشاركة السياسية، تتيح الأدوات الرقمية للمواطنين آفاقا أوسع للتعبير عن آرائهم والمساهمة في النقاشات العامة وصنع القرارات، متجاوزين بذلك القيود التي قد تفرضها الأنظمة التقليدية، كما أن تدفق المعلومات عبر الإنترنت يسهم في زيادة الوعي بالقضايا المختلفة وتقليل احتكار السلطة للمعلومة، وعلاوة على ذلك تعمل المنصات الرقمية على تيسير تكوين مجتمعات افتراضية تتخطى الحدود الجغرافية، مما يعزز تبادل الأفكار وتنظيم الجهود الجماعية للمطالبة بالإصلاح والتغيير، وعلى الرغم من هذه الإمكانيات الواعدة، يبرز تحدي ضمان الوصول العادل للتكنولوجيا والمعرفة الرقمية

[1] السيد يسين، **في مفهوم العولمة**، مجلة المستقبل العربي، م20، ع228، د ب ن، 1998، ص07.

لجميع فئات المجتمع وتجنب تعميق الفوارق القائمة، كما أن التعامل مع قضايا الخصوصية والأمن في الفضاء الرقمي يمثل ضرورة حتمية لضمان بيئة رقمية آمنة وموثوقة تخدم أهداف التحول الديمقراطي.[1]

في العصر الحالي تحدث العولمة تأثيرا كبيرا على فرص التحول الديمقراطي، وذلك لما تشتمل عليه من خصائص ومبادئ أساسية، أبرزها سرعة الاتصال والتدفق الحر للمعلومات عبر مختلف المستويات، وقد نتج عن ذلك تحول في طبيعة العلاقة بين الحكومات والمواطنين، بالإضافة إلى تسهيل وتوسيع نطاق المشاركة السياسية المتاحة.

ثالثا: ضغوط المؤسسات المانحة الدولية

لعبت المؤسسات المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، دورا محوريا في توجيه عمليات التحول عبر ما تقدمه للدول النامية من منح وقروض مشروطة سياسيا، غير أن هذه الشروط غالبا ما تساهم في تعميق أزمة الديون لدى تلك الدول. والجديد في هذا السياق هو التوسع في استخدام هذه الآلية لفرض سياسات واتجاهات محددة، ودمج المجتمعات المستفيدة في شبكة واسعة من العلاقات والنظم التي تؤدي إلى ما يُعرف بالتبعية، كما أن المستجد هو أن استخدام المال لم يعد يتم تحت شعارات الصداقة والتعاون كما كان في السابق، بل أصبح الأمر علنيا ويخضع لمفاوضات تتناولها وسائل الإعلام بشأن حجم المساعدات الاقتصادية وشروطها،[2] أما سلاح المديونية، فقد بات من أبرز الأدوات المستخدمة للضغط على الدول النامية للاستجابة لمتطلبات الرأسمالية العالمية، وذلك في إطار استراتيجية مركزية عالمية تتسم بملامح أساسية منها ما يلي:[3]

1) إخضاع الدول النامية لتبني نموذج نمو رأسمالي قائم على التبعية الاقتصادية.

---

[1] شادية فتحي إبراهيم عبد الله، **الاتجاهات المعاصرة في دراسة نظرية الديمقراطية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط01، عمان، 2005، ص49.

[2] صلاح سالم زرنوقة، **أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث**، مجلة السياسة الدولية، م31، ع122، د ب ن، 1995، ص71.

[3] رمزي زكي، **أزمة الديون العالمية والامبريالية الجديدة الاليات الجديدة لإعادة احتواء العالم الثالث**، مجلة السياسة الدولية، م22، ع86، د ب ن، 1986، ص74.

2) إلزام هذه الدول بتطبيق توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، والتي غالبا ما تدعو إلى تقليص الإنفاق الحكومي والدعم، دون الأخذ في الحسبان التداعيات السلبية المحتملة على أوضاعها الداخلية.
3) التخلي التام عن أي مساعى لتحقيق استقلال اقتصادي وتنمية ذاتية في البلدان النامية.
4) تهيئة الظروف المواتية في الدول النامية لعودة الاستثمارات الخاصة الأجنبية وتنميتها.
5) سلب الدول النامية حرية اتخاذ قراراتها الاقتصادية الوطنية، وفرض سياسات اقتصادية واجتماعية تخدم مصالح رأس المال الأجنبي وتحميه.

لقد أنتجت هذه السياسات مجتمعة نتائج سلبية تجسدت في تهميش وإفقار الجماهير وتجديد استغلالها، وتعميق الفجوة بين أقلية ثرية وأغلبية فقيرة، وقد ساهم ذلك في ظهور أيديولوجيات مناهضة للديمقراطية، حيث تتزامن ظواهر العرقية والقبلية والمذهبية والأصولية الدينية على المستويين السياسي والثقافي مع مخططات إعادة الهيكلة المفروضة على دول العالم الثالث، وتترجم هذه الاستراتيجية بضغوط على هذه الدول لتطبيق تحول ديمقراطي شكلي لا يراعي واقعها وظروفها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وفي المقابل يمكن للمنظمات الدولية أن تلعب دورا إيجابيا في عملية التحول الديمقراطي من خلال تقديم مساعدات اقتصادية غير مشروطة، نظرا لاحتياجات التحول الاقتصادي المصاحب للتحول السياسي، ولقد أصبحت الديمقراطية قضية دولية، وهناك العديد من المنظمات والمؤسسات التي تهتم بها، مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي، وأي محاولة من جانب الدول حديثة التحول نحو الديمقراطية لتجاوز مبادئها ستعيق حصولها على المساعدات.[1]

رابعا: ضغوط القوى والتكتلات الدولية الكبرى التي تستخدم المساعدات الدولية

تستغل هذه التكتلات المساعدات الدولية كوسيلة للضغط على الدول غير الديمقراطية لدفعها نحو التحول الديمقراطي،صحيح أن فكرة استخدام المساعدات الاقتصادية كسلاح سياسي ليست حديثة العهد، إلا أنها اكتسبت في السنوات الأخيرة بعدا استراتيجيا أوسع، حيث تتضمن تنازلات سياسية واستراتيجية واضحة من جانب الدول المتلقية وتلعب الدول الكبرى دورا محوريا في هذا الإطار، إذ غالبا ما تربط هذه المساعدات بشروط سياسية محددة.

[1] شادية فتحي إبراهيم عبد الله، **المرجع السابق**، ص36.

خامسا: دور المؤسسات الدولية الرسمية وغير الرسمية في دعم التحول الديمقراطي

تسعى العديد من المؤسسات الدولية والإقليمية والوطنية إلى دعم الإصلاحات والتحولات الديمقراطية في الدول النامية من خلال مجموعة متنوعة من الآليات والاستراتيجيات، وتعمل هذه المؤسسات على تقديم المساعدات الفنية والمالية لتطوير المؤسسات الديمقراطية، مثل البرلمانات المستقلة، والنظم القضائية العادلة، والهيئات الانتخابية النزيهة، كما تدعم بناء قدرات منظمات المجتمع المدني لتمكينها من لعب دور فعال في الرقابة على أداء الحكومات والمشاركة في صنع السياسات، بالإضافة إلى ذلك، تساهم هذه المؤسسات في تعزيز حكم القانون وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، التي تعتبر ركائز أساسية للديمقراطية، من خلال برامج التعليم والتوعية، تعمل على نشر ثقافة الديمقراطية وقيم المواطنة النشطة وفي حالات ما بعد النزاع، تلعب دورا حاسما في دعم بناء السلام والمصالحة الوطنية ووضع أسس نظام سياسي ديمقراطي مستدام، إن عمل هذه المؤسسات، وإن واجه تحديات ونقاشات حول مدى فعاليته وتأثيره، يمثل جهدا دوليا يهدف إلى دعم مسيرة الدول النامية نحو ترسيخ قيم وممارسات الديمقراطية.[1]

سادسا: الحرب أو الغزو الخارجي

في الغالب لم تنجح مسارات التحول الديمقراطي في الدول التي شهدت تدخلا عسكريًا، ويعود ذلك إلى الإجراءات القمعية التي يمارسها المحتل والتي تتعارض مع جوهر الديمقراطية من جانب، وإلى السلطات الجديدة التي ينصبها الاحتلال والتي تكون منفصلة عن الواقع العام للدولة المحتلة من جانب آخر، ومع ذلك يرى البعض أن التدخل العسكري الخارجي يمثل إحدى أدوات التحول، لأنه يحطم إرادة النظام الاستبدادي القوي، ويفتح المجال لظهور التعددية الفكرية في الساحة السياسية.

أظهرت موجة التحول نحو الديمقراطية الدور الهام والمتفاوت للعوامل الدولية في هذه العملية، وعلى الرغم من أن أهمية العديد من هذه العوامل الدولية قد لا تكون واضحة للباحثين، ويكاد تأثيرها يقتصر على شرق أوروبا، تشير الدراسات المقارنة في أدبيات التحول الديمقراطي إلى أن العملية في الأساس داخلية، وأن تأثير العوامل الخارجية يأتي لاحقًا ليؤثر في هذه العوامل الداخلية، وهناك القليل من

[1] زياد جهاد حمد، **العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي**، مجلة مداد الآداب، ع14، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، د س ن، ص601.

الدراسات التي تتناول البعد الدولي بشكل معمق. ومع ذلك، يشير الباحثون إلى وجود تفاعل بين البعدين الدولي والداخلي في إحداث التحول الديمقراطي، وعادة ما تشهد الدول التي حققت تحولًا ديمقراطيا إعادة توجيه لسياستها الخارجية نحو تقوية وتكثيف علاقاتها الدولية.[1]

في حقيقة الأمر يمثل التحول الديمقراطي عملية انتقال تدريجية من نظام حكم استبدادي قمعي إلى نظام ديمقراطي، وليس قفزة مفاجئة ،والتحول بذاته ليس هو الديمقراطية النهائية، بل هو بمثابة شرط أو طريق مؤدٍ إليها، على الرغم من تبنيه بعض مظاهرها مثل التعددية السياسية وبعض الممارسات الديمقراطية، وهذا يشير إلى أن عملية التحول الديمقراطي ليست مجرد تطلعات أو نوايا، بل هي بناء متواصل للمؤسسات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ومواجهة للعوائق الدولية في سياق عملية معقدة وطويلة الأمد، وتتطلب هذه العملية إرساء أسس سليمة ومتينة للديمقراطية، وتكريس مفهوم دولة المواطنة الفاعلة، وبناء مؤسسات المجتمع المدني على أسس ديمقراطية راسخة، ومع ذلك يواجه هذا المسار تحديات داخلية وخارجية كبيرة تعيق أبعاد ومستويات التحول نحو الترسيخ الديمقراطي، حيث أن التحول هو نتاج مجموعة من الأسباب المتنوعة التي تختلف من دولة إلى أخرى.[2]

[1] شادية فتحي إبراهيم عبد الله، **المرجع السابق**، ص35.

[2] فراس البياتي، **التحول الديمقراطي في العراق بعد 09 نيسان 2003**، العارف للمطبوعات، ط01، بيروت بغداد، 2013، ص15.

خلاصة الفصل الأول:

نستنتج من خلال هذا الفصل المتمثل في التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة، الذي يؤسس للدراسة مفاهيميا ونظريا إلى تعميق فهم العجز الديمقراطي في العالم العربي، ولا يقتصر المفهوم على غياب الديمقراطية الإجرائية السطحي، بل يشير إلى خلل بنيوي عميق يعيق تجسيد جوهر الديمقراطية، ويتجلى هذا الخلل في ضعف المشاركة السياسية الحقيقية، هشاشة المساءلة، انتهاك الحقوق، واستمرار نفوذ قوى غير منتخبة، ويتميز هذا المفهوم بتركيزه على أوجه القصور المتعددة مقارنة بمصطلحات أخرى كالتحول المتعثر أو الأنظمة الهجينة. تعتمد الدراسة على أطر نظرية متنوعة لشرح وتفسير عملية التحول الديمقراطي في المنطقة، والديناميكيات السببية التي أدت إلى نشأة العجز الديمقراطي واستمراره. سيتبع هذا الفصل استعراض لـ"**مسارات الانتقال إلى الديمقراطية في ليبيا: البدايات وأسباب التعثر**".

الفصل الثانى:

مسارات الإنتقال إلى الديمقراطية في ليبيا: البدايات وأسباب التعثر

الفصل الثاني: مسارات الإنتقال إلى الديمقراطية في ليبيا: البدايات وأسباب التعثر

عقب الإطاحة بنظام القذافي تجسدت البدايات الطموحة للانتقال الديمقراطي في تأسيس المجلس الوطني الانتقالي، الذي تولى مهمة إدارة البلاد في المرحلة الانتقالية الأولية، وشهدت هذه الفترة حراكا مدنيا نشطا وتطلعات واسعة نحو بناء دولة القانون والمؤسسات ديمقراطية، وأجريت انتخابات المؤتمر الوطني العام في عام **2012**، والتي اعتبرت خطوة مهمة على طريق الشرعية الديمقراطية، ومع ذلك سرعان ما بدأت تظهر بوادر التعثر، حيث واجه المؤتمر تحديات كبيرة في إدارة التوافق الوطني وتفكيك الميليشيات المسلحة التي برزت خلال الثورة. تفاقمت هذه التحديات بسبب الانقسامات القبلية والإقليمية العميقة، وتضارب المصالح بين مختلف الفاعلين السياسيين والمسلحين، مما قوض سلطة المؤسسات الانتقالية الوليدة وأرسى الأسس للاحتراب الداخلي الذي أعقب ذلك، وسيتم تقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث رئيسية تتناول جوانب مختلفة من هذا الإنتقال، من خلال التطرق إلى خلفية تاريخية عن النظام السياسي الليبي أثناء وبعد حكم القذافي **(المبحث الأول)**، و عوامل إندلاع الحراك الشعبي في ليبيا وأسباب التعثر **(المبحث الثاني)**، ثم يلي ذلك أدوات ومبادرات تعزيز الديمقراطية في ليبيا **(المبحث الثالث)**.

المبحث الأول: نبذة تاريخية عن النظام السياسي الليبي أثناء فترة حكم القذافي

خلال حكم معمر القذافي الذي تجاوز أربعة عقود، حاول تجاوز الهويات الفرعية بتبنيه أيديولوجية القومية العربية والاشتراكية الشعبية، بهدف بناء هوية وطنية ليبية موحدة، ركز القذافي السلطة بشكل كبير في يديه، وسعى لتهميش النخب التقليدية القائمة على الانتماءات القبلية والإقليمية، ولكن نظامه لم ينجح في القضاء التام على هذه الانتماءات، بل ربما استغلها أحيانا للحفاظ على سلطته عبر سياسة "**فرق تسد**"، وظل النظام هشا بسبب غياب المؤسسات الديمقراطية الحقيقية والاعتماد المفرط على شخص القائد وولائه الضيق، مما جعل ليبيا عرضة للانقسام والنزاع فور سقوط حكمه،[1] وبناءا على هذه المعطيات قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هي كالآتي، داخليا**(المطلب الأول)**، وثم خارجيا **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: بنية النظام السياسي الليبي ونمط تفاعلاته الداخلية

على الصعيد الداخلي تميزت السنوات الأولى لحكم القذافي بتصفية تدريجية لمعارضيه وترسيخ سلطته الفردية، ولم يتردد النظام الجديد في قمع أي محاولة للتعبير عن الرأي المخالف أو التنظيم السياسي المستقل، وتم حل الأحزاب السياسية القائمة، وتمت ملاحقة واعتقال رموز المعارضة من مختلف التيارات، وسعى القذافي إلى بناء قاعدة شعبية موالية له بشكل مباشر من خلال الخطابات الشعبوية والتوزيع المحدود للريع النفطي، لكنه في الوقت نفسه لم يسمح بتكوين أي قوة سياسية منظمة يمكن أن تشكل تحديا لسلطته، وهكذا اتسم المشهد السياسي الداخلي بالركود والقمع، مع غياب أي مساحة حقيقية للمشاركة السياسية أو التعبير الحر عن الرأي،[2] وهو مايتجلى من خلال:

[1] علي خضير مزرا، **ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2012، ص41.

[2] علي خضير مزرا، **المرجع السابق**، ص44.

أولا: نمط الحياة الحزبية

لم يمثل الانتقال من النظام الملكي إلى حكم القذافي مجرد تبديل في القيادة، بل كان قطيعة جذرية مع المفاهيم التقليدية للسلطة، وسعى القذافي منذ البداية إلى ابتكار نموذج حكم "**ثوري**" خاص به، رافضا بذلك الأنظمة الملكية أو الديمقراطيات الغربية، شهدت الفترة الانتقالية التي تلت الانقلاب صراعا بين الأيديولوجيات المختلفة التي ظهرت بعد سقوط الملكية، ورغم وجود تطلعات نحو نظام أكثر عدالة ومشاركة شعبية، إلا أن هذه الآمال اصطدمت بالرؤية السلطوية للقذافي التي بدأت تتضح تدريجيا، وافتقار التيارات السياسية المعارضة في تلك الفترة المبكرة لأطر تنظيمية قوية جعلها عرضة للتهميش والاحتواء من قبل النظام الجديد.

رفض القذافي للديمقراطية التمثيلية لم يكن مجرد موقف تكتيكي، بل كان جزءا أصيلا من فلسفته السياسية التي تجسدت فيما بعد في "**الكتاب الأخضر**"، وكان يعتبر أن الوساطة بين الشعب والسلطة، التي تمثلها البرلمانات والأحزاب، تشوه الإرادة الشعبية الحقيقية، وهذا الرفض مهد الطريق نحو نظام حكم مباشر **(بزعمه)** من خلال المؤتمرات الشعبية الأساسية، والتي كانت في الواقع تخضع لسيطرة النظام وتوجهاته، وتبني الاتحاد الاشتراكي العربي كان محاولة لخلق إطار تنظيمي وحيد يلتف حول أيديولوجية القذافي، لكنه افتقر إلى الديناميكية والاستقلالية الحقيقية ليصبح قوة شعبية فاعلة، ولقد كان أداة لترسيخ سلطة النظام أكثر من كونه تعبيرًا حقيقيًا عن إرادة الشعب.[1]

ترسيخ السلطة الفردية للقذافي لم يتم بشكل سلمي أو تدريجي، بل تضمن حملات قمع ممنهجة استهدفت كل من يشكل تهديدا محتملا لنظامه، وحظر الأحزاب وتجريم الانتماء إليها لم يترك أي مجال للمعارضة العلنية المنظمة، هذا القمع لم يقتصر على السياسيين والنخب، بل امتد ليشمل المثقفين والناشطين وحتى الأفراد الذين يُشتبه في معارضتهم للنظام، وبناء قاعدة شعبية موالية كان يتم من خلال مزيج من الخطاب الشعبوي الذي يستغل المشاعر القومية والاجتماعية، وتوزيع محدود للثروة النفطية لخلق تبعية اقتصادية، وفي المقابل كان يتم قمع أي محاولة لتكوين تنظيمات مستقلة أو التعبير عن آراء مختلفة، مما أدى إلى خلق بيئة سياسية خانقة وغياب شبه كامل للمجتمع المدني المستقل والمشاركة

[1] الدكتاتور المعمر ليبيا: 40 عام تحت سيطرة العقيد، الشبكة العربية المعلومات حقوق الإنسان، تم الاطلاع عليها يوم: 2025/05/15 على الساعة 20.00 مساءا، وتم نشره على الرابط: http://anhri.net/reports/libya

السياسية الحقيقية، وهذا الإرث من الحكم السلطوي والقمع السياسي العميق ألقى بظلاله الثقيلة على مسارات الانتقال الديمقراطي اللاحقة في ليبيا.[1]

ثانيا: غياب مجتمع مدني مستقل وفعال

في ظل حكم معمر القذافي، افتقد المجتمع المدني الليبي إلى المقومات الأساسية التي تجعله ركيزة للديمقراطية والرخاء الاجتماعي، فبدلا من أن يكون قوة مستقلة تراقب أداء الحكومة وتساهم في تلبية احتياجات المواطنين وتعزيز مشاركتهم، كان هذا القطاع الحيوي مغيبا ومهمشا بشكل ممنهج، لم يسمح بظهور منظمات مدنية حقيقية ذات استقلالية في أهدافها ومواردها، بل ووجهت أي محاولة لتشكيل كيانات مجتمعية مستقلة بالرقابة والتضييق و هذا الغياب للمجتمع المدني المستقل ساهم في ترسيخ قبضة النظام الشمولي وإضعاف قدرة المواطنين على التعبير عن آرائهم وتنظيم جهودهم بشكل حر.[2]

سيطرة الدولة على منظمات المجتمع المدني لم تكن مجرد نفوذ أو توجيه، بل كانت هيكلية مؤسسية متكاملة، فالاتحادات المهنية والنقابات، التي يفترض أن تمثل مصالح فئات معينة من المجتمع بشكل مستقل، كانت تنشأ وتدار وفقا لقرارات حكومية ملزمة، و لم يكن هناك مجال للمنافسة الحرة أو الاختيار الديمقراطي في قيادة هذه المنظمات، بل كانت القيادات تعين أو تعتمد من قبل النظام، وهذا الإطار التنظيمي جعل هذه المنظمات امتدادا لأجهزة الدولة، تخدم أهداف النظام بدلا من أن تعبر عن المصالح الحقيقية لأعضائها أو تلعب دور الوسيط بين المواطنين والحكومة، واحتكار هذه المنظمات لتمثيل مصالح فئاتها كان يتم بتفويض من الدولة، مما يعني أنها كانت خاضعة لإرادتها في نهاية المطاف.

والتبعية المالية لمنظمات المجتمع المدني كانت القيد الثاني الذي كبل حركتها وأفقدها القدرة على التأثير، فاعتماد هذه المنظمات بشكل كامل على تمويل الحكومة جعلها أسيرة لسياسات النظام وتوجهاته، ولم تكن هناك مصادر تمويل بديلة أو مستقلة تتيح لها حرية الحركة والتعبير عن مواقف قد تتعارض مع

[1] الدكتاتور المعمر ليبيا: 40 عام تحت سيطرة العقيد، الشبكة العربية المعلومات حقوق الإنسان، **المرجع السابق**.

[2] زاهي المغيربي و نجيب الحصادي، **التحول الديمقراطي في ليبيا" تحديات ومآلات وفرص"**، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، د ب ن، 2016، ص ص13-14.

رؤية القذافي، وهذه المعضلة المستمرة لعقود طويلة جعلت من المستحيل على المجتمع المدني أن ينمو ويتطور ليقوم بدوره الاجتماعي المنشود في الرقابة والمساهمة في التنمية والدفاع عن حقوق المواطنين، ولقد كانت هذه المنظمات، شأنها شأن باقي مؤسسات الدولة والأفراد، مطالبة بتأييد سياسات القذافي والامتثال لها دون أي إمكانية للنقد أو المعارضة، وهذا الوضع أفرز مجتمعا مدنيا ضعيفا وغير قادر على المساهمة في بناء نظام ديمقراطي أو مساءلة السلطة.[1]

ثالثا: المشاركة السياسية

فرض نظام معمر القذافي طوقا حديديا على أي شكل من أشكال التعبير السياسي المستقل في ليبيا منذ اللحظة التي استولى فيها على السلطة، ولم يكن الأمر مجرد تقييد للحريات، بل كان حظرا شاملا يهدف إلى القضاء على أي صوت معارض أو أي محاولة لتنظيم سياسي خارج إطار النظام، وتم تجريم الاعتصامات، التي تعتبر أداة أساسية في الديمقراطيات للتعبير عن المطالب والاحتجاج على السياسات، وكذلك المظاهرات السلمية التي تمثل حقا أصيلا من حقوق الإنسان، وحتى التجمعات التي تحمل طابعا نقديا أو تعبر عن وجهات نظر مختلفة كانت محظورة ومواجهة بالقوة، وقد تم تبرير هذه الإجراءات القمعية غالبا بحجة الحفاظ على "**الوحدة الوطنية**" و"**الثورة**"، لكنها في الواقع كانت تهدف إلى ضمان بقاء القذافي ونظامه في السلطة دون أي تحدٍ شعبي أو سياسي، وهذا القمع الشديد كان بمثابة إنقلاب حاد عن المناخ السياسي النسبي الذي ساد في العهد الملكي، حيث كانت هناك مساحة أوسع، وإن كانت محدودة، لحراك الطلاب والمهنيين وعامة الشعب للتعبير عن آرائهم وممارسة أشكال سلمية من المشاركة السياسية.

إن التحول الجذري الذي أحدثته "**ثورة الفاتح**" تمثل في القضاء التام على أي هامش من حرية التعبير والتنظيم السياسي المستقل، ولم يعد مسموحا بأي شكل من أشكال الاحتجاج أو المعارضة، وأصبح المشاركون في مثل هذه الأنشطة يصنفون فورا كخونة ويواجهون عقوبات قاسية تصل إلى حد الإعدام، والمفارقة اللافتة كانت في الترويج المكثف للمظاهرات المؤيدة للقذافي ونظامه، والتي لم تكن مجرد فعاليات مسموح بها، بل تحولت إلى واجب إلزامي على جميع العاملين في الدولة وموظفيها، وقد

[1] زاهي المغيربي و نجيب الحصادي، **المرجع السابق**، ص14.

صدر قرار رسمي مكتوب في عام **1972** يلزم هؤلاء الأفراد بالمشاركة في هذه التجمعات المؤيدة، مع التهديد بمعاقبة المتخلفين، وهذا الإجراء يكشف عن طبيعة النظام الذي لم يكن يسعى إلى حشد تأييد حقيقي بقدر ما كان يهدف إلى إظهار صورة زائفة من الإجماع الشعبي القسري، وإن السماح فقط بالتعبير عن الولاء المطلق وقمع أي صوت معارض كان سمة مميزة لنظام القذافي.[1]

إن سجل نظام القذافي في التعامل مع المعارضة كان دمويا ووحشيا، فالتظاهرات القليلة التي تجرأ أفراد على تنظيمها رفضا للنظام، منذ عام **1972** وحتى عام **1976**، قوبلت بأعنف أشكال القمع والتعذيب، كما وثقتها منظمات حقوق الإنسان وشهادات الناجين، والآلاف من الليبيين تم اعتقالهم واحتجازهم في ظروف غير إنسانية في السجون والمعتقلات سيئة السمعة، ولم يتورع النظام عن إعدام بعض المعارضين شنقا في الساحات العامة والميادين بهدف بث الرعب في نفوس الآخرين، وكما أجبر عدد كبير من الليبيين على الفرار من البلاد والعيش في المنفى خوفا من بطش النظام وأجهزته الأمنية، وهذا النهج القمعي لم يتغير بمرور العقود، بل استمر وتصاعد في بعض الأحيان، كما تجلى في حادثة إطلاق النار على المتظاهرين الليبيين أمام المكتب الشعبي الليبي في لندن عام **1984**، والتي أدت إلى مقتل شرطية بريطانية، وفي عام **2007**، لم يتردد النظام في استخدام العنف ضد الناشطين والمعتصمين في ميدان الشهداء في طرابلس، حيث تم اعتقالهم والاعتداء عليهم وعلى عائلاتهم وذويهم، وهذا التاريخ الطويل والموثق من القمع الوحشي للمشاركة السياسية المستقلة لم يجعل من المستغرب رد فعل نظام القذافي العنيف والدموي على ثورة **17 فبراير 2011**، حيث تحولت الاحتجاجات السلمية المطالبة بالحرية والكرامة إلى ثورة مسلحة نتيجة لاستخدام النظام للرصاص الحي والقوة المفرطة ضد المدنيين العزل.[2]

[1] إيمان محمود أحمد برهم زيد، **تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة**، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2018، ص 31.

[2] إيمان محمود أحمد برهم زيد، **المرجع السابق**، ص 31.

رابعا: وسائل الإعلام

في ظل قبضة معمر القذافي الحديدية على ليبيا، لم يكن لمفهوم حرية الصحافة والإعلام أي معنى حقيقي على أرض الواقع، ولقد كانت الساحة الإعلامية خاضعة بشكل كامل لسيطرة النظام وأيديولوجيته، مما أنتج مشهدا إعلاميا أحادي الجانب يفتقر إلى التنوع والتعددية والقدرة على مساءلة السلطة، وقد تجسدت رؤية القذافي المتشككة في دور الصحافة الحرة في كتابه "**الأخضر**"، حيث اعتبرها أداة للرشوة والفساد، وهو رأي يعكس رغبته في التحكم المطلق في تدفق المعلومات وتشكيل الرأي العام بما يخدم مصالحه، ونتيجة لهذه القناعة لم يكن هناك في ليبيا أي فسحة إعلامية مستقلة أو خاصة بالمعنى الحقيقي للكلمة، واقتصر المشهد على عدد قليل من الصحف الرئيسية التي كانت بمثابة أبواق للدولة وأيديولوجيتها، حيث كانت ثلاث منها مملوكة ومدارة بشكل مباشر من قبل الحكومة الليبية، وهي "**الجماهيرية**" التي كانت تمثل الصوت الرسمي للدولة، و"**الفجر الجديد**" التي كانت تعكس توجهات النظام في مختلف المجالات، و"**الشمس**" التي ربما كانت تركز على جوانب اجتماعية وثقافية ضمن الإطار الأيديولوجي للنظام. أما الصحيفة الرابعة "**الزحف الأخضر**"، فكانت لسان حال حركة اللجان الثورية، وهي الذراع الأيديولوجية للنظام داخل المجتمع، مما يؤكد الطابع الشمولي للسيطرة على الإعلام.[1]

لم يكن توزيع هذه الصحف الحكومية والإيديولوجية مجرد عرض للمعلومات، بل كان يتم بشكل إلزامي على جميع المؤسسات الحكومية والقطاعات العامة، مما يضمن وصول رسائل النظام إلى أوسع شريحة من الموظفين والمواطنين، وكانت هذه الصحف مليئة بتحليل وتمجيد أفكار "**الكتاب الأخضر**"، الذي كان يعتبر الدستور الفكري والسياسي للدولة، وكانت صفحاتها تفيض بعبارات الثناء والتقديس لشخص العقيد معمر القذافي كقائد وزعيم أوحد، وفي هذا السياق الإعلامي الخانق، كان من البديهي والمستحيل توجيه أي نقد بناء أو حتى الإشارة إلى أي سلبيات أو أخطاء في سياسات القذافي أو أدائه، كما كان محظورا تماما نشر أي محتوى يتعارض مع الأفكار والمبادئ التي يروج لها النظام، فبينما يفترض أن تكون الصحافة منبرا للنقاش العام الحر وتبادل الآراء المختلفة، وأن تلعب دور الرقيب على السلطة وتدافع عن حقوق المواطنين، كانت الصحافة الليبية في عهد القذافي أداة قمع فكري وتكريس

[1] عبد السلام الزغيبي، **الصحافة الليبية بين عينين**، المنارة، تم الاطلاع عليها يوم: 2025/05/15 على الساعة 21.00 مساءا، وتم نشره على الرابط: **http://almanaramedia.blogspot.com/2011/07/blog-post_29.html** .

للرأي الواحد، فالاقتراب من أي مواضيع حساسة تتعلق بالحريات أو حقوق الإنسان أو مساءلة السلطة كان يعتبر تجاوزا للخطوط الحمراء التي لا يمكن الاقتراب منها تحت أي ظرف.

على الرغم من التطور الهائل الذي شهده العالم في مجال الصحافة والإعلام، وظهور وسائل إعلامية متنوعة وحديثة، ظلت الصحافة الليبية حبيسة هيمنة سلطة القذافي المطلقة، متخلفة عن الركب العالمي في مجال حرية التعبير وتداول المعلومات، ولقد تحولت من أداة كان يمكن أن تساهم في التغيير الإيجابي وتشكيل وعي عام مستنير إلى مجرد وسيلة دعائية بيد النظام لتعزيز قبضته على السلطة وتكريس أيديولوجيته، وبالمثل كانت جميع المحطات التلفزيونية والإذاعية والفضائيات مملوكة بشكل كامل للحكومة ممثلة في الهيئة العامة لإذاعات الجماهيرية العظمى، وكانت البرامج منتجة بعناية فائقة لضمان توافقها التام مع معتقدات القذافي ورؤيته للعالم، واقتصرت القنوات الفضائية والأرضية المتاحة على عدد محدود جدا، وكانت جميعها تابعة للدولة بشكل مباشر، مثل قناة "**الجماهيرية الرسمية**"، و"**الفضائية الليبية**" التي كانت تعكس الصورة الرسمية للبلاد، وقناة "**المنوعة**" التي كانت تقدم محتوى ترفيهيًا خاضعا للرقابة، وقناة "**ليبيا الشبابية**" التي كانت تستهدف الشباب بأيديولوجية النظام، وقناة "**التواصل والهداية**" ذات الطابع الديني الرسمي، وقناة "**البديل**" و"**الرياضية**" اللتين كانتا تعملان ضمن الإطار العام للسيطرة الإعلامية، ولم تتوقف القيود عند هذا الحد، فعلى صعيد نشر الكتب وتداولها، فرضت الرقابة الجمركية الليبية حظرا شبه كامل على دخول غالبية الكتب والصحف العربية والأجنبية التي قد تحمل آراء مختلفة أو تنتقد النظام، بإستثناء الوحيد البارز كان السماح بتداول صحيفة "**العرب الدولية**" نظرا لمواقفها المؤيدة للنظام الليبي،[1] وبشكل مماثل كانت قوانين النشر المحلية تقيد بشدة حرية الكتابة والنشر، حيث لم يسمح إلا بتداول الكتب التي تروج لأفكار الحكومة و"**الكتاب الأخضر**" وتمجد القائد، وامتدت هذه الرقابة الشديدة لتشمل الفضاء الإلكتروني، حيث فرض النظام قيودًا صارمة على تصفح المواقع الإلكترونية على الرغم من عدم وجود أطر قانونية واضحة تحرم المواطنين صراحة من الوصول إلى المحتوى الذي يختارونه، مما يعكس خوف النظام من تدفق المعلومات الحرة وتأثيرها المحتمل على وعي المواطنين.[2]

[1] عبد السلام الزغيبي، **الصحافة الليبية بين عينين**، المنارة، **المرجع السابق**.

[2] عبد السلام الزغيبي، **الصحافة الليبية بين عينين**، المنارة، **المرجع السابق**.

خامسا: المؤسسة العسكرية في فترة حكم القذافي:

كانت المؤسسة العسكرية في عهد معمر القذافي تحمل طبيعة فريدة ومزدوجة، فهي ذاتها القوة التي نفذت انقلاب **1969** الذي أطلق عليه اسم "**ثورة الفاتح**"، ولكنها في الوقت نفسه كانت مصدر قلق دائم للقذافي، فمنذ السنوات الأولى لحكمه، شهدت المؤسسة العسكرية محاولات انقلابية عديدة، قاد بعضها شخصيات بارزة في الجيش مثل وزير الدفاع العقيد آدم الحواز، والرائد "**بشير هوادي والنقيب المحيشي**"، الذين أعدموا على إثر محاولتهم الفاشلة في عام **1975**، كما تم إعدام مجموعة أخرى من الضباط في عام **1977**، وهذه المحاولات المتكررة وغيرها التي لم يعلن عنها غذت هاجس الخوف لدى القذافي من الجيش وانعدام الثقة فيه، مما دفعه إلى تبني استراتيجية ممنهجة لإضعاف القوات المسلحة النظامية وإبعاد كبار الضباط عنه.[1]

اتبع القذافي عدة خطوات لإضعاف الجيش الليبي وتقويض قوته المحتملة وهي:

أ- عمد إلى تهميش وتصفية العناصر التي يشتبه في ولائها أو قدرتها على تهديد حكمه، وعلى الرغم من أن ليبيا تبنت نظام التجنيد الإجباري منذ عام **1984**، وكانت تمتلك موارد وأسلحة عسكرية كبيرة جعلتها تعتبر مستودعا عسكريا كبيرا وفقا لتقارير استخباراتية دولية، حيث سجلت مستويات إنفاق عسكري عالية في أواخر السبعينات واستمرت في شراء الأسلحة بكميات كبيرة حتى أواخر العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، إلا أن الجيش عانى من مشاكل هيكلية عميقة، فقد تضمنت هذه المشاكل سوء توحيد مقاييس المعدات، ورداءة خدمات الصيانة، ونقص الكفاءات والتدريب اللازم، بالإضافة إلى ذلك قام القذافي بإلغاء الرتب العسكرية التقليدية وشجع بناء نظام شبه عسكري يرتكز على مفهوم "**الجيش الشعبي**" الذي يعتمد على المواطنين المسلحين، كان الهدف من وراء هذه الخطوات هو منع المؤسسة العسكرية من أن تصبح قوة مستقلة قادرة على قلب النظام، حيث تم إعطاء دور حماية الثورة للجان الثورية ولاحقا الشعبية، مما أدى إلى إضعاف القوات المسلحة النظامية وتفكيك بنيتها التقليدية.

[1] علي خالد حنفي، **دراسة بعنوان: القذافي والثورة الليبية خيارات السقوط والصعود**، تم الاطلاع عليها يوم: 2025/05/16 على الساعة 21:00 مساءا، وتم نشره على الرابط: http://www.sis.gov.eg/Newvt/34/10.htm

ب- قام القذافي بتشكيل جهاز أمني وعسكري موازٍ للجيش النظامي، بل كان أقوى وأهم منه، وهذا الجهاز شبه العسكري كان يتألف من عدة تشكيلات، أبرزها "**فيلق الحرس الثوري**" الذي ضم حوالي **3000** عنصر، و"**الجيش الإفريقي الإسلامي**" الذي كان يعتمد على مرتزقة أفارقة تم تجنيدهم على مدى عقدين من الزمن وبلغ عددهم حوالي **1000** عنصر، بالإضافة إلى "المليشيات الشعبية" التي بلغ قوامها حوالي **40 ألف** عنصر وكانت مهمتها الدفاع الإقليمي، كما أنشأ القذافي أجهزة شبه عسكرية أخرى لحماية نظامه بشكل مباشر، مثل اللواء **32** بقيادة ابنه خميس، بينما قاد أبناؤه المعتصم والساعدي أجهزة أمنية شبه عسكرية أخرى، وعلى الرغم من الغموض الذي يحيط بقوة وعتاد هذه الأجهزة شبه العسكرية، إلا أنها كانت تفوق الجيش النظامي من حيث العدد والعدة، وكانت مهمتها الأساسية القمع الداخلي ومواجهة أي تهديد محتمل من القوات المسلحة النظامية نفسها.[1]

ت- اعتمد القذافي على تولي قيادات المؤسسة العسكرية للقبائل الموالية له، مما أرسى نوعًا من التمييز بين القبائل داخل الجيش، فعلى سبيل المثال سيطرت قبيلة القذاذفة بشكل شبه كامل على القوات الجوية، بينما حرمت قبائل أخرى مثل ورقلة من الوصول إلى هذه المناصب، كما اعتمد القذافي بشكل كبير على أقاربه في المناصب الحساسة والمهمة في الجيش، مما حول المؤسسة العسكرية إلى حد كبير إلى تحالف قبلي وعائلي يضمن ولاء القيادات للنظام بشكل شخصي، وقد تجسد مفهوم الأمن في ليبيا تحت حكم القذافي في حماية النظام نفسه وليس حماية الدولة ومواطنيها، حيث استخدم النظام الوسائل القهرية بشكل أساسي لقمع أي معارضة، وقام بتوسيع الأجهزة الأمنية وتفريخها لمصادرة الحريات وإسكات الأصوات الرافضة، بل وسعى إلى زيادة التوتر والانقسام المجتمعي لضمان بقائه في السلطة، ونتيجة لهذه السياسات، لم يكن هناك جيش ليبي قوي بالمعنى المؤسسي والوطني، وهو ما كان يهدف إليه القذافي خوفا من أي انقلاب محتمل، حتى أنه أنشأ ميليشيات خاصة لمواجهة جيش دولته، وقام بتدريب وتسليح ما أسماه "**الشعب المسلح**" بمليارات الدولارات.[2]

[1] علي خالد حنفي، **دراسة بعنوان: القذافي والثورة الليبية خيارات السقوط والصعود، المرجع السابق.**

[2] علي خالد حنفي، **دراسة بعنوان: القذافي والثورة الليبية خيارات السقوط والصعود، المرجع السابق.**

سادسا: الأوضاع الاقتصادية وضعف العدالة التوزيعية

كان تدهور مستوى معيشة المواطنين الليبيين على مدى سنوات طويلة عاملا هاما في تراكم مشاعر الاستياء والغضب تجاه نظام القذافي، واللافت للانتباه هو التباين الصارخ بين التقارير الصادرة عن الأمم المتحدة بشأن النمو الاقتصادي في ليبيا والواقع المعيشي الذي كان يعانيه المواطن الليبي على أرض الواقع، وهذا التناقض يثير تساؤلات حول أسباب هذا الاختلاف وكيف ساهم في نهاية المطاف في اندلاع الثورة، فبينما أشارت تقارير التنمية البشرية للأمم المتحدة إلى أن ليبيا كانت تحقق تقدما ملحوظا على صعيد التنمية البشرية، حيث صعدت في التصنيف العالمي من المركز **61** في عام **2003** إلى المركز **53** في عام **2010**، وهو العام الذي سبق الثورة بأشهر قليلة، كان الواقع الاقتصادي للكثير من الليبيين مختلفا تماما.[1]

على الرغم من أن ليبيا تمتعت ببعض مظاهر الأمن الاجتماعي، مثل سياسات التأمين الصحي والدعم السلعي، بالإضافة إلى مستوى مقبول نسبيًا من الأمن الجنائي باستثناء السنوات الأخيرة التي شهدت ارتفاعا في معدلات الجريمة بسبب تدفق المهاجرين، أشارت تقارير أخرى مثل تقرير صندوق النقد الدولي لعام **2007** إلى تحقيق ليبيا لإنجازات اقتصادية كبيرة ونمو اقتصادي سريع، ومع ذلك كان هناك ارتفاع ملحوظ في معدلات التضخم، وعلى الرغم من أن المؤشرات كانت تشير إلى قدرة شرائية نسبية جيدة مقارنة بالدول العربية الأخرى، إلا أن شريحة واسعة من الشعب الليبي كانت تعاني من الفقر والحاجة.

يعود السبب الجذري لهذا التناقض بين المؤشرات الاقتصادية والواقع المعيشي إلى التوزيع غير العادل للثروة الليبية وتبديدها على نطاق واسع، فخلال العقود الأربعة من حكم معمر القذافي، استأثر هو وأبناؤه بالنصيب الأكبر من الثروات الوطنية من خلال وضع أرصدة هائلة في البنوك الأجنبية، كما ازدهرت عمليات غسيل الأموال والتهريب التي كان المتورطون فيها في الغالب مسؤولين كبارا في الدولة ومقربين من القذافي، بالإضافة إلى ذلك ساهمت مشاركة الشركات الأجنبية في مشاريع البنية التحتية،

[1] مهدي محمد عاشور، **قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، تم الاطلاع عليها يوم: 2025/05/16 على الساعة 21.20 مساءا، وتم نشره على الرابط: http://www.sis.gov.eg/News/34/9.htm.

والتي كانت صفقات مربحة للنظام، في زيادة مستويات الفساد، وتفاقم الوضع عندما بدأ النظام ببيع الممتلكات العامة لشركات خاصة، وعلى الرغم من أن ليبيا دولة نفطية غنية، كان غالبية شعبها يعاني من الفقر، وهو ما أكدته أيضا تقارير التنمية البشرية التي أشارت إلى فجوة كبيرة في متوسط دخل الفرد مقارنة بدول خليجية منتجة للنفط مثل قطر، كما وصلت معدلات البطالة بين الشباب إلى مستويات خطيرة بلغت حوالي **30%**، إن زيادة العوائد النفطية وعدم توزيعها بشكل عادل على المواطنين خلق شعورا بالاستحقاق لدى الليبيين للتمتع بثروات بلادهم، تمامًا كما هو الحال في دول الخليج، وعلى الرغم من أن نظام القذافي قدم بعض برامج المساعدات الاجتماعية التي ربما أخرت فكرة الثورة مقارنة بدول مجاورة، إلا أن سياساته القمعية والشعور العميق بالظلم والحرمان من حياة كريمة دفع في النهاية المواطنين الليبيين للثورة على نظام استبدادي دام لأكثر من أربعة عقود.[1]

المطلب الثاني: تفاعلات النظام السياسي الليبي مع محيطه الخارجي

على الساحة الخارجية تميزت حقبة ما قبل حكم القذافي في ليبيا باستقلال حديث نسبيا وعلاقات وثيقة مع القوى الغربية، خاصة في عهد المملكة الليبية، ومع ذلك شكل انقلاب عام **1969** نقطة تحول جذرية في السياسة الخارجية الليبية، فقد تبنى نظام القذافي أيديولوجية قومية عربية ذات توجه اشتراكي، وسعى إلى لعب دور قيادي على المستويين الإقليمي والأفريقي، وتجلى ذلك في دعم حركات التحرر الوطني، وتبني مواقف مناهضة للإمبريالية الغربية، والانخراط في القضايا العربية المختلفة، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، كما سعت ليبيا في عهد القذافي إلى تعزيز دورها في حركة عدم الانحياز، متخذة موقفا وسطيا بين المعسكرين الشرقي والغربي خلال الحرب الباردة، ومع ذلك اتسمت السياسة الخارجية الليبية بالتقلب وعدم الاستقرار، حيث تضمنت تدخلات عسكرية وسياسية في دول الجوار الأفريقي، وتوترا متزايدا مع الغرب بلغ ذروته في فرض عقوبات دولية على ليبيا في فترات مختلفة بسبب اتهامات بدعم الإرهاب الدولي وبرنامجها لتطوير أسلحة غير تقليدية، وهذه الخلفية الخارجية الديناميكية والمعقدة كان لها تأثير كبير على تشكيل النظام السياسي الداخلي الليبي وعلاقاته الدولية، وعليه سنوضح ذلك من خلال ما يلي:

[1] مهدي محمد عاشور، **قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة، المرجع السابق.**

أولا: التفاعلات الإقليمية

اتسمت السياسة الإقليمية لمعمر القذافي بطموحات الوحدة العربية والإفريقية، وإن شابها التسرع وعدم الاستراتيجية المتينة، ففي سعيه لإبراز صورة الزعيم الثوري الوحدوي، انطلق القذافي في سلسلة من المبادرات الوحدوية التي لم يكتب لها النجاح، ففي المنطقة العربية، استندت سياساته خلال السبعينات والثمانينات على فكرة تحقيق الوحدة، ولو بشكل تدريجي، عبر مقترحات للاندماج مع دول مثل مصر وتونس وسوريا فيما سمي بـ"**اتحاد الجمهوريات العربية**"، لكن هذه المحاولات انتهت بالفشل، كما عقد اتفاقية صداقة مع الجزائر، وكان من الداعين إلى تأسيس اتحاد المغرب العربي الذي ضم ليبيا وتونس والجزائر والمغرب وموريتانيا **(لاحقا)**،[1] لكن هذا الاتحاد بقي في إطار التعاون ولم يصل إلى مرحلة الاندماج السياسي والاقتصادي الفعلي، بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك محاولة لتوحيد ليبيا وتشاد، والتي اتخذت طابعًا عسكريا وتسببت في تدخل ليبي طويل الأمد في الشأن التشادي.

بعد إخفاق مشاريع الوحدة العربية، وجه القذافي اهتمامه نحو القارة الأفريقية، حيث سعى إلى بناء تكتلات إقليمية جديدة، فأنشأ تجمعا أفريقيا ضم ليبيا وتشاد والنيجر ومالي والسودان وبوركينا فاسو، وقام بتعزيز علاقاته مع دول أفريقية أخرى من خلال الاستثمارات والمساعدات المالية السخية التي قدمها لهذه البلدان، غالبًا على حساب التنمية الداخلية واحتياجات الشعب الليبي، وكان القذافي يميل إلى عقد تجارب وحدوية قائمة على الاندماج السياسي أكثر من التكامل الاقتصادي، وهو ما ساهم في عدم استدامتها وفشلها في تحقيق أهدافها المعلنة، ولقد تركت هذه السياسات الإقليمية المتخبطة ليبيا في حالة من عدم الاستقرار في محيطها العربي والأفريقي، وخلقت توترات مع العديد من الدول نتيجة لطريقة تعامل القذافي غير التقليدية والمفاجئة في كثير من الأحيان مع العلاقات الدولية.[2]

[1] **تاريخ الصدام بين القذافي والغرب**، تم الاطلاع عليها يوم: 2025/05/16 على الساعة 22:00 مساءا، وتم نشره على الرابط: http://www.elbadil.info/2013/index .

[2] **تاريخ الصدام بين القذافي والغرب، المرجع السابق.**

ثانيا: التفاعلات الدولية

لم تختلف طبيعة علاقات ليبيا مع القوى العظمى عن تقلباتها الإقليمية، فقد تبنى القذافي خطابًا ثوريا مناهضا للإمبريالية، ونظر إلى الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها رمزا لهذا الاستعمار الحديث، وفي المقابل نظرت الولايات المتحدة إلى ليبيا باعتبارها دولة راعية للإرهاب الدولي ومصدرا لزعزعة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وقد وصل التوتر بين البلدين إلى حد قيام الولايات المتحدة بمحاولة اغتيال القذافي عبر قصف مقر إقامته في طرابلس عام **1986**، أما عن علاقة ليبيا مع الاتحاد السوفييتي السابق، فقد اتسمت بالبرود الأيديولوجي بسبب تبني القذافي لشعارات إسلامية في سياسته الداخلية والخارجية، واقتصرت العلاقات بشكل أساسي على التعاون العسكري، حيث كانت ليبيا تسعى لشراء الأسلحة من الاتحاد السوفييتي، بينما كان الاتحاد السوفييتي يرى في ليبيا حليفا محتملا في مواجهة النفوذ الأمريكي في أفريقيا.

شكلت قضية تفجير طائرة بان آم في لوكربي عام **1988** نقطة سوداء في تاريخ علاقات ليبيا الدولية، حيث أدخلت البلاد في حالة من العزلة الدولية وعرضتها لعقوبات اقتصادية وسياسية شديدة، وإلا أن القذافي وبشكل تدريجي وغير معلن في البداية، بدأ في تغيير بعض سياساته في محاولة لتحسين صورة ليبيا أمام العالم والعدول عن النهج الثوري المتصلب الذي أوصله إلى هذا التقوقع الدولي، وأدرك القذافي أن استمرار حالة العزلة يمكن أن تستغلها القوى الكبرى كذريعة لإسقاط نظامه، لذلك انتهج سياسات جديدة أكثر توازنا على المستويين الإقليمي والدولي، حيث سعى إلى ترميم العلاقات مع بعض الدول الغربية وقدم تنازلات في قضية لوكربي.[1]

في الوقت نفسه حافظ القذافي على صورته كلاعب ثوري عالمي من خلال استغلال عائدات النفط لتقديم الدعم المالي والعسكري لحركات مناهضة للإمبريالية في مختلف أنحاء العالم، من إفريقيا إلى فلسطين، بالإضافة إلى دعم حركات مثل السود في أمريكا والمتمردين في نيكاراغوا والجيش الجمهوري الأيرلندي، وبنفس المنطلق الثوري، تدخلت ليبيا عسكريا في تشاد وأوغندا، وعارضت النفوذ الإسرائيلي في

[1] مصطفى شفيق علام، **ليبيا الإقليمية من الشخصنة الى المأسسة، المرجع السابق.**

أفريقيا، وكان الدافع وراء هذا التوجه الثوري جزئيا رغبة القذافي في تقليد شخصية وطنية وقومية مؤثرة مثل الرئيس المصري جمال عبد الناصر.

إلا أن هذه السياسات الخارجية المتناقضة والمتسرعة تسببت في مشاكل كبيرة لليبيا، بما في ذلك الهزيمة العسكرية في تشاد، والدخول في مواجهة مسلحة مع مصر، وسوء العلاقات والتوتر مع العديد من الدول العربية والأفريقية، وترسخ الصورة النمطية عن ليبيا كدولة داعمة للإرهاب ومنتهكة لحقوق الإنسان، وعزل ليبيا عن محيطها الإقليمي والدولي لفترة طويلة، وقد أدت هذه النتائج السلبية إلى خلق شرخ داخلي في الأوساط الليبية، حيث عانى المواطنون من الفقر والعزلة والقلق الأمني، وحتى بعد فترة العقوبات وتغيير ليبيا الظاهري لبعض سياساتها الخارجية، لم ينعم المواطن الليبي بالاستقرار، حيث كانت العلاقات الخارجية للنظام غالبا ما تبنى على إهدار الثروات الليبية لإرضاء القوى الكبرى.[1]

المبحث الثاني: عوامل إندلاع الحراك الشعبي في ليبيا وأسباب التعثر

شكل الحراك الشعبي الذي اندلع في ليبيا في فبراير **2011** نقطة تحول مفصلية في تاريخ البلاد، معبرا عن سنوات من الاحتقان والغضب المتراكم نتيجة عوامل سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية متشابكة، فمن غياب الشرعية السياسية وانسداد آفاق التغيير، إلى التحديات الاقتصادية والمعيشية وسوء توزيع الثروات، وصولا إلى الدور المتنامي لوسائل الإعلام الحديثة في رفع الوعي وتعبئة الجماهير، تضافرت هذه العوامل الداخلية لتفجير الأوضاع، ومع ذلك فإن المسار الذي أعقب هذا الحراك شهد تعثرا كبيرا وانزلاقا نحو الصراع والفوضى، بدلا من تحقيق الانتقال السلس نحو الديمقراطية والاستقرار الذي طمح إليه الكثير من الليبيين، وإن فهم هذه العوامل الأولية التي أشعلت فتيل الاحتجاجات، بالإضافة إلى الأسباب الداخلية التي أدت إلى تعثر مسارها وتحولها إلى نزاع مسلح، يمثل ضرورة لفهم حاضر ليبيا

[1] مصطفى شفيق علام، **ليبيا الإقليمية من الشخصنة الى المأسسة، المرجع السابق.**

واستشراف مستقبلها،[1] وبناءا على هذه المعطيات قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هي كالآتي، عوامل إندلاع الحراك **(المطلب الأول)**، وثم أسباب التعثر **(المطلب الثاني)**.

المطلب الأول: عوامل إندلاع الحراك

تتمثل عوامل إندلاع الحراك في عوامل داخلية النشأة وخارجية وهي كالأتي:

أولا: عوامل إندلاع الحراك داخلية النشأة

إن اندلاع الحراك الشعبي في ليبيا في فبراير **2011** كان نتيجة تفاعل معقد لعدة عوامل داخلية متراكمة على مدى عقود من حكم القذافي، فعلى الصعيد السياسي، كان غياب الشرعية الحقيقية للنظام، وانسداد أي أفق للتغيير أو المشاركة السياسية المستقلة، وانتهاكات حقوق الإنسان الممنهجة، بمثابة قنبلة موقوتة تنذر بالانفجار، واقتصاديا واجتماعيا، ساهم ارتفاع معدلات البطالة بين الشباب المتعلم، وسوء توزيع الثروة النفطية، وتفشي الفساد، وتهميش بعض المناطق، في خلق حالة من الإحباط والسخط لدى قطاعات واسعة من الشعب، أما على الصعيد الثقافي فقد لعب التوسع في الانفتاح على العالم بفضل ثورة المعلومات ووسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية دورا هاما في رفع وعي الليبيين بحقوقهم

وحرياتهم، وفي فضح ممارسات النظام القمعية، مما هيأ المناخ العام للمطالبة بالتغيير،[2] وهو ما يتجلى في العوامل الآتية:

1- العوامل السياسية: شكلت العوامل السياسية حجر الزاوية في تفجر الحراك الشعبي الليبي عام **2011**، حيث تراكمت مظاهر الخلل والانسداد على مدى عقود من حكم معمر القذافي، لتصل إلى نقطة اللا عودة، فقد افتقد النظام إلى الشرعية والمشروعية الحقيقية، مستندا إلى انقلاب عسكري ولم يسعى

[1] عائشة بوكليخة، **الحراك السياسي العربي وأثره على الأمن في المتوسط "دراسة حالة ليبيا"**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية متوسطية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2020، ص157.

[2] فتحي محمد أميمة، **الفساد السياسي و الإداري كأحد أسباب الثورات العربية**، ورقة مقدمة لمؤتمر فلادليفيا السابع العشر تحت عنوان ثقاف التغيير "الأبعاد الفكرية – العوامل – التمثلات"، د ب ن، يوم06- 08 نوفمبر 2012، ص 14.

لتجديد تفويضه الشعبي عبر آليات ديمقراطية، وهذا الغياب للتمثيل الحقيقي والإقصاء الممنهج لأي صوت معارض، بالإضافة إلى قمع الحريات وانتهاكات حقوق الإنسان، خلق مناخا من الاحتقان والغضب المتصاعد، كما أن انسداد أي أفق للتغيير أو الإصلاح من داخل النظام نفسه، وتركز السلطة بشكل مطلق في يد القذافي وعائلته، زاد من شعور اليأس لدى الليبيين ودفعهم في نهاية المطاف إلى المطالبة بالتغيير الجذري، ويتمثل ذلك فيما يلي:[1]

أ- **انتهاكات حقوق الإنسان:** كانت الانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان من قبل نظام القذافي سببا رئيسيا في تأجيج الغضب الشعبي، وحادثة اعتقال المحامي فتحي تريل، ممثل أسرى ضحايا سجن أبو سليم، كانت الشرارة المباشرة للحراك، ورد النظام العنيف على المظاهرات السلمية التي طالبت بالإفراج عنه كشف عن طبيعته القمعية وعدم استعداده للتسامح مع أي شكل من أشكال الاحتجاج، وهذه الأحداث أظهرت وعي المواطنين ورغبتهم في الحرية والتغيير، والعجز الوظيفي للنظام، وغياب الشرعية والمشروعية، والانغلاق السياسي، وتزايد الانتهاكات، وقمع أي تنظيمات تمثل مطالب الشعب، كانت مجتمعة من أهم الأسباب وراء الحراك الشعبي.

ب- **انسداد قنوات التغيير والإصلاح:** لم يشهد النظام السياسي الليبي أي انتخابات تشريعية أو رئاسية طوال **42** عاما، حتى تلك التي قد تكون شكلية لاختبار شرعية النظام، وكان القذافي يتعمد فرض سيطرته المطلقة على السلطة والمؤسسات، مما أغلق أي نافذة للتغيير أو التداول السلمي للسلطة، وسيطرة القذافي وأبنائه على المؤسسات السيادية والمناصب العليا في الدولة **(الأمن، الطاقة، السياسة)** عززت هذا الانسداد، ومحاولة سيف الإسلام القذافي إطلاق مشروع إصلاح سياسي عام **2004 "ليبيا الغد"** كشفت عن استحالة التغيير الحقيقي من داخل النظام في ظل عدم وجود قناعة حقيقية بالإصلاح لدى القذافي الأب، وفشل هذا المشروع يعكس عجز النظام عن معالجة أزمتي الشرعية والمشروعية وتزايد الفجوة بين الحاكم والمحكوم، وغياب آليات للتواصل الحقيقي مع الشعب، مثل الانتخابات الحرة أو السماح للأحزاب والمعارضة بالمساهمة في الإصلاح، زاد من حالة الاحتقان.

[1] حسين خلف موسى، **الثورة الليبية وسيناريوهات المستقبل**، تم الاطلاع عليها يوم: 2025/05/16 على الساعة 23:00 مساءا، وتم نشره على الرابط: http://democraticac.de/?p=536.

ت- **غياب الشرعية والمشروعية:** افتقد نظام القذافي لأسس الشرعية ، حيث استند إلى انقلاب عسكري عام **1969** ولم يسعَى لتجديد شرعيته عبر انتخابات حرة ونزيهة طوال فترة حكمه الممتدة لأكثر من أربعة عقود، تمحورت السلطة بشكل كامل في شخص القذافي، الذي جعل من مبادئ "**ثورة الفاتح**" أساسا للنظام السياسي بدلا من دستور أو توافق شعبي حقيقي، والمؤسسات التي أنشئت بدت صورية، حيث كانت المؤتمرات الشعبية واللجان الشعبية تخفي مركزية السلطة الحقيقية في يد القذافي وحاشيته، وتزامن ذلك مع إلغاء الدستور، وحظر الأحزاب السياسية والمعارضة، وإلغاء الانتخابات، وحل الجيش النظامي وتقويضه لصالح أجهزة أمنية موازية موالية للقذافي شخصيا، وهذا الإقصاء الممنهج لأي شكل من أشكال المشاركة السياسية المستقلة أو التداول السلمي للسلطة أدى إلى شعور عميق بالإقصاء لدى قطاعات واسعة من الشعب.[1]

2- الأسباب الاقتصادية والاجتماعية: شكلت الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة في ليبيا حافزا قويا لاندلاع الحراك الشعبي عام **2011**، كما ساهمت في تعثر مساره لاحقا فعلى الرغم من الثروات النفطية الكبيرة للبلاد، عانى قطاع واسع من الليبيين من تحديات اقتصادية جمة، تمثلت في ارتفاع معدلات البطالة، خاصة بين الشباب المتعلم، وتدني مستويات المعيشة بسبب سوء توزيع الثروة والفساد المستشري، وهذا التفاوت الطبقي الصارخ، جنبا إلى جنب مع التهميش الإقليمي وغياب العدالة الاجتماعية، ولد شعورا عميقا بالظلم والإحباط لدى الكثيرين، وهذه المظالم الاقتصادية والاجتماعية لم تكن فقط دافعا للاحتجاجات الأولية، بل استمرت في التأثير على مسار الأحداث اللاحقة، حيث أدت المنافسة على الموارد وتفاقم الأوضاع المعيشية إلى تعقيد جهود بناء دولة مستقرة وعادلة بعد سقوط نظام القذافي، وهو ما يتمظهر في:[2]

أ- **ارتفاع معدلات البطالة وتدني الأجور:** وصلت معدلات البطالة إلى مستويات مقلقة، خاصة بين الشباب، وذلك في ظل سياسات نظام القذافي التي أبقت الأجور والرواتب تحت الحد الأدنى بموجب قوانين صدرت في بداية الثمانينات، ويعتقد أن هذه السياسة كانت متعمدة لمنع تحقيق الرفاه

[1] حسين خلف موسى، **الثورة الليبية وسيناريوهات المستقبل، المرجع السابق.**

[2] محمد عاشور، **الثورة الليبية الأسباب والتداعيات و مسارات المستقبل**، مؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا و تداعياتها، أثيوبيا، ماي 2011م، ص ص11-12.

الاقتصادي والاجتماعي للشعب، خوفا من أن يؤدي ذلك إلى مطالبة بحقوق سياسية ومدنية تهدد استقرار النظام.

ب- **ارتفاع معدلات الفقر وسوء توزيع الثروة:** كشفت الدراسات أن نسبة كبيرة من الأسر الليبية كانت تعيش تحت خط الفقر أو بالقرب منه، على الرغم من الثروة النفطية الهائلة التي تمتلكها البلاد، واستئثار القذافي وعائلته والمقربين منه بالنصيب الأكبر من الثروات الوطنية، بالإضافة إلى الفساد المستشري وعمليات غسيل الأموال والتهريب التي تورط فيها مسؤولون كبار، أدى إلى حرمان غالبية الشعب من الاستفادة من خيرات بلادهم. المقارنة بدول نفطية أخرى ذات دخل فردي أعلى بكثير أظهرت حجم الظلم الاقتصادي الذي كان يعاني منه الليبيون.

ت- **التركيبة السكانية الشابة والتعليم المتزايد مع تراجع الفرص:** تميز المجتمع الليبي بتركيبة سكانية شابة، حيث شكل الشباب ما يزيد عن نصف السكان، وكانت نسبة التعليم مرتفعة نسبيًا، حيث كان حوالي ثلث الليبيين متعلمين، ومع ذلك لم ينعكس هذا الارتفاع في مستوى التعليم على النمو الاقتصادي، الذي كان يسير بوتيرة أبطأ من النمو الديموغرافي، مما أدى إلى تفاقم مشكلة البطالة بين الشباب المتعلم.

ث- **تهميش بعض المناطق:** اتبعت سياسات نظام القذافي تهميشا واضحا لبعض المناطق الليبية على حساب مناطق أخرى، والمنطقة الشرقية التي كانت في فترات سابقة من الداعمين للنظام، عانت من التهميش والإهمال وغياب المشاريع التنموية كنوع من العقاب بعد محاولات انقلابية قادها أشخاص من تلك المنطقة، وهذا التهميش الإقليمي ساهم في زيادة الاحتقان وكان من الأسباب الأولية لانطلاق الحراك من الشرق.[1]

ج- **غياب العدالة الاجتماعية:** فشل النظام في تحقيق عدالة حقيقية في توزيع الثروة وتحقيق التنمية المتوازنة في جميع مناطق البلاد، وبينما قدم النظام بعض الخدمات المجانية مثل التعليم والعلاج، إلا أنها لم تعوض عن الحرمان الاقتصادي والاجتماعي الذي عانى منه غالبية الشعب في ظل الثروة النفطية الهائلة للبلاد.

ح- **الفساد المستشري:** على الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية في تقارير التنمية البشرية، كان الفساد متفشيا في ليبيا، وتقارير دولية صنفت ليبيا في مراتب متأخرة في مؤشرات الشفافية، وقدرت الأموال

[1] محمد عاشور، **المرجع السابق**، ص 11.

التي تم تبديدها أو سرقتها بعشرات المليارات من الدولارات، هذا الفساد حرم الشعب من الاستفادة من ثروات بلاده وزاد من شعوره بالظلم.[1]

3- العوامل الثقافية: لعبت الأسباب الثقافية والتطور الهائل في وسائل الإعلام دورا محوريا في تهيئة المناخ لاندلاع الحراك الشعبي في ليبيا عام **2011**، فمع الانفتاح النسبي على العالم بعد رفع العقوبات، وتوسع انتشار وسائل الإعلام الحديثة، خاصة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية، انكشف الليبيون على أفكار وقيم جديدة، وأصبحوا أكثر وعيا بحقوقهم وحرياتهم وبمستويات المعيشة والحريات المتاحة في دول أخرى، كما ساهمت هذه الوسائل في فضح ممارسات النظام القمعية والفساد المستشري، مما أضعف صورته في نظر المواطنين، ولقد أتاحت ثورة المعلومات منصات جديدة للتعبير عن الآراء المعارضة والتنظيم والتعبئة، لتتجاوز بذلك القيود الصارمة التي فرضها النظام على حرية التعبير والتجمع، وهذا الوعي المتزايد والمعلومات المتدفقة ساهم بشكل كبير في كسر حاجز الخوف لدى الليبيين وتهيئتهم للمطالبة بالتغيير الجذري، ويتمثل ذلك فيما يلي:[2]

أ- **الانفتاح على العالم وثورة المعلومات:** بعد رفع العقوبات الدولية، شهدت ليبيا انفتاحا أكبر على العالم، مما أتاح للمواطنين الليبيين التعرف على ما يحدث في الخارج بفضل ثورة المعلومات ووسائل الإعلام الحديثة.

ب- **دور وسائل التواصل الاجتماعي:** لعبت منصات مثل **فيسبوك وتويتر وإنستغرام** دورا هاما في إعادة تثقيف الليبيين وتداول المعلومات والأخبار بسهولة بين مختلف الشرائح الاجتماعية، مما ساهم في زيادة الوعي بالحقوق والحريات وأساليب المطالبة بها سلميا.

ت- **فضح سياسات النظام عبر الإعلام الجديد:** ساهمت ثورة المعلومات في كشف ممارسات النظام الليبي القمعية واستغلاله لثروات البلاد، وكان لذلك تأثير كبير في إثارة الرأي العام والمنظمات الحقوقية، مطالبين بالمحاسبة والتغيير وفضح الفساد، وقد حدث هذا قبل أسبوع واحد من بدء الحراك الشعبي.

---

[1] محمد عاشور، **المرجع السابق**، ص12.

[2] عائشة بوكليخة، **المرجع السابق**، ص ص162-163.

ث- **دور القنوات الفضائية الخارجية:** لعبت قنوات فضائية عربية ودولية دورا محوريا في نقل ومتابعة الأحداث داخل ليبيا منذ بداية الحراك، وعملت على تغطية الاحتجاجات وتوجيه الرأي العام، على عكس الإعلام الرسمي الليبي الذي حاول التعتيم على الحقائق وتجميل صورة النظام، والإعلام الخاص ساهم في وضع المواطن الليبي في صورة الأحداث الحقيقية وفتح نقاشات حول مواضيع كانت محظورة في الإعلام الرسمي، مثل الوضع الاقتصادي الحقيقي، وآليات الوصول إلى الحكم، والانتخابات، وآراء المواطنين في النظام السياسي.

ج- **تعلم أساليب الاحتجاج السلمي:** ساهم الانفتاح على العالم وثورة المعلومات في تعريف المواطنين الليبيين بأساليب المطالبة بالحقوق سلميا ودون عنف، وهو ما تجلى في البدايات السلمية للحراك الشعبي في **17 فبراير 2011**، الذي انطلق استجابة لدعوات عبر وسائل التواصل الاجتماعي للمطالبة بإطلاق سراح المحامي فتحي تربل،[1] وفتح المجال للحريات وإجراء إصلاحات سياسية.

ثانيا: عوامل اندلاع الحراك خارجية النشأة

لم يكن الحراك الشعبي الذي شهدته ليبيا في فبراير **2011** حدثا منعزلا عن محيطها الإقليمي والدولي، فالعوامل الخارجية لعبت دورًا هامًا في تهيئة الظروف وتسريع وتيرة الأحداث، كما تفاعلت مع الأوضاع الداخلية المعقدة لتحديد مسار الثورة وتداعياتها اللاحقة، يتناول هذا المطلب تأثير البيئة الخارجية على اندلاع الحراك الشعبي في ليبيا ، وذلك من خلال تحليل تأثير رفع العقوبات الدولية على تفاعلات ليبيا مع العالم، ودور الحراك السياسي في دول الجوار، وتأثير العولمة ووسائل الاتصال الحديثة، كما سيسعى هذا المطلب إلى توضيح كيف تفاعلت هذه العوامل الخارجية مع نقاط الضعف الداخلية في النظام والمجتمع الليبي، مما ساهم في نهاية المطاف في تعثر مسار الانتقال نحو الاستقرار والديمقراطية، ويتمثل ذلك فيما يلي:

1- تأثير رفع العقوبات الدولية على تفاعلات ليبيا الداخلية والخارجية: شكل قرار الأمم المتحدة برفع العقوبات الدولية تدريجيا عن ليبيا، بدءا من عام **1999** وتصاعدا في عام **2003**، منعطفا هاما في

[1] فتحي تربل: هو محام وسياسي ليبي بارز، اشتهر بدفاعه عن ضحايا مذبحة سجن أبو سليم، كان اعتقاله في فبراير 2011 الشرارة التي أطلقت ثورة 17 فبراير في ليبيا، ثم أصبح عضوا في المجلس الوطني الانتقالي، ويعرف بتربُل بكونه شخصية محورية في انطلاق الحراك الشعبي ضد نظام القذافي. أنظر: عائشة بوكليخة، **المرجع السابق**، ص 163.

تفاعلات ليبيا مع العالم الخارجي، وكان له في الوقت نفسه تداعيات عميقة على الأوضاع الداخلية، وهذا الانفتاح الجديد، الذي فرضه الواقع الدولي على نظام القذافي، أحدث تغييرات اقتصادية وسياسية واجتماعية غير مسبوقة، خلقت فرصا وتحديات جديدة للمجتمع الليبي، وإن فهم كيفية تأثير هذا التحول في السياسة الخارجية على الديناميات الداخلية، بما في ذلك التوقعات الشعبية، والسياسات الاقتصادية الجديدة، ومحاولات الإصلاح السياسي، يمثل مفتاحا لفهم السياق الذي أدى في نهاية المطاف إلى اندلاع الحراك الشعبي عام **2011**، ويتمثل ذلك في:[1]

أ- **الإصلاح السياسي المتعثر وتوقعات المعارضة:** تزامن رفع العقوبات مع إعلان سيف الإسلام القذافي عن مشروع "**ليبيا الغد**" الذي هدف ظاهريا إلى إصلاح سياسي وتحسين صورة ليبيا أمام الغرب، وحمل هذا المشروع آمالا كبيرة لدى السياسيين والمعارضة نحو تحقيق انفتاح سياسي حقيقي، يسمح بالحريات والتعددية الحزبية، إلا أن هذا المشروع واجه مقاومة شديدة من قبل أصحاب الشرعية الثورية والمستفيدين من الوضع القائم داخل النظام، ولم يتجاوز مرحلة الدعاية والتصريحات، وعدم وجود إرادة حقيقية للإصلاح من قبل القذافي الأب أفشل هذا المشروع، وزاد من إحباط الشعب والمعارضة الذين رأوا في رفع العقوبات فرصة حقيقية للتغيير.

ب- **الانفتاح الاقتصادي المفاجئ وتداعياته الاجتماعية:** كان لرفع العقوبات الدولية على ليبيا، تدريجيا بدءا من عام **1999** وتزايدا في عام **2003**، تأثيرا عميقا على الديناميات الداخلية، فقد وجد النظام السياسي نفسه مضطرا للانفتاح على العالم، وتبني سياسات اقتصادية جديدة تشجع الاستثمار الأجنبي وتدفق الشركات الدولية، الذي قدر بحوالي **150** مليار دولار، وتزامن ذلك مع إعلان سيف الإسلام القذافي عن مشروع إصلاحي شامل، وشرعت الحكومة في خصخصة واسعة النطاق شملت أكثر من **200** شركة عامة وبيع الممتلكات العامة للقطاع الخاص، وهذا التحول الاقتصادي المفاجئ لم تستطع شرائح واسعة من المجتمع الليبي، خاصة الطبقة العاملة، استيعابه، فقد عانت هذه الفئات من شبح البطالة وانخفاض الأجور في ظل انخفاض القدرة الشرائية نتيجة لارتفاع أسعار السلع الأساسية، لم يعد المواطن الليبي قادرا على التكيف مع هذا الانتقال من حياة مغلقة تعتمد على دعم الدولة إلى انفتاح اقتصادي يفقد فيه العديد من الامتيازات، حتى الدعم الجزئي الذي قدمته الدولة لم يكن كافيا لمواجهة تقلبات الأسعار العالمية، مما وضع المواطنين في مواجهة ارتفاع الأسعار مع

[1] محمد عاشور، **المرجع السابق**، ص ص12-14.

انخفاض الأجور وضعف القدرة الشرائية، وهذا الوضع الاقتصادي المتدهور لغالبية الشعب زاد من حالة الاستياء وعدم الرضا عن النظام.

ت- **قمع المطالب بالإصلاح وتأجيج الغضب:** مثل رفع العقوبات فرصة للنظام للانفتاح الحقيقي وإجراء إصلاحات جذرية، لكنه اختار المراوغة والإعلان عن إصلاحات شكلية دون تنفيذ جاد، وما زاد من غضب الشعب هو قمع النظام العنيف للمظاهرات التي طالبت بالإصلاح وكشف مصير قتلى سجن أبو سليم عام **1996**، ومقتل **12** متظاهرا كان دليلا واضحا على عدم نية النظام في المصالحة أو التغيير الحقيقي، والسياسات الاقتصادية التي اتبعتها الحكومة بعد رفع العقوبات لم تخدم مصالح غالبية الليبيين، بل زادت أوضاعهم سوءا بسبب غياب التنويع الاقتصادي وضعف القدرة الشرائية لـ **70%** من ذوي الدخل المتوسط والضعيف، وهذا القمع والإصرار على الوضع القائم فوت على النظام فرصة احتواء الغضب الشعبي المتصاعد.[1]

2- تأثير الحراك السياسي في دول الجوار على ليبيا: لقد كان للحراك السياسي المتسارع في تونس ومصر في مطلع عام **2011** تأثيرا معديا وملهما على الشارع الليبي، فمشاهد نجاح الشعوب المجاورة في تحدي أنظمة قمعية راسخة، وكسر حاجز الخوف الذي طالما سيطر على المنطقة، بعثت الأمل في نفوس الليبيين وأزالت جزءا كبيرا من ترددهم في المطالبة بالتغيير، ولقد وفرت الثورتان التونسية والمصرية نموذجا عمليا لإمكانية الانتفاض الشعبي، وسرعت من وتيرة الدعوات للاحتجاج في ليبيا، مستفيدين من الزخم الإقليمي والرغبة المشتركة في الحرية والكرامة، وهو مايتجلى:[2]

أ- **دعوة فتحي تريل وتفجر الأوضاع في الشرق:** في خضم هذه التحولات الإقليمية، ودعا المحامي والحقوقي الليبي فتحي تريل عبر مواقع التواصل الاجتماعي إلى الخروج في مظاهرات يوم **17 فبراير 2011** للمطالبة بكشف حقيقة مقتل سجناء سجن أبو سليم، ورد النظام على هذه الدعوة باعتقال المحامي واتهامه بتهديد استقرار الدولة، واللافت أن المناطق الشرقية في ليبيا استبقت التاريخ المعلن للمظاهرات بيومين وخرجت في احتجاجات تطالب بالإفراج عن المحامي والإصلاح السياسي، وهذا الاستباق التاريخي للمناطق الشرقية للمظاهرات يعكس تأثرها المباشر بما يحدث في مصر، كما كان

[1] محمد عاشور، **المرجع السابق**، 14.

[2] عائشة بوكليخة، **المرجع السابق**، ص ص165-166.

الحال مع انقلاب القذافي، والحراك في تونس ومصر كان بمثابة نقطة تحول حاسمة ألهمت الليبيين ودفعتهم للتحرك.

ب- **الزخم المصري وتأثيره التاريخي:** في هذه الأثناء، شهدت مصر حراكا مماثلا، حيث خرج الشعب في مظاهرات واسعة النطاق تم الدعوة إليها عبر شبكات التواصل الاجتماعي للمطالبة بالإصلاح والتغيير، وعلى عكس تونس، واجه المتظاهرون في مصر عنفا وقمعا شديدا، لكن الإرادة الشعبية استمرت في التصاعد حتى أدت إلى عزل الرئيس حسني مبارك بعد حكم استمر لأكثر من **30** عاما، وكان للحراك المصري تأثير خاص على الأوضاع في ليبيا بحكم الامتداد التاريخي والحضاري والثقافي بين البلدين، وتاريخيا كانت المناطق الشرقية في ليبيا تتأثر بشكل مباشر بما يحدث في مصر، كما حدث مع انقلاب القذافي وتأثر هذه المناطق بالفكر الناصري، لذا كان الحراك السياسي في مصر أكثر تأثيرا على الليبيين من الناحية النفسية والمعنوية، وشجعهم على اقتفاء أثر جيرانهم في المطالبة بالتغيير.[1]

ت- **الشرارة التونسية وكسر حاجز الخوف:** شهدت منطقة جنوب المتوسط في أواخر عام **2010**، وتحديدا في تونس ومصر، حراكا شعبيا واجتماعيا غير متوقع، وكانت الشرارة الأولى في تونس عندما أقدم الشاب محمد البوعزيزي على إحراق نفسه احتجاجًا على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية الصعبة والقمع والظلم الذي كان يعاني منه التونسيون، وسرعان ما انتشرت الاحتجاجات في جميع أنحاء تونس مطالبة بالتنمية والعدالة الاجتماعية وتنحي الرئيس زين العابدين بن علي، وهو ما تحقق في النهاية نتيجة لتصاعد الاحتجاجات وحيادية المؤسسة العسكرية، وكان للحراك التونسي تأثير مباشر على الليبيين، حيث ساهم في كسر حاجز الخوف الذي عاشوا فيه طيلة **42** عاما من حكم القذافي، وألهمهم للخروج والمطالبة بالتغيير.

3- دور العولمة ووسائل الاتصال الحديثة: في العقد الذي سبق اندلاع الحراك الشعبي في ليبيا عام **2011** شهد العالم تحولات جذرية في مجال الاتصال والمعلومات، وكان للعولمة ووسائل الاتصال الحديثة، وخاصة الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والقنوات الفضائية، تأثير عميق على المجتمعات، بما في ذلك المجتمع الليبي الذي كان يعيش تحت قيود نظام القذافي الصارمة، وهذه الوسائل الحديثة فتحت نوافذ جديدة لليبيين للاطلاع على العالم الخارجي، وتجاوز الحصار الإعلامي الذي فرضه

[1] عائشة بوكليخة، **المرجع السابق**، ص 165.

النظام لعقود، ولقد أتاحت هذه الأدوات منصات غير مسبوقة لتبادل المعلومات والأفكار، والتعبير عن الآراء المعارضة، وتنظيم الحراك الاجتماعي، وفضح ممارسات النظام، مما ساهم بشكل كبير في تهيئة المناخ النفسي والاجتماعي لاندلاع الثورة والمطالبة بالتغيير الجذري، ويتمثل ذلك في:[1]

أ- **تأثير الإعلام الخارجي:** لعبت القنوات الفضائية الخاصة، مثل الجزيرة والعربية، دورا مهما في تغطية الحراك الليبي ومرافقته منذ بدايته، وساهمت في تشكيل الرأي العام ونقل صورة مختلفة تماما عن تلك التي كان يقدمها الإعلام الرسمي الليبي الذي مارس التعتيم والتضليل، وهذه القنوات فتحت نقاشات حول مواضيع كانت محظورة في الإعلام الرسمي، مثل الوضع الاقتصادي الحقيقي، وآليات الحكم، والانتخابات، وآراء المواطنين في النظام السياسي.

ب- **تمكين المواطنين وتعلم أساليب الاحتجاج السلمي:** ساهمت ثورة المعلومات في ربط المواطنين الليبيين بالعالم الخارجي، وتعريفهم بما يحدث في دول أخرى، وتعليمهم أساليب المطالبة بالحقوق سلميا ودون عنف، والدعوات للمظاهرات السلمية في **17 فبراير** انطلقت بشكل أساسي عبر وسائل التواصل الاجتماعي، مما يدل على الدور المحوري الذي لعبته هذه الوسائل في التنظيم والتعبئة.

ت- **نقل حقيقة الأحداث وتجاوز الرقابة:** لعبت العولمة ووسائل الاتصال الحديثة، وخاصة شبكات التواصل الاجتماعي، دورا حاسما في نقل حقيقة الأحداث في ليبيا دون تدخل أو تزييف من النظام، فقد تمكن المواطنون من تبادل المعلومات والصور ومقاطع الفيديو التي توثق الاحتجاجات وقمع النظام بشكل مباشر وفوري، مما قوض سيطرة النظام على الرواية الرسمية للأحداث.

المطلب الثاني: أسباب تعثر الحراك الشعبي ليبيا

يتناول هذا المطلب الأسباب الجوهرية التي أدت إلى تعثر عملية بناء الدولة في ليبيا بعد الحراك الشعبي، مقسما إياها إلى عوامل داخلية وتداعيات التدخل الخارجي، وعليه سنوضح ذلك من خلال ما يلي:

[1] منظمة العفو الدولية، **المعركة على ليبيا القتل و الاختفاء و التعذيب**، د ب ن، 2011، ص ص13-14.

أولا: العوامل الداخلية الكامنة وراء تعثر الحراك الشعبي الليبي

تعد مجموعة من العوامل الداخلية المتجذرة في البنية الاجتماعية والسياسية الليبية عائقا رئيسيا أمام استقرار البلاد وتقدمها، وأبرزها:[1]

1- تأثير المعطى القبلي: لطالما لعبت القبيلة دورا محوريا في تاريخ ليبيا، وتستمر في فرض نفوذها على المشهد السياسي والاجتماعي، فمع وجود أكثر من **100** قبيلة، تتحكم بعضها في مفاصل الدولة خلال فترة حكم القذافي، اتسمت علاقة الدولة بالقبيلة بالازدواجية؛ فبينما روج للهويات الجامعة **(العروبة والإسلام والبعد الإفريقي)**، تم الاعتماد على القبيلة في توزيع المناصب والأدوار السياسية. اتبع القذافي سياسة "**العصا والجزرة**"، حيث عاقب القبائل المعارضة وقدم الامتيازات للموالين، مستفيدا من غياب مؤسسات مجتمع مدني قوية **(كالأحزاب والجمعيات)**.

هذا التغليب للبعد القبلي أدى إلى تدمير ثقافة العمل المؤسسي وشعور الانتماء الوطني، مما انعكس سلبًا على أداء قادة المرحلة الانتقالية. فقد ركزوا على السياسات الحزبية والقبلية على حساب الأولوية الديمقراطية، مما حال دون التوافق المطلوب لإدارة المرحلة الانتقالية. كما أن التحالفات القبلية لم تكن متجانسة، بل قامت على المصالح المشتركة المؤقتة.

ويتجلى تأثير البعد القبلي بوضوح في إشكالية المحاصصة السياسية والمناطقية، التي برزت في اتفاق الصخيرات، حيث تم تشكيل المجلس الرئاسي لحكومة الوفاق الوطني بناء على هذا المنطق لضمان الدعم. هذا النهج يضع تنفيذ أي تسوية رهينا لحسابات الأطراف المشاركة في المحاصصة، مما يعيق جهود المصالحة والوحدة الوطنية، ويفاقم سمو الهويات الفرعية على الهوية الوطنية.

2- اقتصاد النفط الريعي: إن اعتماد ليبيا الكلي على الاقتصاد الريعي وغياب الاقتصاد الإنتاجي خلق مشكلات اقتصادية عميقة تفاقمت بعد الانتفاضة. تسبب الانفلات الأمني وسيطرة الميليشيات المسلحة على المنشآت النفطية في انخفاض حاد في الإنتاج، مما ردع الشركات الأجنبية وقلل من استثماراتها،

[1] يوسف بن يزة، **الدولة والطائفة في عصر العولمة دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة " لبنان نموذجا"**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، 2013، ص ص135-136.

وهذا الأمر عطل جهود التحول الديمقراطي وبناء مؤسسات الدولة، في ظل وجود سلطات ليبية هشة غير قادرة على تحقيق الإصلاحات الاقتصادية، بل إن طبيعة الصراع في ليبيا، مثل الصراع بين قوات حفتر وقوات مصراتة، تفسر في جزء كبير منها على أنه صراع للسيطرة على منابع النفط، فالطرف المسيطر على موارد النفط يمتلك نفوذا كبيرا في المعادلة السياسية ويؤثر على مسار بناء الدولة الليبية المستقبلي.

3- محدودية فعالية المجتمع المدني: أدى اعتماد النظام السياسي في ليبيا منذ عام **1969** على المحاصصة القبلية إلى تعطيل تطور مجتمع مدني منظم. ومع ظهور المجلس الوطني الانتقالي، شهدت البلاد إصلاحات أدت إلى زيادة عدد منظمات المجتمع المدني، والتي لعبت دورا في ظهور كيانات سياسية جديدة وأحزاب، إلا أن انفلات الأوضاع الأمنية واندلاع المواجهة المسلحة بين المعسكرين المتصارعين منذ عام **2014** أثر سلبا على عمل هذه المنظمات، فاضطرت غالبيتها إلى تحويل نشاطها نحو العمل الإنساني، كما انقسمت إلى قسمين متمركزين في الشرق والغرب، حيث تركز كل منها على فضح انتهاكات الطرف الآخر سعيا للحصول على دعم السلطة المركزية.

إن ولادة المجتمع المدني الليبي في ظل هذه الأوضاع غير المستقرة جعلته يعاني من صعوبات جمة، مما انعكس سلبا على قدرته على المساعدة في إعادة الاستقرار وتحقيق انتقال ديمقراطي سلس في ليبيا.[1]

ثانيا: العوامل الخارجية الكامنة وراء تعثر الحراك الشعبي الليبي

لم يقتصر التدخل الدولي في ليبيا على فترة الحراك الشعبي بإسقاط نظام القذافي من قبل حلف الناتو، بل تطور ليصبح أكثر تعقيدا وخطورة، وأصبحت ليبيا ساحة تنافس بين قوى إقليمية ودولية متعددة، تسعى كل منها لتحقيق مكاسب استراتيجية عبر دعم ومساندة فصائل ليبية متنافسة، بالنسبة للفاعلين الإقليميين، انقسمت الأطراف الليبية إلى كتلتين رئيسيتين: الكتلة الغربية التي تحظى بدعم المحور القطري والتركي، والكتلة الشرقية التي تتلقى دعما من المحور السعودي والمصري والإماراتي، وهذا الدعم الخارجي أسهم في إفشال عملية الإنتقال الديمقراطي بعد الحراك ومزق المجتمع الليبي إلى

[1] يوسف بن يزة، **المرجع السابق**، ص136.

ميليشيات متناحرة، مما أجج الصراع وزاد من حدة الانقسامات السياسية والاجتماعية عبر استمرار تسليح الأطراف المتقاتلة.[1]

أما فيما يتعلق بتدخل القوى الغربية، فلم يكن مباشرا وملحوظا بنفس درجة القوى الإقليمية، وإن كان بنسب متفاوتة، ففرنسا، على سبيل المثال لا تخفي مساندتها لقوات حفتر، واعترفت بوجود خبراء لها في المناطق التي يسيطر عليها، بينما إيطاليا نظرا لمصالحها الكبرى في ليبيا **(اعتمادها على النفط والغاز الليبي، ومواجهة الهجرة غير الشرعية)**، تبنت استراتيجية تهدف إلى الاستقرار السياسي، حيث استوعبت جميع المكونات العسكرية والسياسية والأمنية في الغرب والوسط، وأعلنت ضرورة إيجاد موقع لحفتر في الاتفاق السياسي، أما الدور الأمريكي، فقد تراجع مع قدوم الرئيس دونالد ترامب. ومع ذلك، يرى العديد من المراقبين أن تنامي الدور الروسي في المنطقة الجنوب متوسطية، وتحديدا شرق ليبيا، قد يدفع واشنطن إلى إعادة الانخراط. تتبع روسيا مقاربة براغماتية وعقلانية، تعترف بالتقسيم الفعلي للبلاد، فبينما تقدم الدعم السياسي والعسكري للجنرال حفتر في الشرق، توقع عقود نفط وتناقش فرصًا تجارية ومشاريع بناء مستقبلية مع المؤسسات الليبية في طرابلس.

يتضح مما سبق أن التدخل الخارجي، الذي أدى إلى إسقاط نظام القذافي بسرعة، هو نفسه الذي انقلب على مكتسبات الثورة الليبية بطريقة غير مباشرة. فقد اعتمد على تأجيج الخلافات بين أطياف المجتمع الليبي، وزيادة حدة الصراعات والانقسامات القبلية والجهوية. وبذلك، تحولت ليبيا إلى منطقة لممارسة النفوذ الأجنبي بأيادٍ عربية وداخلية، مما جعل الساحة الليبية مرتعا للفوضى وجماعات العنف والميليشيات المسلحة المتناحرة، وأدى في نهاية المطاف إلى تعثر المسار الديمقراطي.[2]

---

[1] صادق حجال، **صراع النفوذ الاقليمي السني السني في ليبيا : إعاقة عملية بناء الدولة وتقويض أمن دول الجوار الليبي**، مجلة اتجاهات سياسية، ع03، د ب ن، 2018، ص 131.

[2] صادق حجال، **المرجع السابق**، ص132.

المبحث الثالث: أدوات ومبادرات تعزيز الديمقراطية في ليبيا

على مدار العقود التي أعقبت سقوط نظام معمر القذافي في عام **2011**، بذلت جهود ومبادرات متنوعة تهدف إلى تعزيز الديمقراطية في ليبيا، هذه الجهود التي شاركت فيها أطراف ليبية ودولية وإقليمية، سعت إلى بناء مؤسسات حكم رشيد، وترسيخ سيادة القانون، وتعزيز المشاركة السياسية، وضمان الحقوق والحريات الأساسية، ومع ذلك واجهت هذه الأدوات والمبادرات تحديات جمة وعقبات كبيرة، في ظل استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والانقسام المؤسسي والصراع المسلح الذي تشهده البلاد. إن فهم طبيعة هذه الأدوات والمبادرات، وتقييم مدى فعاليتها في تحقيق أهدافها الديمقراطية، يمثل ضرورة لفهم مسار التحول السياسي المتعثر في ليبيا واستشراف سبل تجاوز العقبات نحو بناء دولة ديمقراطية مستقرة وموحدة، وبناءا على هذه المعطيات قمنا بتقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هي كالآتي، محلية**(المطلب الأول)**، وثم إقليمية**(المطلب الثاني)**، ودولية**(المطلب الثالث)**.

المطلب الأول: أدوات تعزيز الديمقراطية ذات الطابع المحلي

على الصعيد المحلي، بذلت أطراف ليبية متنوعة جهودا ومبادرات لتعزيز الديمقراطية في البلاد بعد سقوط نظام القذافي عام **2011**، وشملت هذه الجهود بناء مؤسسات انتقالية، ونشاط منظمات المجتمع المدني، ومبادرات المصالحة المحلية، ومع ذلك، واجهت هذه الأدوات والمبادرات تحديات كبيرة نابعة من الانقسام السياسي والنزاع المسلح وضعف المؤسسات، مما أثر على قدرتها على تحقيق تحول ديمقراطي مستدام وشامل، ويتمثل ذلك في:[1]

أولا: بناء المؤسسات الانتقالية:

بعد سقوط نظام القذافي، واجه الليبيون مهمة شاقة تتمثل في ملء الفراغ السياسي والمؤسسي الذي خلفه حكم استمر لأكثر من أربعة عقود، وتم تشكيل المجلس الوطني الانتقالي **(NTC)** في بداية الثورة كجسم سياسي مؤقت يمثل الثوار ويتولى إدارة شؤون البلاد في المرحلة الأولية، لاحقا تم إجراء انتخابات

[1] محمد يوسف المقريف، **الديمقراطية المحلية في ليبيا**، مركز الدراسات الليبية، ط01، أكسفورد، بريطانيا، 2018، ص ص 123-124.

في عام **2012** لاختيار أعضاء المؤتمر الوطني العام **(GNC)**، الذي كان من المفترض أن يكون هيئة تأسيسية لوضع دستور جديد وتشكيل حكومة مؤقتة ذات شرعية انتخابية، كما تم تشكيل حكومات مؤقتة متعاقبة لإدارة الشؤون التنفيذية للبلاد، ومع ذلك شاب هذه العملية العديد من التحديات، وكان تحقيق التوافق الوطني بين مختلف المكونات السياسية والجهوية والقبلية الليبية أمرا صعبا للغاية، كما واجهت هذه المؤسسات صعوبات جمة في إدارة البلاد في ظل حالة الفراغ الأمني الناتج عن تفكك الجيش والأجهزة الأمنية، وبروز المليشيات المسلحة المتنافسة، وعلاوة على ذلك كان وضع دستور جديد يحظى بقبول جميع الأطراف مهمة معقدة وطويلة الأمد، حيث تباينت الرؤى حول شكل الدولة ونظام الحكم، والانقسامات السياسية والأيديولوجية العميقة، بالإضافة إلى التدخلات الخارجية، أعاقت بشكل كبير قدرة هذه المؤسسات الانتقالية على تحقيق الاستقرار ووضع أسس ديمقراطية متينة.[1]

ثانيا: جهود المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني

في أعقاب عام **2011** شهدت ليبيا نشاطا ملحوظا لمنظمات المجتمع المدني **(CSOs)** التي سعت إلى لعب دور فاعل في بناء الدولة الجديدة وتعزيز الديمقراطية، وتنوعت أهداف هذه المنظمات لتشمل تعزيز الوعي الديمقراطي من خلال تنظيم ورش عمل ومحاضرات حول مفاهيم الديمقراطية وحقوق المواطنة، الدفاع عن حقوق الإنسان من خلال رصد وتوثيق الانتهاكات وتقديم الدعم للضحايا، دعم المصالحة الوطنية عبر مبادرات الحوار بين المجتمعات المتضررة من النزاع، والمشاركة في بناء السلام من خلال أنشطة تهدف إلى تعزيز التسامح والتعايش السلمي، وقامت هذه المنظمات بتنفيذ حملات توعوية حول أهمية المشاركة السياسية والانتخابات، وإطلاق مبادرات مجتمعية تهدف إلى معالجة القضايا المحلية وتعزيز التنمية، ومع ذلك واجهت هذه المنظمات تحديات كبيرة في الحصول على التمويل المستدام لضمان استمرار أنشطتها، والعمل في بيئة أمنية تعرض العاملين فيها للخطر، والتأثير بشكل فعال على مسار العملية السياسية في ظل الانقسام السياسي والفوضى الأمنية وتهميش دور المجتمع المدني في كثير من الأحيان.

[1] محمد يوسف المقريف، **المرجع السابق**، ص 123.

ثالثا: المبادرات المحلية للمصالحة والحوار

في ظل غياب حل سياسي شامل على المستوى الوطني، ظهرت العديد من المبادرات المحلية للمصالحة والحوار بقيادة شخصيات مؤثرة على المستوى المجتمعي، ولعب وجهاء القبائل دورا تقليديا هاما في حل النزاعات المحلية وتهدئة التوترات، كما قامت المجالس البلدية المنتخبة محليا بجهود للمصالحة بين المكونات المختلفة داخل نطاقها الجغرافي، بالإضافة إلى ذلك، انخرطت شخصيات اجتماعية مرموقة في محاولات لرأب الصدع بين المجتمعات المتنازعة التي تأثرت بالصراعات القبلية والجهوية. سعت هذه المبادرات إلى تحقيق وقف إطلاق النار المحلي بين الأطراف المتحاربة، وتسهيل تبادل الأسرى والجثث، ومعالجة قضايا التهجير والنزوح، وتهيئة بيئة للتعايش السلمي على المستوى المحلي، ومع ذلك غالبا ما كانت هذه المبادرات محدودة النطاق والتأثير، وتركز على حل نزاعات محددة دون معالجة الأسباب الجذرية للصراع على المستوى الوطني، كما واجهت صعوبات في تحقيق مصالحة شاملة على المستوى الوطني في ظل استمرار التدخلات الخارجية التي تغذي الانقسام، وتأثير الأجندات السياسية المتنافسة التي تعيق أي حل وسط.[1]

المطلب الثاني: أدوات تعزيز الديمقراطية ذات النطاق الإقليمي

على الصعيد الإقليمي انخرطت دول الجوار والمنظمات الإقليمية في محاولات متنوعة للتأثير على مسار الأحداث في ليبيا بعد عام **2011** ودعم جهود التحول الديمقراطي، وقد تنوعت هذه الأدوات والمبادرات بين الوساطة السياسية، وتقديم الدعم المادي والإنساني، ومحاولة تنسيق المواقف الإقليمية، ومع ذلك واجهت هذه الجهود تحديات جمة نابعة من تضارب المصالح والأولويات الإقليمية، وتأثير الأجندات الخارجية، والانقسام في المواقف بين الدول الإقليمية نفسها، مما أثر على فعاليتها في تحقيق الاستقرار وبناء دولة ديمقراطية موحدة ومستقرة في ليبيا، ويتضح ذلك في:[2]

[1] محمد يوسف المقريف، **المرجع السابق**، ص124.

[2] أميرة بودودة برحايل، **التحول الديمقراطي في ليبيا وتداعياته على دول الجوار الإقليمي "المركب الأمني الإقليمي كمقاربة تفسيرية"**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، م01، ع05، جامعة قسنطينة 03، جويلية 2017، ص ص95-96.

أولا: الوساطات والجهود الدبلوماسية الإقليمية

انخرطت دول إقليمية مجاورة لليبيا، مثل مصر والجزائر وتونس، في جهود وساطة ودبلوماسية بهدف إيجاد حل للأزمة الليبية المستمرة، وسعت هذه الدول التي تتأثر بشكل مباشر بالاستقرار أو عدمه في ليبيا، إلى تشجيع الحوار بين الأطراف المتنازعة من خلال استضافة اجتماعات ومؤتمرات تهدف إلى التوصل إلى حل سياسي شامل يحافظ على وحدة ليبيا واستقرارها، وعلى سبيل المثال استضافت الجزائر عدة جولات من الحوار بين ممثلين عن مختلف الأطراف الليبية، ومع ذلك غالبا ما كانت هذه الجهود الإقليمية تتأثر بالمصالح الوطنية المتضاربة لهذه الدول، حيث سعت كل دولة إلى تحقيق مصالحها الخاصة في ليبيا، كما افتقرت هذه الجهود في كثير من الأحيان إلى التنسيق الكامل فيما بينها، مما قلل من فعاليتها في تحقيق حل مستدام يحظى بقبول جميع الأطراف الليبية والدولية المعنية.

ثانيا: دعم المنظمات الإقليمية للعملية السياسية

لعبت منظمات إقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي دورا في محاولة تسهيل الحوار السياسي في ليبيا ودعم جهود بناء المؤسسات الديمقراطية، وأرسلت هذه المنظمات مبعوثين خاصين إلى ليبيا للتواصل مع الأطراف المختلفة وتقديم المقترحات لحل الأزمة، كما شاركت في مراقبة الانتخابات التي أجريت في ليبيا مثل انتخابات عام **2012**، على الرغم من أن هذه الانتخابات لم تؤدِ إلى استقرار دائم، ومع ذلك واجهت هذه المنظمات تحديات في فرض سلطتها وتطبيق قراراتها على الأطراف الليبية المتنازعة التي غالبا ما أعطت الأولوية لأجنداتها الخاصة، كما أن مواقف هذه المنظمات في كثير من الأحيان كانت تعكس انقساما بين الدول الأعضاء حول كيفية التعامل مع الأزمة الليبية، مما أضعف قدرتها على لعب دور فعال وموحد.[1]

ثالثا: تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية الإقليمية

قدمت بعض الدول الإقليمية المجاورة لليبيا مساعدات إنسانية للشعب الليبي الذي تضرر بشدة من النزاع المسلح، بما في ذلك توفير الغذاء والدواء والمأوى، بالإضافة إلى ذلك، كانت هناك بعض المبادرات

[1] أميرة بودودة برحايل، **المرجع السابق**، ص96.

التنموية المحدودة التي تهدف إلى دعم إعادة الإعمار والاستقرار المحلي، وعلى سبيل المثال قد تقدم دول الجوار مساعدات طبية أو غذائية بشكل مباشر أو عبر منظمات دولية، ومع ذلك غالبا ما كانت هذه المساعدات غير كافية لتلبية الاحتياجات الهائلة للسكان المتضررين، وتأثرت بشكل كبير بالظروف الأمنية والسياسية في البلاد التي أعاقت وصول المساعدات في كثير من الأحيان، كما أن تأثير هذه المساعدات على تعزيز الديمقراطية بشكل مباشر كان محدودا، حيث كانت تركز بشكل أساسي على تلبية الاحتياجات العاجلة للسكان.

المطلب الثالث: الجهود الدولية لتعزيز مسار الإنتقال الديمقراطي في ليبيا

على الصعيد الدولي تضافرت جهود متنوعة من قبل الأمم المتحدة والدول الكبرى والمنظمات الدولية بهدف دعم مسار التحول الديمقراطي في ليبيا بعد عام **2011**، وقد تنوعت هذه الأدوات والمبادرات بين الوساطة السياسية، وتقديم الدعم الفني والمالي، ومراقبة حقوق الإنسان، وفرض العقوبات على الأطراف المعرقلة للسلام، ومع ذلك واجهت هذه الجهود الدولية تحديات جمة في ظل تعقيد الأزمة الليبية وتداخل المصالح الإقليمية والدولية، مما أثر على فعاليتها في تحقيق الاستقرار وبناء دولة ديمقراطية موحدة ومستقرة، ويتمثل ذلك في:[1]

أولا: بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)

تعد بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا **(UNSMIL)** الأداة الدولية الرئيسية التي تم إنشاؤها بموجب قرار من مجلس الأمن الدولي بهدف دعم العملية السياسية الشاملة في ليبيا، وتعمل البعثة على تسهيل الحوار السياسي بين مختلف الأطراف الليبية من خلال تنظيم الاجتماعات وتقديم المقترحات لحل الخلافات، كما تقدم الدعم الفني للانتخابات من خلال مساعدة المفوضية العليا للانتخابات في تنظيم وتسجيل الناخبين والإشراف على العملية الانتخابية، بالإضافة إلى ذلك، تعمل البعثة على المساعدة في بناء المؤسسات الحكومية والقضائية والأمنية القادرة على خدمة جميع الليبيين، كما تدعم جهود المصالحة الوطنية من خلال تشجيع الحوار المجتمعي وتقديم الدعم للمبادرات المحلية، وتضطلع البعثة أيضًا بمهمة

[1] أسماء رسولي، **إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، م06، ع01، جامعة قسنطينة 03، جويلية 2020، ص ص284-285.

مراقبة حقوق الإنسان وتوثيق الانتهاكات وتقديم التوصيات للحكومة الليبية، ومع ذلك واجهت البعثة تحديات كبيرة في تحقيق التوافق بين الأطراف الليبية المتنازعة التي غالبا ما أعطت الأولوية لمصالحها الخاصة وأجنداتها الخارجية، وكما تعاملت مع التدخلات الخارجية المتضاربة من دول إقليمية ودولية لها مصالح مختلفة في ليبيا، بالإضافة إلى ذلك كان تطبيق قرارات مجلس الأمن الدولي على أرض الواقع أمرا صعبا في ظل الفوضى الأمنية والانقسام المؤسسي.[1]

ثانيا: دعم الدول الكبرى والمنظمات الدولية غير الحكومية

قدمت دول كبرى ذات نفوذ دولي، مثل الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي ودول أخرى مثل المملكة المتحدة وفرنسا وإيطاليا دعما ماليا وفنيا لجهود تعزيز الديمقراطية في ليبيا، وشمل هذا الدعم تقديم تمويل لبرامج بناء القدرات المؤسسية، ودعم منظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حقوق الإنسان والديمقراطية، والمساعدة في تنظيم الانتخابات من خلال توفير الخبرة والموارد، كما قدمت منظمات دولية متخصصة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي **(UNDP)**، برامج تركز على دعم الحكم الرشيد وتعزيز سيادة القانون وبناء قدرات المؤسسات القضائية والأمنية، بالإضافة إلى ذلك عملت العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية **(INGOs)** في ليبيا على تنفيذ برامج تهدف إلى تعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان والمصالحة، ومع ذلك غالبا ما كانت هذه الجهود تتأثر بالأولويات والمصالح السياسية المختلفة للدول والمنظمات الدولية، حيث سعت كل جهة إلى تحقيق أهدافها الخاصة في ليبيا، كما واجهت هذه الجهود صعوبات في تحقيق تأثير مستدام على المدى الطويل في ظل استمرار الصراع وعدم الاستقرار الذي يعيق أي تقدم حقيقي نحو بناء دولة ديمقراطية مستقرة.

ثالثا: العقوبات والضغوط الدولية

لجأ مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة ودول منفردة إلى فرض عقوبات اقتصادية وسياسية على أفراد وكيانات ينظر إليهم على أنهم يهددون السلام والاستقرار في ليبيا أو يعرقلون العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة، وهدفت هذه العقوبات إلى الضغط على الأطراف المتنازعة لحملهم على الانخراط في الحوار البناء والامتثال لقرارات الأمم المتحدة ومطالب المجتمع الدولي بإنهاء الصراع،

[1] أسماء رسولي، **المرجع السابق**، ص284.

وشملت هذه العقوبات تجميد الأصول المالية للأفراد والكيانات المعرقلة، وفرض حظر السفر عليهم لمنعهم من التحرك دوليا، وفرض حظر على توريد الأسلحة إلى الأطراف المتحاربة، ومع ذلك غالبًا ما كانت فعالية هذه العقوبات محدودة في تحقيق الأهداف المرجوة، واجهت صعوبات في التطبيق الشامل نظرا لانتهاكها من قبل بعض الأطراف الإقليمية والدولية، وقد لا تؤدي دائمًا إلى تحقيق الأهداف المرجوة في دفع الأطراف نحو التوصل إلى حل سياسي شامل ومستدام للأزمة الليبية.[1]

[1] أسماء رسولي، **المرجع السابق**، ص285.

خلاصة الفصل الثاني:

نستنتج من خلال هذا الفصل المعنون بمسارات الإنتقال إلى الديمقراطية في ليبيا البدايات وأسباب التعثر، أن مسيرة ليبيا نحو التحول الديمقراطي بعد سقوط نظام القذافي في عام **2011** كانت بمثابة رحلة وعرة ومليئة بالعقبات، حيث سرعان ما تبددت الآمال الأولية في إقامة نظام حكم رشيد ومستقر، فبينما شهدت البلاد في بداياتها خطوات واعدة نحو التغيير، تجسدت في تأسيس هياكل انتقالية مؤقتة وإجراء انتخابات عامة، إلا أن هذه الجهود الوليدة اصطدمت بجدار سميك من التحديات الداخلية والخارجية المتشابكة، فقد تفاقمت الانقسامات العميقة بين مختلف المكونات السياسية والجهوية والقبلية الليبية، وتحول الحراك الشعبي إلى صراع مسلح دام بين فصائل متناحرة تسعى للسيطرة والنفوذ، وعلاوة على ذلك لعبت التدخلات الخارجية دورا معقدا، حيث دعمت قوى إقليمية ودولية أطرافا مختلفة في الصراع، مما أطال أمده وعمق الانقسامات، ونتيجة لهذه العوامل المتضافرة، لم تتمكن ليبيا من تجاوز مرحلة عدم الاستقرار والفوضى، بل انزلقت إلى دوامة من العنف والانقسام المؤسسي، مما يلقي بظلال كثيفة من الشك على إمكانية تحقيق مستقبل ديمقراطي مستدام وموحد على المدى القريب.

الخاتمة

الخاتمة:

في نهاية استكشافنا لموضوع **العجز الديمقراطي في دول العالم العربي – ليبيا دراسة حالة –**، يتضح لنا أن عملية التحول الديمقراطي في المنطقة، وخاصة في ليبيا، ليست مجرد مسار سياسي نظري، بل هي تجربة بالغة التعقيد والهشاشة، لقد كشفت الدراسة عن تشابك عميق للعوامل الداخلية التي تتمثل في الإرث التاريخي للأنظمة السلطوية، والانقسامات القبلية والجهوية، وضعف مؤسسات الدولة والمجتمع المدني، إلى جانب التدخلات الخارجية التي ساهمت في تعثر بناء أنظمة حكم مستقرة وتشاركية.

إن فهم هذا العجز لا يمثل ترفا أكاديميا فحسب، بل هو ضرورة حتمية فدون تشخيص دقيق للجذور العميقة التي تعيق ترسيخ الديمقراطية، وتحديد العقبات الحقيقية التي تواجه بناء الدولة الحديثة في ليبيا وفي العالم العربي عموما، سيبقى الطريق نحو الاستقرار والتنمية مسدودا، وإن استمرار هذا العجز يهدد ليس فقط مستقبل هذه الدول وشعوبها، بل يلقي بظلاله على الأمن الإقليمي والدولي، مؤكداً على أن الاستقرار العالمي يرتبط بشكل وثيق بقدرة هذه الدول على تحقيق الحكم الرشيد والتحول الديمقراطي المستدام. لقد قدمت هذه الدراسة محاولة لتفكيك هذا التعقيد، على أمل أن تسهم في إثراء النقاش وتقديم رؤى عملية لصناع القرار والباحثين على حد سواء.

❖ النتائج:

ولقد تمكنت الطالبة الباحثة من التوصل إلى مجموعة من النتائج تتمثل فيما يلي:

1. أدى غياب قضاء مستقل وفعال إلى تفشي الإفلات من العقاب وتآكل الثقة في العدالة، مما زاد من الفوضى وعرقل بناء دولة المؤسسات.
2. استغلت الجماعات الإرهابية الفوضى الأمنية وضعف الدولة لتوسيع نفوذها، مما شكل تهديدا مباشرا لأي محاولات لبناء الاستقرار والديمقراطية.
3. انتشار السلاح والميليشيات قوض الدولة المركزية هذه المجموعات المسلحة أصبحت فاعلًا رئيسيًا، مما عرقل بناء جيش وطني موحد وسيادة القانون، وأسهم في استمرار الفوضى والصراع.
4. الانقسامات القبلية والجهوية والأيديولوجية العميقة بين الفاعلين الليبيين أعاقت التوصل إلى حلول سياسية دائمة أو أسس دستورية مقبولة.

5. التدخلات الخارجية عامل رئيسي في تفتيت الدولة أدت إلى إعاقة التحول الديمقراطي بسبب غياب استراتيجية دولية موحدة وتضارب مصالح الفاعلين الدوليين والإقليميين.
6. ضعف المجتمع المدني الليبي يحد من قدرته على الدفع الديمقراطي بالرغم من المبادرات، يواجه الفاعلون المدنيون تحديات كبيرة مثل غياب الدعم والتهديدات الأمنية، وضعف تأثيرهم على المشهد السياسي الذي تهيمن عليه القوى المسلحة.
7. العجز الديمقراطي في ليبيا نتيجة لعوامل هيكلية معقدة هو ليس مجرد غياب للمؤسسات، بل تفاعل معقد لإرث سلطوي طويل، بنية مجتمعية منقسمة، وتدخلات خارجية فاقمت الأوضاع بعد سقوط نظام القذافي.
8. عقود من الحكم الشمولي لم تسمح بنمو ثقافة التعددية والتسامح والتداول السلمي للسلطة، مما يجعل التحول الديمقراطي يتطلب بناءً طويل الأمد للوعي السياسي.
9. الفساد وسوء إدارة الموارد النفطية وغياب التنمية المتوازنة فاقمت المظالم الاجتماعية والاقتصادية، مما غذى الاحتقان وساهم في زعزعة الاستقرار.
10. المبادرات الدولية غالبا ما افتقرت إلى التنسيق وتأثرت بمصالح الدول الكبرى، مما أضعف تأثيرها وفشل في دفع الأطراف الليبية نحو حل سياسي شامل.

❖ التوصيات:

بناء على النتائج التي توصل إليها البحث، تقدم هذه التوصيات لمعالجة العجز الديمقراطي في ليبيا:

1. يجب أن يتركز الدعم الدولي على تقوية المؤسسات الحكومية الليبية الأساسية، خاصة الأجهزة الأمنية **(الجيش والشرطة)** والقضائية، وهذا يتطلب ضمان حياديتها ومهنيتها التامة، لتمكينها من فرض سيادة القانون، وحماية المواطنين، وتأمين الحدود بفعالية، بعيدا عن أي تسييس أو تدخلات خارجية قد تقوض شرعيتها وثقة الشعب بها.
2. لا يمكن تحقيق استقرار ديمقراطي مستدام في ليبيا دون عملية مصالحة وطنية جامعة، ويجب أن تتناول هذه العملية الجذور العميقة للانقسامات الاجتماعية والسياسية بين مختلف المكونات الليبية، وأن تتضمن آليات للعدالة الانتقالية لضحايا الصراعات الماضية، بما يضمن عدم تكرار العنف ويساعد على بناء الثقة المجتمعية.

3. يتوجب على القوى الفاعلة دوليًا وإقليميًا التوافق على استراتيجية واضحة، متناسقة، وغير متضاربة لدعم مسار سياسي ليبي بقيادة ليبية. هذا يتطلب وقف كافة أشكال التدخلات الخارجية التي تغذي الصراع وتفاقم الانقسامات، والعمل بجدية على بناء توافق دولي حقيقي حول الحلول المستدامة التي تخدم مصلحة الليبيين.
4. ينبغي تقديم الدعم المادي والتقني والتدريب اللازم للمنظمات المدنية الليبية. هذا التمكين سيسمح لها بلعب دور أكثر فعالية في الرقابة على السلطة، تعزيز المشاركة الشعبية، نشر الوعي الديمقراطي، والمساهمة في بناء تماسك اجتماعي قوي ومرن.
5. يجب أن تترافق الجهود السياسية مع خطط تنموية شاملة ومستدامة. هذه الخطط يجب أن تعالج قضايا البطالة المتفشية، وتفشي الفساد المالي والإداري، وسوء توزيع الثروة النفطية، لضمان بناء قاعدة اجتماعية واقتصادية صلبة تدعم الاستقرار الديمقراطي وتقلل من دوافع الانضمام إلى الجماعات المسلحة أو الجريمة المنظمة.
6. من الضروري وضع خطة واضحة وممنهجة لإصلاح القطاع الأمني الليبي، ويشمل ذلك دمج المقاتلين المؤهلين في مؤسسات الدولة الشرعية أو تسريحهم وإعادة تأهيلهم، ونزع سلاح الميليشيات تدريجيا، وهذا أمر حيوي لبناء جيش وشرطة وطنيين موحدين وخاضعين لسلطة مدنية شرعية، مما ينهي حالة الفوضى الأمنية.
7. يجب العمل على إعادة بناء وتفعيل المؤسسات القضائية الليبية وضمان استقلاليتها الكاملة عن أي تدخلات سياسية أو عسكرية، ويجب دعم قدرتها على تطبيق القانون بشكل عادل وشفاف، ومحاسبة مرتكبي الجرائم، لترسيخ مبدأ المساءلة وبناء ثقة المواطنين في النظام القضائي كركيزة أساسية للدولة الحديثة.
8. يتطلب الأمر استثمارات طويلة الأمد في التعليم والإعلام والمبادرات المجتمعية، والهدف هو تطوير ثقافة سياسية تقوم على التعددية، التسامح، احترام الرأي الآخر، والمشاركة السلمية في الحياة السياسية، بعيدا عن ثقافة الإقصاء والعنف التي سادت لعقود من الحكم الشمولي.
9. يجب على المنظمات الإقليمية مثل جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي أن تلعب دورا أكثر فاعلية وتنسيقا في دعم الحل السياسي في ليبيا، ويمكنهما الاستفادة من معرفتهما العميقة بالسياق الإقليمي والمساهمة في بناء توافق عربي– إفريقي يخدم مصالح الليبيين بشكل مباشر.

10. يجب تمكين الشباب والمرأة في ليبيا من لعب دور أكبر وأكثر فاعلية في صياغة المستقبل السياسي لبلادهم، ويكون ذلك من خلال توفير فرص المشاركة، التدريب، والدعم اللازم، باعتبارهم محركين أساسيين لأي تحول ديمقراطي مستدام وشامل يعكس تنوع المجتمع الليبي وطموحاته.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: مراجع باللغة العربية

❖ الموسوعات والقواميس:

1) إبراهيم البدوي وسمير المقدسي، **تفسير العجز الديمقراطي في الوطن العربي**، تر: حسن عبد الله بدر، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2011.
2) إبن منظور، **معجم لسان العرب، مادة "عجز"**، دار صادر، م 08، بيروت، لبنان، د س ن.
3) حامد عبد السلام زهران، **معجم العلوم النفسية والتربوية**، عالم الكتب، ط03، القاهرة، مصر، 1986.

❖ الكتب:

1) إدريس لكريني، **تدبير أزمات التحول الديمقراطي "مقاربة للحراك العربي في ضوء التجارب الدولية"**، دار المطبعة والوراقة الوطنية، مؤسسة هانس زايدل، ط01، مراكش، 2020.
2) إسماعيل معراف، **مسارات التحول الديمقراطي في المنطقة العربية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2013.
3) بروس بيونو دو مسقينا والستير سميث، **الفساد سبيل للاستلاء على السلطة دليل الاستبداد والمستبدين**، تر: فاطمة نصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2014.
4) جمال علي زهران، **الأصول الديمقراطية والإصلاح السياسي**، مكتبة الشرق الدولية، القاهرة، 2005.
5) زاهي المغيربي و نجيب الحصادي، **التحول الديمقراطي في ليبيا"تحديات ومآلات وفرص"**، المنظمة الليبية للسياسات والاستراتيجيات، د ب ن، 2016.
6) شادية فتحي إبراهيم عبد الله، **الإتجاهات المعاصرة في دراسة نظرية الديمقراطية**، المركز العلمي للدراسات السياسية، ط01، عمان، 2005.
7) صامويل هانتنجتون، **الموجة الثالثة "التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين"**، تر: عبد الوهاب علوي، دار سعاد الصباح للنشر والتوزيع، ط01، الكويت، 1993.
8) عبد الخالق عبد الله، **العولمة وتداعياتها على الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2003.
9) عبد الرضا الطعان، **الأيديولوجية والنظام الدولي الجديد في النظام الدولي الجديد**، أراء ومواقف مجموعة مؤلفين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1992.

10) عبد الغفار رشاد القصبي، **الرأي العام والتحول الديمقراطي في عصر المعلومات**، مكتبة الآداب، القاهرة، 2004.

11) علي خضير مزرا، **ليبيا الفرص الضائعة والآمال المتجددة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2012.

12) علي خليفة الكواري، **مفهوم الديمقراطية المعاصرة، ضمن المسألة الديمقراطية في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية كتاب جماعي، سلسلة كتب المستقبل العربي(19)، ط02، بيروت، ماي 2002.

13) فراس البياتي، **التحول الديمقراطي في العراق بعد 09 نيسان 2003**، العارف للمطبوعات، ط01، بيروت بغداد، 2013.

14) منظمة العفو الدولية، **المعركة على ليبيا القتل و الاختفاء و التعذيب**، د ب ن، 2011.

❖ **الدراسات غير المنشورة دكتوراه وماجيستير:**

أطروحات دكتوراه:

1) صبرينة حملة، **تأثير العامل الخارجي على عملية التحول الديمقراطي في العالم العربي "دراسة حالة الجزائر العراق، مصر"**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية، قسم التنظيم السياسي والإداري، كلية العلوم السياسية، جامعة بوبنيدر، قسنطينة، 2021.

2) عائشة بوكليخة، **الحراك السياسي العربي وأثره على الأمن في المتوسط "دراسة حالة ليبيا"**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية متوسطية، قسم الدراسات الدولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2020.

3) عبد القادر رانبي، **التحولات السياسية في الوطن العربي بين العوامل الخارجية والتركيبة المجتمعية بعد 2011**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات سياسية مقارنة، قسم التنظيمات السياسية والإدارية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 03، 2022.

4) يوسف بن يزة، **الدولة والطائفة في عصر العولمة دراسة في بنية الدولة العربية الحديثة " لبنان نموذجا"**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، باتنة، 2013.

مذكرات الماجستير:

1) إيمان محمود أحمد برهم زيد، **تأثير التدخل الخارجي في تفتيت الدولة وإفشال عملية التحول الديمقراطي في ليبيا بعد الثورة**، مذكرة ماجستير في التخطيط والتنمية السياسية، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين، 2018.

2) زينب فريح، **دور العامل الاقتصادي في التحولات السياسية الراهنة بالمنطقة المغاربية**، مذكرة الماجستير في العلوم السياسية تخصص دراسات مغاربية، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2013.

المجلات والدوريات:

1) أسماء رسولي، **إشكالية بناء الدولة في ليبيا ما بعد القذافي بين التناقضات الداخلية وتداعيات التدخلات الخارجية**، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، م06، ع01، جامعة قسنطينة 03، جويلية 2020.

2) أميرة بودودة برحايل، **التحول الديمقراطي في ليبيا وتداعياته على دول الجوار الإقليمي "المركب الأمني الإقليمي كمقاربة تفسيرية"**، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، م01، ع05، جامعة قسنطينة 03، جويلية 2017.

3) تبين، **الدراسات الفكرية والثقافية**، مجلة فصلية محكمة يصدرها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، م01، ع04، د ب ن، ربيع 2013.

4) حيزية هادف، **العجز المالي في الجول النامية ودور السياسات في علاجه**، مجلة العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الدكتور يحي فارس بالمدية، الجزائر، 2014.

5) رمزي زكي، **أزمة الديون العالمية والامبريالية الجديدة الاليات الجديدة لإعادة احتواء العالم الثالث**، مجلة السياسة الدولية، م22، ع86، د ب ن، 1986.

6) رياض عزيز هادي، **الديمقراطية بين العالمية والخصوصية**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع09، د ب ن، 1995.

7) رياض عزيز هادي، **الديمقراطية والتنمية**، مجلة آفاق عربية، ع09، بغداد، 1993.

8) زياد جهاد حمد، **العوامل المؤثرة في التحول الديمقراطي**، مجلة مداد الآداب، ع14، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة المستنصرية، د س ن.

9) سعد حقي توفيق، **انعكاسات النظام الدولي الجديد على العالم الثالث"**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع09، د ب ن، 1995.

10) السيد يسين، **في مفهوم العولمة**، مجلة المستقبل العربي، م20، ع228، د ب ن، 1998.

11) صادق حجال، **صراع النفوذ الاقليمي السني السني في ليبيا : إعاقة عملية بناء الدولة وتقويض أمن دول الجوار الليبي**، مجلة اتجاهات سياسية، ع03، د ب ن، 2018.

12) صلاح سالم زرنوقة، **أثر التحولات العالمية على مؤسسة الدولة في العالم الثالث**، مجلة السياسة الدولية، م31، ع122، د ب ن، 1995.

13) صونيا العيدي، **المجتمع المدني، المواطنة والديمقراطية "جدلية المفهوم والممارسة"**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، جوان 2008.

14) ضياء طيارة، **العوامل الخارجية والتحول الديمقراطي في البلدان العربية**، مجلة المستقبل العربي، ع192، د ب ن، 1995.

15) عبد الرضا الطعان، **الديمقراطية الأمريكية والوطن العربي في ظل النظام الدولي الجديد**، المجلة العربية للعلوم السياسية، ع 07، بغداد، 1992.

16) يوسف أزروال، **الانتقال الديمقراطي بدول الربيع العربي المضمون، الأسباب، عوامل النجاح والفشل**، مجلة أفاق علمية، م11، ع03، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2019.

❖ الملتقيات والمحاضرات:

1) فتحي محمد أميمة، **الفساد السياسي و الإداري كأحد أسباب الثورات العربية**، ورقة مقدمة لمؤتمر فلادليفيا السابع العشر تحت عنوان ثقاف التغيير "الأبعاد الفكرية – العوامل – التمثلات"، د ب ن، يوم06– 08 نوفمبر 2012.

2) عز الدين حمايدي، **نموذج البنية في تفسير نزاعات التحول الديمقراطي في الدول العربية (دراسة مقارنة)**، مقال منشور في مؤسسة كنوز للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.

3) ليلى مداني، **اشكاليات المأسسة وآفاق الانتقال الديمقراطي في دول شمال إفريقيا**، الملتقى الوطني يوم 08 ديسمبر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس، الدار البيضاء، الجزائر، 2020.

4) محمد عاشور، **الثورة الليبية الأسباب والتداعيات و مسارات المستقبل**، مؤتمر نظرة نقدية في ثورات عام 2011 في شمال إفريقيا و تداعياتها، أثيوبيا، ماي 2011م.

5) مصطفى بخوش، **العنف السياسي وعلاقته بالتحول الديمقراطي**، ملتقى دولي الأول حول: التحول الديمقراطي في الجزائر، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، جامعة بسكرة، يومي 09-10 مارس 2003.

❖ الانترنات:

1) أثناسيوس بسيغاس، **من العجز الديمقراطي إلى الفائض الديمقراطي: بناء الديمقراطية الإدارية في أوروبا احصل على الوصول سهم، فصل من كتاب منشور بالإنجليزية**، على الموقع الرسمي لأكاديمية أكسفورد، نشر على الإنترنت في 23 نوفمبر 2017، وتم نشره على الرابط: **https://academic.oup.com/book/25459?searchresult=1**

2) **تاريخ الصدام بين القذافي والغرب**، وتم نشره على الرابط: http://www.elbadil.info/2013/index

3) حسين خلف موسى، **الثورة الليبية وسيناريوهات المستقبل**، وتم نشره على الرابط: http://democraticac.de/?p=536.

4) الدكتاتور المعمر ليبيا: 40 عام تحت سيطرة العقيد، **الشبكة العربية المعلومات حقوق الإنسان**، وتم نشره على الرابط: **http://anhri.net/reports/libya**

5) عبد السلام الزغيبي، **الصحافة الليبية بين عينين، المنارة**، وتم نشره على الرابط: **http://almanaramedia.blogspot.com/2011/07/blog-post_29.html.**

6) عجز ديمقراطي أم أزمة مجتمعية؟، تم نشره على الرابط: **https://www.aletihad.ae/wejhatarticle**

7) مصطفى شفيق علام، **ليبيا الإقليمية من الشخصنة الى المأسسة**، مجلة البيان 01، وتم نشره على الرابط **http://www.albayan.co.uk/mobile/MGZ article2.aspx..**

8) علي خالد حنفي، **دراسة بعنوان: القذافي والثورة الليبية خيارات السقوط والصعود**، وتم نشره على الرابط: **http://www.sis.gov.eg/Newvt/34/10.htm**

9) قانون الاتحاد الاوروبي، **للاتحاد الاوروبي يورو ليكس**، وتم نشره على الرابط: **https://eur-lex.europa.eu/EN/legal-content/glossary/democratic deficit.html**

10) مهدي محمد عاشور، **قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة**، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، وتم نشره على الرابط: http://www.sis.gov.eg/News/34/9.htm.

ثانيا: مراجع باللغة الإنجليزية

1) Arend Lijphart,**Democracy and Its Crisis: Survival and Revival,chapter 08: Satisfaction with Democracy**, Westview Press, Perseus Books Group, The United States of America, 2002.

قائمة المحتويات

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر	
الإهداء	
مقدمة:	أ-ز
الفصل الأول: التأصيل المفاهيمي والنظري للدراسة	**10-41**
المبحث الأول: مفهوم العجز الديمقراطي	**2**
المطلب الأول: العجز الديمقراطي لغة واصطلاحا	**2**
المطلب الثاني: العجز الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة	**7**
أولا: العجز الديمقراطي والتحول الديمقراطي	**7**
ثانيا: العجز الديمقراطي والاستعصاء الديمقراطي	**10**
ثالثا: العجز الديمقراطي وأزمة الديمقراطية	**14**
المبحث الثاني: الأطر النظرية الشارحة والمفسرة لعملية التحول الديمقراطي	**16**
المطلب الأول: الأطر المهتمة بالبنية	**17**
المطلب الثاني: الأطر المهتمة بالمسار أو العملية	**18**
المطلب الثالث: الأطر المهتمة بالسياق المؤسسي	**20**
المطلب الرابع: الأطر المهتمة بالاقتصاد السياسي	**21**
المبحث الثالث: الحركيات السببية المنتجة لحالة العجز الديمقراطي في العالم العربي	**23**
المطلب الأول: الحركيات السببية داخلية النشأة	**24**
أولا: أزمة الشرعية	**24**
ثانيا: نمط الدولة الريعية	**26**
ثالثا: ضعف التعددية الحزبية ومأزق الحياة الدستورية	**27**
رابعا: المجتمع المدني (الأدوار والكوابح)	**29**
المطلب الثاني: الحركيات السببية خارجة النشأة	**31**
أولا: تأثير النظام الدولي الجديد	**31**
ثانيا: العولمة	**35**

ثالثا: ضغوط المؤسسات المانحة الدولية	**37**
رابعا: ضغوط القوى والتكتلات الدولية الكبرى التي تستخدم المساعدات الدولية	**38**
خامسا: دور المؤسسات الدولية الرسمية وغير الرسمية في دعم التحول الديمقراطي	**39**
سادسا: الحرب أو الغزو الخارجي	**39**
خلاصة الفصل الأول:	**41**
الفصل الثاني: مسارات الإنتقال إلى الديمقراطية في ليبيا: البدايات وأسباب التعثر	**78-43**
المبحث الأول: نبذة تاريخية عن النظام السياسي الليبي أثناء فترة القذافي	**44**
المطلب الأول:بنية النظام السياسي ونمط تفاعلاته الداخلية	**44**
أولا: نمط الحياة الحزبية	**45**
ثانيا: غياب مجتمع مدني مستقل وفعال	**46**
ثالثا: المشاركة السياسية	**47**
رابعا: وسائل الإعلام	**49**
خامسا: المؤسسة العسكرية فترة حكم القذافي	**51**
سادسا: الأوضاع الاقتصادية وضعف العدالة التوزيعية	**53**
المطلب الثاني: تفاعلات النظام السياسي الليبي مع محيطه الخارجي	**54**
أولا: التفاعلات الإقليمية	**55**
ثانيا: التفاعلات الدولية	**56**
المبحث الثاني: عوامل إندلاع الحراك الشعبي في ليبيا وأسباب التعثر	**57**
المطلب الأول: عوامل إندلاع الحراك	**58**
أولا: عوامل إندلاع الحراك داخلية النشأة	**58**
ثانيا:عوامل إندلاع الحراك خارجية النشأة	**63**

المطلب الثاني: أسباب التعثر	**68**
أولا: العوامل الداخلية الكامنة وراء الحراك الشعبي الليبي	**68**
ثانيا: العوامل الخارجية الكامنة وراء تعثر الحراك الشعبي الليبي	**70**
المبحث الثالث: أدوات ومبادرات تعزيز الديمقراطية في ليبيا	**71**
المطلب الأول: أدوات تعزيز الديمقراطية ذات الطابع المحلي	**71**
أولا: بناء المؤسسات الانتقالية	**72**
ثانيا: جهود المجتمع المدني ومنظمات المجتمع المدني	**72**
ثالثا: المبادرات المحلية للمصالحة والحوار	**73**
المطلب الثاني: أدوات تعزيز الديمقراطية ذات النطاق الإقليمي	**73**
أولا: الوساطات والجهود الدبلوماسية الإقليمية	**74**
ثانيا: دعم المنظمات الإقليمية للعملية السياسية	**74**
ثالثا: تقديم المساعدات الإنسانية والتنموية الإقليمية	**75**
المطلب الثالث: الجهود الدولية لتعزيز مسار الإنتقال الديمقراطي في ليبيا	**75**
أولا: بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا (UNSMIL)	**76**
ثانيا: دعم الدول الكبرى والمنظمات الدولية غير الحكومية	**76**
ثالثا: العقوبات والضغوط الدولية	**77**
خلاصة الفصل الثاني:	**78**
الخاتمة	**83-80**
قائمة المصادر والمراجع	**90-85**
قائمة المحتويات	**94-92**
الملخص	**96**

الملخص

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل مظاهر العجز الديمقراطي في العالم العربي من خلال التركيز على الحالة الليبية كنموذج بارز، وتسعى الدراسة إلى فهم الأسباب الجذرية لهذا العجز، سواء كانت تاريخية، سياسية، اقتصادية، اجتماعية، أو ثقافية، وتبيان كيف تجلت هذه الأسباب في السياق الليبي الفريد. كما تهدف الدراسة إلى استكشاف التحديات والعقبات التي تواجه التحول الديمقراطي في ليبيا، وتقييم الجهود والمبادرات التي بذلت لتجاوز هذا العجز، مع تسليط الضوء على أسباب تعثر هذه الجهود. بالإضافة إلى ذلك، تسعى الدراسة إلى تقديم رؤى حول مستقبل الديمقراطية في ليبيا في ضوء التجارب السابقة والمعطيات الراهنة، وربما استخلاص دروس مستفادة يمكن تطبيقها على سياقات عربية أخرى تعاني من تحديات مماثلة في مسار التحول الديمقراطي.

الكلمات المفتاحية: ***العجز الديمقراطي- العالم العربي- ليبيا -التحول الديمقراطي- أسباب التعثر، المؤسسات الانتقالية- المجتمع المدني- التدخلات الخارجية- الصراع المسلح.***

Abstract:

This study aims to analyze the manifestations of democratic deficit in the Arab world by focusing on the Libyan case as a prominent model. The study seeks to understand the root causes of this deficit, whether historical, political, economic, social, or cultural, and to illustrate how these causes have manifested in the unique Libyan context. It also aims to explore the challenges and obstacles facing democratic transition in Libya, evaluate the efforts and initiatives undertaken to overcome this deficit, and highlight the reasons for the failure of these efforts. Furthermore, the study seeks to provide insights into the future of democracy in Libya in light of past experiences and current realities, and perhaps draw lessons learned that can be applied to other Arab contexts facing similar challenges in the path of democratic transition.

Keywords: ***Democratic Deficit - Arab World - Libya - Democratic Transition - Reasons for Setbacks - Transitional Institutions - Civil Society - External Interventions - Armed Conflict.***

تم بحمد الله